الكويت في عهد

عبدالله بن صباح الصباح

الحاكم الخامس (1866 - 1892)

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

سعاد محمد الصباح

الناشر

دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع

ص ب : 27280 – الصفاة

الرمز البريدي : 13133

الطبعة الأولى 2019

حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

الترقيم الدولي: 978-99906-2-093-1

* لوحة الغلاف بريشة الفنان عبدالرسول سلمان، رسم تقريبي للشيخ عبد الله بن صباح بناء على أوصاف نقلها بعض المؤرخين ووردت في ثنايا هذا الكتاب . .

الكويت في عهد
عبدالله بن صباح الصباح

الحاكم الخامس (1866 - 1892)

سعاد محمد الصباح

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

إهداء

إلى ذكرى رفيق الدرب زوجي وصديقي ومعلمي
الشيخ عبد الله مبارك الصباح
أحد أهم بناة نهضة الكويت الحديثة
الذي أوصاني بالبحث في تاريخ آل الصباح
وتوثيق دورهم في بناء الكويت وتطورها واستقرارها

سعاد محمد الصباح

لماذا هذا الكتاب؟

تستمد الشعوب من تاريخها عناصر قوتها وتماسكها الاجتماعي وإرادتها المشتركة في مواجهة الصعاب والشدائد، ولذلك اهتممتُ بالكتابة عن الشخصيات التي أثّرت في تاريخ الكويت، فأصدرتُ كتابين؛ أحدهما عن الشيخ عبدالله مبارك الصباح، والثاني عن والده الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع، ثم هذا الكتاب عن الشيخ عبدالله بن صباح الصباح الحاكم الخامس للكويت.

وتوضِّح صفحات هذا الكتاب العلاقة الوثيقة التي جمعت بين أهل الكويت حكّاماً ومحكومين، وأن حُكْم الكويت اتّسم بروح التشاور والتسامح، وهو ما أعطى لتاريخها نكهة خاصة تميّزت بها عن الآخرين.

وإنني أدعو الله أن يمكّنني من استكمال الكتابة عن الرعيل الأوّل من حكّام الكويت الذين ثبّتوا أركان الحكم والمجتمع، وأرسوا المبادئ التي تهتدي بها الكويت حتى يومنا هذا.

سعاد محمد الصباح

المقدمة

موضوع هذا الكتاب هو الشيخ عبدالله بن صباح الصباح الذي عُرِف باسم عبدالله الثاني، وهو الحاكم الخامس لإمارة الكويت، والذي تولى الحكم خلال الفترة 1866 – 1892، ويعتبر من الشيوخ الذين استمرّت فترة حكمهم لمدة طويلة أسوة بالحكام الثلاثة الأوائل، وهم جده الأكبر الشيخ صباح بن جابر مؤسس الكويت الذي حكم لمدة أربعة وعشرين عاماً (1752 – 1776)، ونجله الشيخ عبدالله الأول الذي حكم لمدة ثمانية وثلاثين عاماً (1776 – 1814)، والشيخ جابر بن عبدالله الأول الذي حكم لمدة خمسة وأربعين عاماً (1814 – 1859)، والذي اشتهر باسم جابر العيش لكرمه وجوده، وذلك خلافاً لوالده الشيخ صباح الثاني الذي اقتصرت فترة حكمه على سبع سنوات فقط (1859 – 1866).

والجدير بالذكر، أنّ المراسلات الدبلوماسية البريطانية أشارت إلى حكّام الكويت الأوائل أحياناً بلقب "شيخ الكويت"، وأحياناً أخرى بلقب "شيخ القرين"، وكان الشيخ عبدالله هو آخر من أشير إليه باللقبين، واستقر تعبيرا "شيخ الكويت" و"مشيخة الكويت" في السجلات البريطانية ابتداء من 1871م.

وتزداد أهمية الشيخ عبدالله ودوره في حياة الكويت عندما نضيف إلى فترة حكمه سنوات حكم شقيقيه الشيخين محمد (1892 – 1896) ومبارك (1896 – 1915)، وكان كلاهما قد تدرّب، إلى

جانب شقيقهما الثالث الشيخ جراح، على إدارة شؤون الحكم في عهد شقيقهما الأكبر الشيخ عبدالله، والذي كان يكلّف إخوته مهامَّ متنوعةً في إدارة شؤون البلاد.

كانت فترة حكم الشيخ عبدالله مليئة بالأحداث والتقلّبات والحروب في المنطقة، فقد شهدت انهيار الدولة السعودية الثانية، وتفاقم الخلافات بين أبناء الإمام فيصل بن تركي، وصعود نفوذ آل الرشيد في نجد، وسعي الدولة العثمانية إلى استعادة نفوذها في شبه الجزيرة العربية، والتي اتخذت مظهراً واضحاً مع حملة الأحساء في عام 1871 للسيطرة على الأحساء والقطيف، وتصاعد الدور البريطاني في منطقة الخليج الذي تمثّل في نجاح الدبلوماسية البريطانية عام 1861 في إبرام اتفاقية مع عدد من المشيخات العربية في الخليج لضمان النفوذ البريطاني في المنطقة، والتي عرفت باتفاقية الساحل المتهادن أو المتصالح، ومع كلٍّ من البحرين ومسقط.

وكانت السنوات الأولى من حكم الشيخ عبدالله امتحاناً عسيراً للحاكم الجديد، ومثّلت تحدياً لقدرته على مواجهة المصاعب والكوارث الطبيعية، فكان عام 1867 عام الهيلق، والذي تعرّضت فيه الكويت لمجاعة كبرى. وفي عام 1872، كان عام الطبعة، عندما تعرضت السفن الكويتية لإعصار مدمّر في المنطقة بين مسقط والهند، أغرق الكثير منها. وفي نفس العام شاركت الكويت بقوات بحرية وبرّية لدعم الحملة العثمانية في استعادة السيطرة على القطيف والأحساء. وفي نفس العام أيضاً، هطلت أمطار غزيرة على الكويت دمّرت جانباً من منازلها، وأسميت هذه السنة بعام الرجبية أو الهدامة.

وسوف يعرض الكتاب تفصيلاً لهذه الأحداث .

وقد كشف الشيخ عبدالله في تعامله مع كل هذه التحديات –حسبما كتب د . أحمد أبو حاكمة في كتابه عن تاريخ الكويت الذي صدر منذ نصف قرن– عن "مقدرة سياسية بارزة توافرت لديه ، جعلته في نظرنا خليقاً بأن يسمّى باسم جده عبدالله الأول بن صباح الأول الذي وضع حجر الأساس في تكوين دولة الكويت" .[1]

وأرجو أن يكون في هذه الصفحات ما يضيف جديداً لمعرفة الشباب الكويتي بتاريخ بلادهم ، وما يزيد من تقديرنا جميعاً للدور الذي قامت به الأجيال الرائدة في وضع الأساس لتقدُّم الكويت قبل ظهور النفط .

وبالله التوفيق

سبتمبر 2018

1- د.أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1968) ص 248

المبحث الأول

سيرة حياة

ولد الشيخ عبدالله في عام 1814، وهو نفس العام الذي توفي فيه جده الأكبر الشيخ عبدالله الأول، وتولى حكم إمارة الكويت في شهر نوفمبر 1866 بعد وفاة والده الشيخ صباح الثاني[1]، وكان في الثانية والخمسين من عمره. وتوفي في 29 مايو 1892. وهو نفس يوم تولي شقيقه الشيخ محمد الحكم من بعده. وكان له من الأبناء الذكور خليفة وجابر[2].

أولاً- صفاته الشخصية:

لا توجد معلومات كثيرة عن طفولة الشيخ عبدالله وشبابه المبكر، وأجمعت كتابات المؤرخين الكويتيين والعرب على تواضعه، وطيب خُلُقه، ورجاحة عقله، وحُسن تدبيره للأمور دون تصنُّع أو افتعال، كما أجمعت على أن سنوات حكمه الأولى كانت اختباراً عسيراً له وتحدياً لقدرته على الإدارة وحسن تصريف الأمور، فبعد توليه الحكم بأقل من عام تعرّضت الكويت لظروف اقتصادية صعبة أُسميت

1- كان للشيخ عبدالله سبعة إخوة من الذكور، هم جابر وجراح ومحمد وأحمد ومبارك وعذبي وحمود.

2- أنجب خليفة من الذكور اثنين: هما علي و عبدالله. وكان للشيخ علي الخليفة دور مهم في حماية الكويت وصون أمنها وخوض حروبها في عهد الشيخ أحمد الجابر، وتولى دائرة الأمن العام التي تولاها بعده الشيخ عبدالله مبارك الصباح.

بعام الهيلق، وفي عام 1868 تدخَّلَ للوساطة في الأزمة التي نشبت في البحرين بسبب الصراع بين الشيخين علي ومحمد على الحكم، وفي عام 1869 أرسل قواته لدعم شيخ المحمّرة جابر المرداو ضدّ تمرد قبيلة النصار، وفي عام 1871، دعم الحملة العثمانية على القطيف والأحساء، وشارك بنفسه فيها. وفي عهده أيضاً، شهدت منطقة شبه الجزيرة العربية صراعات في داخل البيت السعودي، وبين آل الرشيد وآل سعود، وازداد التنافس العثماني البريطاني في مياه الخليج، وعلى بسط النفوذ والهيمنة على الكويت. وسوف يتم تناول كل هذه الأحداث في فصول الكتاب.

وصف عبدالعزيز الرشيد -مؤرخ الكويت الأول- الشيخ عبدالله في عام 1929، بقوله: "لا يدلّ ظاهر عبدالله على حذق، ولا عن فطنة أو كياسة، ولكنه إذا وقع في مأزق ضيّق لا يلبث أن يتخلص منه"[1].

وكتب يوسف بن عيسى القناعي عام 1946 بأنه كان "حسن السيرة، ساكن الطبع، دمث الأخلاق، ليس عليه مظهر الإمارة وعظمتها، لا يُمَيَّز عن سائر أهل الكويت في هيئة وملبس، يعيش عيشة القانع في مأكله وملبسه ومسكنه، يمشي وحده بلا خادم ولا أُبَّهة، وقد يتبعه في بعض الأوقات عبده النوبي، ويسمى أبا سموم، وتارة يتبعه خادمه عبدالله الهقهق، ولم يتعدَّ على أحد، ولم يكدّر خاطر الجلساء بكلمة سوء مدى حياته، وكان محبوباً لدى جميع الأهالي".[2]

1- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة. وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978). ص 20

2- يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلاسل، 1988م.) ص 24

وقد وردت أوصاف للكويت لدى الرحّالة الأمريكي لوشر الذي وصل الكويت على متن السفينة البخارية "بينانك" القادمة من بومباي في طريقها إلى البصرة في شهر مارس عام 1868، وهي أول سفينة بخارية تجوب موانئ الخليج، وعندما وصلت السفينة إلى القرب من ميناء الكويت صعد إليها الشيخ عبدالله لتحية ركابها ثم دعاهم للنزول إلى المدينة في ضيافته.

وسجل لوشر مشاهداته وانطباعاته عن البلاد التي زارها في كتاب له بعنوان "مع النجمة والهلال" الذي صدر في الولايات المتحدة عام 1891[1]، وذكر في مقدمته أنه كان يرافقه على متن السفينة البخارية مسؤول من الحكومة الفرنسية وعدد كبير من المسافرين الذين تغيّرت هوياتهم في كل ميناء توقّفت فيه السفينة بمغادرة البعض وصعود آخرين بدلاً منهم.

ويذكر الكاتب أن السفينة اتجهت من شطّ العرب إلى الكويت أو القرين[2]. وعندما اقتربت السفينة من الميناء أطلقت ثلاث طلقات من مدافعها للتحية، وجذبت هذه الطلقات انتباه الأهالي الذين هرعوا إلى الشاطئ لمعرفة ما حدث. وردَّ جنود الشيخ بعدد مماثل من الطلقات، ثم انطلق مركب من الميناء صوب السفينة عليه شيخ الكويت يرافقه

1- A.Locher، With Star and Crescent (Philadelphia: Aetna Publishing Company، 1891)

2- وجدير بالملاحظة أن الكتاب أشار إلى اسم الكويت خطأً باسم كرويت Kurweit في ص 54، وتكرر هذا الخطأ مرة أخرى، بينما تمت الإشارة على نحو صحيح في بقية المواضع، وربما كان ذلك خطأً مطبعياً. وهناك ترجمة عربية للصفحات الواردة عن الكويت في: فاضل خلف، دراسات كويتية. الكويت عام 1868 للرحالة الأمريكي لوشر - ترجمة عبدالله ناصر الصانع، خالد سالم محمد، الكويت في القرنين 18 - 19، (الكويت: د.ن، 1995) 158. والإحالات التالية في الهوامش تعود إلى الأصل الإنجليزي. Ibid.، pp.5-6.

عشرة من الحراس المسلحين بالبنادق والمسدسات والخناجر، وكان أحدهم يحمل سيف الشيخ المرصّع بالأحجار الكريمة بشكل يدوي متقن. وعند وصولها، صعد الشيخ إلى السفينة لتحية قبطانها وركابها ولاستقبال أحد أقاربه من التجّار الأثرياء الذين كانوا ضمن المسافرين[1].

ووصف لوشر الشيخ على النحو التالي: "كان الشيخ الحاكم طويلاً مفتول العضلات، لطيف الملامح، قد أطال لحيته البيضاء، يناهز الثمانين، على وجهه ملامح الذكاء، وكان غاية الأدب في كلامه وعاداته الشرقية. وكان يلبس ملابس عربية من الحرير الفاخر، وقد ارتدى العباءة الأرجوانية موشّاة بغزارة بالذهب، وفي وشاحه الحريري الأبيض الذي لفّه حول وسطه كان قد غمس خنجراً صغيراً، ذا مقبض من الذهب الصلد وقد طُعِّم باللؤلؤ والفيروز، مما يظهر أن هذه الأسلحة قد صممت للزينة أكثر مما هي للاستعمال".[2]

ولا نعرف هل غالى لوشر في هذا الوصف، أم أن الشيخ عبدالله ارتدى هذا الزيّ الفاخر خصيصاً عند مقابلته الأجانب لإبهارهم وإعطائهم صورة إيجابية عن نفسه وبلده. كما يُلاحظ أن عمر الشيخ في هذا العام كان 56 سنة، وليس ثمانين كما أشار لوشر.

ولدينا وصف آخر للشيخ عبدالله في عام 1880، سجّله يوشيدا ماساهارو الذي ترأّس وفداً أرسلته وزارة الخارجية اليابانية لزيارة بلاد فارس، وبحث إمكانية تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، ويبدو أن الشيخ استقلّ السفينة وهو في طريق عودته من بومباي إلى

1- رغم أن لوشر أشار إلى هذا الشخص أكثر من مرة، إلا أنه لم يذكر اسمه.

2- A.Locher، Op.Cit.، p.56.

الكويت، والتي وصلتها في 22 يونيو.

وصف ماساهارو الشيخ بقوله: "كان الحاكم قوي البنيان، يرتدي على رأسه "الغُترة" المصنوعة من قماش الكشمير المطرّز بخيوط من الذهب والمكسوة بالصوف المائل إلى الاحمرار، وكان ثوبه طويلاً وبأكمام واسعة لا ياقة له، وأخذ يمشي على ظهر الباخرة دون أن يرتدي حذاء".

وذكر أن الشيخ كان حريصاً على أداء الصلاة، فأمر بفرش سجادة على سطح السفينة، "كان يصلي صلاة المسلمين، حيث كان يقف وينحني، ولم يعر حركة الباخرة المتمايلة والمتأرجحة أي اهتمام".[1]

ونعود إلى رواية لوشر، حيث ذكر أن القبطان دعا الشيخ إلى تفقُّد السفينة، فقام بزيارة غرفة القيادة وغرفة الماكينات وغرف المسافرين ومطبخ السفينة، وسجل لوشر أنه اهتمّ بالنظر في غرفة الماكينات، وكان يبدو أن هذه هي المرة الأولى التي يطّلع فيها على داخل سفينة بخارية. ثم دعاه القبطان للجلوس مع الركاب في صالون السفينة، وتم تقديم القهوة والشربات التي أسماها لوشر بـ"الليمونادة الشرقية".

وفي نهاية هذا اللقاء، وجّه الشيخ الدعوة للقبطان وجميع الركاب بالنزول لتناول طعام العشاء معه والمبيت في الكويت وتفقُّد معالم المدينة. وحسب رأي لوشر، فقد كان القبطان متردداً، ولكنه قَبِل لأنه كان يريد مفاتحة الشيخ في إمكانية تردد شركة سفن الهند

1- سجل يوشيدا ماساهارو مشاهداته خلال الرحلة في كتاب له بعنوان "رحلات إلى بلاد فارس" صدر باللغة اليابانية عام 1894، ونشرت ترجمة للجزء الخاص بالكويت فيه في: هيئة التحرير، "الكويت في تقرير يوشيدا ماساهارو، أول ذكر للكويت في المصادر اليابانية"، رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 37، يناير 2012، ص 10

البريطانية على الميناء بشكل منتظم، وهو ما حدَّث فيه الشيخ أثناء تناول العشاء. وعندما وصلوا إلى الشاطئ، لاحظ لوشر أنه كان مزدحماً بعدد غفير من الرجال والنساء الذين جاؤوا لمشاهدة "الفرنجة Feringhies" أو "الفرانكيز Frankis"، فقام حرس الشيخ بفتح طريق لهم وسط الزحام حتى بيت الشيخ الذي وصفه لوشر بأنه بناء دائري مبني بالطوب يشمل حديقة بها عدد من الأشجار.

ويُضيف لوشر أنهم توجّهوا إلى غرفة الاستقبال، ثم أمر الشيخ بترتيب زيارة لهم للمدينة، رافقهم فيها ثمانية من حراسه. وسجل لوشر ملحوظاته التي سوف يتم ذكرها في الأجزاء التالية من الكتاب. ثم عادوا لتناول طعام العشاء الذي وصفه لوشر بالتفصيل مسجّلاً أنواع الطعام وأدواته وشكل المائدة والمقاعد، وأنه كان في الغرفة مبخرة ينبعث منها عطرٌ طيّب[1]. وأشار لوشر إلى أنهم شربوا لبن الإبل، وعرف أنه يُجلب إلى المدينة على ظهور الحيوانات في قِرَبٍ مصنوعة من جلود الماعز، وهي نفس طريقة نقل المياه والزبد. ولكن أكثر ما أبهر لوشر هو أدوات الطعام الفضّية المصنوعة في بومباي. وأوضح أن الطعام كان ثرياً ومتنوعاً ما بين لحوم وخضراوات وفواكه على نحو يضاهي ما يعدّه أمهر الطهاة المتخصصين في المطاعم الأوروبية الراقية. وسجل لوشر أن الطعام كان شهياً للغاية مما جعلهم يأكلون "كثيراً بنهَم حتى إننا شعرنا بحرج من الشيخ وأقاربه"[2]. وفي أعقاب تناول الشاي والقهوة، استأذن الشيخ ضيوفه لأداء الصلاة.

وتوسّع لوشر في الإشادة بكرم الشيخ عبدالله وحفاوته البالغة في

1- Ibid.، pp.54-60

2- Ibid.، p.64.

استقبال ضيوفه، وأن الكرم هو صفة أصيلة بالعرب حتى وإن كانوا فقراء[1]. كان الشيخ عبدالله كريماً إلى أقصى الحدود، ولم يتردد في مساعدة سائل أو محتاج، أو في دعم تاجر كويتي يتعرّض لضائقة مالية وهو في الخارج. يدل على ذلك، موقفه من الحاج سالم البدر القناعي الذي تعرض لأزمة مالية وتم الحجز على أملاكه في منطقة قردلان بالقرب من البصرة، وعندما ضاقت به الأمور كتب إلى الشيخين محمد وجراح الصباح باعتبارهما معاونَين للحاكم في إدارة شؤون البلاد، موضحاً الضائقة التي يمرّ بها، وطلب قرضاً منهما مقابل جزء من أراضيه بعد فكّ الحجز عنها فرفضا طلبه. فلم يجد الحاج سالم سبيلاً سوى الكتابة إلى الشيخ عبدالله يخبره بما حدث من أخويه، وأسفه الشديد لما بدر منهما. وعندما اطلع الشيخ عبدالله على الخطاب غضب كثيراً، وأمر بإعداد العدّة للسفر إلى البصرة، وعندما سأله محمد وجراح عن أسباب تلك الرحلة المفاجئة، أخبرهما بأنها لتحقيق طلب الحاج سالم الذي رفضاه، وكردٍّ فعل لذلك وافق الاثنان على القرض، وتمّ رفع الحجز عن أملاك الحاج سالم. وكان هذا الموقف شهادة على استعداد الشيخ عبدالله لدعم أهل بلده عندما يقعون في أزمة أو ضائقة وهم في الخارج[2].

كما يشهد بذلك موقف الشيخ في عام الهيلق، والهيلق هي كلمة

1- كتب لوشر أنهم قضوا ليلتهم في الكويت، وفي الصباح الباكر لليوم التالي، تحركوا إلى الميناء ورافقهم الشيخ لوداعهم، وعندما بدأت السفينة في التحرك أطلقت ثلاث طلقات من مدافعها تحية له. Ibid.، pp.68-69.

2- عبدالله بن خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: دار القبس، 1980) ص283، ويشير الحاتم إلى أن هذه الأرض قد أصبحت فيما بعد من أملاك آل الصباح، وصارت من نصيب علي بن محمد الصباح.

تعني الهلاك أو الهلك. ففي 1867، تعرضت الكويت وبعض المناطق المجاورة التي امتدت من أواسط الفرات في العراق إلى الأحساء جنوباً، وبلاد الساحل الشرقي من الخليج لموجة من الجفاف حتى انتشرت المجاعة، واستمرت حتى عام 1870.

وقد أشار القناعي إلى بؤس الأحوال الاقتصادية في فارس بسبب هذه المجاعة، والتي أدت إلى قيام بعضهم ببيع بناتهم وشرب دماء الحيوانات المذبوحة[1].

وذكر عبدالمحسن عبدالله الخرافي بأنها كانت سنوات شديدة الوطأة على الكويتيين حتى "أكل الناس فيها دماء البهائم وجلودها وميتتها"[2].

ولأن الكويت كانت في وضع اقتصادي أفضل نسبياً عن المناطق الأخرى، فقد نزح الآلاف إليها طلباً للطعام والمأوى. وفي مواجهة ذلك، فتح الشيخ عبدالله خزائنه أمام الكويتيين وغيرهم ممّن نزحوا عن بلادهم ولجؤوا للكويت، ولم يترك وسيلة لم يتذرّع بها للتخفيف عنهم.

وذكرت مقالة عن دور الشيخ عبدالله في هذه الظروف العصيبة بأنه "كانت له أيادٍ بيضاء خفيّة على كثير من رعيّته الذين افتقرت أيديهم بعد غنى.. فكان -والحقُّ يقال- كجدّه جابر العيش، ولم يكفِ ما فعله بل كان يدعو الموسرين من رعيّته إلى فعل الخير"[3]. وقد استجاب عدد من أثرياء الكويت من التجار لدعوة الشيخ إلى إغاثة

1- يوسف عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 65

2- د.عبد المحسن عبدالله الخرافي، الأيادي البيض سجلّ الوفاء للمحسنين الكويتيين في مجال دعم الخدمات الصحية (الكويت: من دون ناشر، 2004) ص 100

3- العمل الإنساني الكويتي.. البدايات والريادات، مجلة تراثنا، العدد 61، مارس/ أبريل 2017، ص 4

المتضررين ونجدة المحتاجين، فقدموا المساعدات، وأقاموا "المضايف" في الكويت والأحساء والبصرة، وكان من أبرزهم يوسف البدر، وهو يوسف بن عبد المحسن بن عثمان بن محمد البدر، الذي كان من أهم الشخصيات في الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي سوف يتردد اسمه في هذا الكتاب في أكثر من مناسبة، وفي أكثر من سياق[1]. فأمر بتوفير سُبل الإيواء والطعام للمحتاجين، وخصص بيتاً لهذا الغرض، وساهم في رعاية المرضى والتخفيف عن آلامهم[2].

وكذلك يوسف الصبيح الذي ولد في عام 1800 في منطقة البير بنجد ثم رحل إلى الكويت، وكان من أكبر تجار الخيول، وكانت له أراضٍ ومزارع نخيل، وامتلك عدداً من السفن التي نقلت تجارته إلى الهند، والذي أقام "مضيفة" لإطعام الفقراء وإيواء عابري السبيل، كما فتح مضيفتين أُخريين في الزبير والأحساء لنفس الغرض، كما ساهم كثيراً في تجهيز من يُتوفّى منهم[3].

وذاعت شهرة الرجلين في باب الكرم والجود، وأنشد الشاعر العراقي عبدالغفار الأخرس قصيدة في مدحهما، جاء في أحد أبياتها:

1- وعلى سبيل المثال فإنه استضاف المقيم البريطاني الكولونيل لويس بلي عند زيارته للكويت في 1865، وعمل وكيلاً لشيخ الكويت في البصرة، ولد يوسف البدر في الكويت عام 1800، وكان من أكبر تجار الخيول، وربح منها الكثير وقدرت ثروته بمبلغ 120 ألف ريال التي كانت في زمانه مبلغاً عظيماً.

2- كان ليوسف البدر أعمال جليلة في تاريخ الكويت، كما سوف يتم عرضه في الفصول التالية من الكتاب. لذلك كرّمته الدولة بإطلاق اسمه على أحد الشوارع.

3- توفي يوسف الصبيح عام 1875، وقد كرمته الدولة أيضاً بإطلاق اسمه على أحد الشوارع بمنطقة الروضة.

إنَّ الكويـــتَ حماهـــا اللّٰهُ قـــد بلغَتْ

باليوسفَين مكانَ الســـبعةِ الشُّهُبِ[1]

كما شارك عديد من رجالات الكويت مثل عبداللطيف العتيقي وسالم بن سلطان وعبد النبي معرفي، وآل إبراهيم، في إغاثة الناس.

وبرز التكافل الاجتماعي بين الكويتيين مرة أُخرى برعاية حاكمهم في حادثة الطبعة، ففي سبتمبر عام 1872، وقع إعصار هائل في البحر في المنطقة ما بين الهند ومسقط، وامتد إلى مياه الخليج، مما أدى إلى هياج البحر وارتفاع أمواجه وغرق عديد من السفن الكويتية التي كانت في البحر وقتذاك، ولذلك سمى الكويتيون هذا العام بعام الطبعة؛ وهي كلمة تعني الغرق في البحر[2]. كما تعرضت سفن أخرى لخسائر كبيرة، وشملت خسائر الإعصار أسر الإبراهيم والعصافير ونصف البدر وابن صبيح والغانم.

تكاتف الكويتيون لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية، فقام البحارة بانتشال السفن الغارقة ومَن فيها من ضحايا، وتوجيه السفن المعطوبة إلى الشاطئ حتى يتسنّى إصلاحها، وتدافع الأثرياء لجمع الأموال لمساعدة الأسر المنكوبة التي فقدت عائلها، وتعويض أصحاب السفن الصغيرة لتحمُّل نفقات إصلاحها.

وكان من صفات الشيخ عبدالله الوفاء، ومن أمثلة ذلك رعايته لصالح بن الملا محمد بن صالح بن عبدالله العنزي الذي ولد في

1- حمد عبد المحسن الحمد، الكويت والزلفي هجرات وعلاقات وأسر (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص83

2- د.محمد إبراهيم الشيباني، طبعات السفن والقرصنة عليها في تاريخ الكويت (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2013) ص 9

1878، وذلك تنفيذاً لوصية صديقه الملا محمد الذي توفي ولم يكن ابنه قد تجاوز الثامنة، فألحقه الشيخ بالكُتّاب طلباً للعلم، وأظهر الطفل نبوغاً مبكراً، ولذلك أوصى الشيخ عبدالله شقيقه الشيخ محمد الذي تولى الحكم مِن بعده بالاستمرار في هذه الرعاية. وفيما بعد، عمل سكرتيراً لعدد من حكّام الكويت؛ وهم الشيخ مبارك، والشيخ جابر، والشيخ سالم، فالشيخ أحمد الجابر. واشتهر باسم "الملا صالح"[1].

وتمتّع الشيخ عبدالله بسرعة البديهة، وحسن التصرف، فعندما قَدِم إليه رجل "يدّعي على خصمه بشيء تافه وقد أنكر المدعى عليه، طلب الشيخ عبدالله من المدعي البيّنة، فذهب لإحضار شهوده، ولما أدبر قال الشيخ للمدّعى عليه: (انحاش قبل ما يجيب شهوده)، ففرّ المدعى عليه، فلما جاء المدعي قال له: (خصمك انحاش)"[2].

ومن الحكايات التي تروى عن تديّنه وعدله، القصة التي رواها أحمد بن يعقوب المحميد، وتخصّ عبدالعزيز المطوع جدّ عائلة القناعات المعروفة، والذي كان يملك دكاناً لبيع القهوة (البن) وعرف باسم "أبو محمد"، والحاج تقي المشهور بأبي صالح، وكان هو أيضاً من أصحاب الحوانيت. ففي أحد الأيام ذهب الحاج تقي لشراء كمية من القهوة للتجارة من دكان عبدالعزيز، وعرض سعراً أقل مما

1- محمد إبراهيم الشيباني، من تاريخ الكويت. سكرتير الحكومة. الملا (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1402هـ) ص 12، ويوجد مسجد باسم الملا صالح أنشأه الشيخ سالم مبارك الصباح عام 1919 من ماله الخاص، وكان ذلك في حياة الملا صالح الذي قام بالإشراف على عملية البناء. وتوفي عام 1958، انظر عبد العزيز بن سعود العويد، معجم مساجد الكويت (الكويت: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، 2011) ص.ص 12 - 13

2- يوسف القناعي، مرجع سابق، ص 24

كان يتوقعه أبو محمد، فلم يعلّق على العرض بالموافقة أو الرفض، وحوَّل دفّة الحديث إلى موضوعات أخرى، ثم تفرّقا وذهب الحاج تقي في حال سبيله. ويبدو أن أبا محمد وجد بعد انصراف الحاج تقي أن السعر الذي عرضه مناسب، فنَوى البيع له، وفي الأيام التالية ارتفع سعر القهوة في السوق ارتفاعاً كبيراً، فرفض أبو محمد (عبدالعزيز) بيع الكمية الموجودة عنده لأي مشترٍ آخر، وأرسل يدعو الحاج تقي للحضور، وعندما حضر طلب منه أن يأخذ البضاعة التي جاء لشرائها منه منذ أسبوعين، فقال الحاج تقي: ليس لي بضاعة عندك، فأنا عرضت وأنت لم تجب، ولم تقل: (الله يفتح عليك). وهي العبارة التي كان التجار يرددونها عند إتمام أي صفقة. قال عبد العزيز: لكني كنت قد نويت البيع لك بالسعر الذي عرضتَه، فأجاب الحاج تقي: وأنا لم أنوِ الشِّراء منك. ولحق عبدالعزيز بالحاج تقي في متجره يرجوه أن يأخذ الكمية التي طلبها، فهو لا يرضى أن يبيعها بالسعر الجديد المرتفع لأن ذلك سيكون مالاً حراماً، وهو لا يقبل ذلك. وطال الجدل بين الرجلين؛ الأول يصرّ على بيع ما نوى أن يبيعه بسعر منخفض، والثاني يرفض الشراء بهذا السعر لأنه لم يكن قد نوى الشراء وقتذاك. وهو جدال يعكس مستوى التديّن والالتزام الخُلُقي الذي ساد بين الناس في ذلك الوقت. ولما لم يصل الرجلان إلى حل ذهب عبدالعزيز إلى الشيخ عبدالله يشكو رفض الحاج تقي الشراء. فماذا فعل الشيخ؟ وأقتبس بقية الحكاية من كلمات الأستاذ عبدالله النوري: "وضحك الشيخ فرحاً بما فُطِر عليه شعبه من تمسّك بالشريعة وتحرٍّ من الطيبات من الحلال وبُعْد عن الطمع الذي جرّ الناس إلى الحرام، ومن الحرام إلى الشحّ الذي أهلك الأمم الماضية بما

جلب لها من فساد. وحضر المتخاصمان وقال لهم الشيخ عبدالله: كلاكما صادق، وقضيتكما لا أريد إحالتها إلى المحكمة لأني سأفصل بها صلحاً امتثالاً للأمر الرباني الكريم: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)، والصلح خير، ونسأل الله للجميع الرحمة، فهل ترضيان؟ قالا: الصلح خير، ولكن نخاف من الحرام، فأبعدنا عنه وُفِّقْتَ للخير. قال عبدالعزيز: أنا نويت البيع وكأني بعت، ولكن لم أقل له بعتك. وقال تقي: أنا لم أشترِ يا شيخ، وهو أقرّ الآن بأنه لم يبع. قال الشيخ: هل ترضيان بحكمي؟ سألتكما فأجيباني. فقال عبدالعزيز: قد أتيناك راضيَين ولأمرك طائعَين. قال الشيخ الأمير: حكمت صلحاً بأن يأخذ تقي نصف القهوة بالثمن الذي نويت يا عبدالعزيز به البيع عليه، وأن يبقي لك نصف القهوة تبيعها لمن تشاء بسعر الوقت الحاضر، وقوما راشدَين إن شاء الله. وأطاعا الأمر، وربح كلّ منهما نصيبه خيراً كثيراً"[1]. وبعد انصراف المتخاصمين، أجهش الشيخ عبدالله بالبكاء، فسأله الحاضرون عما يبكيه.. فقال: "ذكرت الكلمة المأثورة (كل عام ترذلون).. أما والله إني لأخاف أشد الخوف من زمان سيأتي لا يعرف فيه الناس حلالاً ولا حراماً، يعرفون المنكر وينكرون المعروف"[2].

وفي عهده، وصلت أول سفينة تجارية بخارية إلى ميناء الكويت،

1- عبدالله النوري، حكايات من الكويت (الكويت: الدار الكويتية للطباعة والنشر والتوزيع، 1985) ص ص 50 - 51

2- المرجع السابق، ص 52

ففي مارس عام 1868، وصلت الميناء السفينة بينانك التي أقلت الرحالة لوشر الذي أشرنا إليه سلفاً، وصعد الشيخ عبدالله على متنها للتعرف على هذا النوع من السفن. وفي عام 1870، وصلت السفينة الحربية الهولندية كورساو وعلى متنها ريتشارد كوين القنصل العام الهولندي في الخليج الذي أراد أن يبدأ مهام عمله بزيارة لإمارات المنطقة، وكان منها الكويت، وقام الشيخ عبدالله بزيارة السفينة لتفقد معالمها ومعرفة أنواع الأسلحة والمدافع التي يزود بها هذا النوع من السفن. وتم تدوين الزيارة في سجل السفينة.[1]

وبسبب شجاعته ورجاحة عقله وكرمه وتواضعه، كسب الشيخ عبدالله محبة الكويتيين، وكان محل تقدير من الأدباء المعاصرين له، ومنهم شاعر الكويت عبدالله الفرج – والذي سوف نأتي على ذكره مفصلاً في المبحث الثالث، والشاعر العراقي عبد الغفار الأخرس– وهو السيد عبدالغفار عبدالواحد بن وهب الموصلي الذي امتدحه بقصيدتين، جاء في إحداهما:

فقومٌ سادَ عبدُ الله فيهم

فبالبأسِ الشديدِ وبالسماحِ

إذا نزلوا لعمر أبيك أرضاً

حمَوها بالأسنَّة والرِّماحِ[2]

1- خالد سالم محمد، الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حوادث وأخبار (الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1995)، ص 161

2- د.عبدالله الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005) ص 46، انظر أجزاء من القصيدة في ملحق رقم (1)

وجدير بالذكر أن الفنان العراقي محمد القبانجي[1] قام بتلحين أجزاء من هذه القصيدة، وتغنّى بها.

ثانياً- مدحت باشا والسعي لتغيير العلاقة مع حاكم الكويت:

في عهد الشيخ عبدالله، أصدرت الدولة العثمانية فرماناً سلطانياً قضى باعتبار الكويت "سنجقاً" أي قضاءً عثمانياً، ويحمل حاكمها لقب "قائمقام"[2].

علماً أنه لم يذكر أحد من المؤرخين عن الشيخ عبد الله أنه استخدم هذا اللقب في حياته، أو أنه أعترف بهذا المرسوم، بل إن مدحت باشا والي بغداد ذاته وصف الكويت في مذكراته بأنها "شبه جمهورية مستقلة"، وهذا يفيد استقلالها في إدارة أمورها.

وتختلف روايات المؤرخين بشأن تاريخ صدور هذا القرار، فالبعض يحدده في عام 1870[3]، بينما تشير أغلب المصادر إلى عام 1871، ويرجع هذا الخلط إلى تعدد القرارات والمراسيم العثمانية بهذا الشأن، فكان أحدها في مارس 1870، عندما صدر فرمان سلطاني وصف الكويت بأنها سنجق عثماني مستقل استقلالاً ذاتياً. وخصص المرسوم كمّية من التمور تُرسَل سنوياً إلى شيخ الكويت قدرها ستون ألف قرش.

1- ولد في 1901 وتوفي 1989

2- القائمقام هو الشخص الذي ينوب عن الغير في منصبه.

3- تشير بعض المصادر إلى خطاب مدحت باشا بتاريخ 4 مايو 1870، الذي أكد فيه صدور مرسوم عثماني بتبعية سنجق الكويت للدولة العثمانية، ونقَلَه باليد الشيخ محمد بن عبدالله العدساني، انظر عارف مرضي الفتح، الإيجاز في تاريخ البصرة والأحساء ونجد والحجاز 622 - 1965، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009)، ص 206.

ثم كرر مدحت باشا الأمر نفسه في نهاية عام 1871،[1] أثناء زيارته للكويت، وذلك كمكافأة للشيخ عبدالله على دوره في دعمه للحملة العثمانية على القطيف والأحساء، كما سنشرح ذلك تفصيلاً في المبحث الرابع.

وأياً كان الأمر، فإن الشيخ عبدالله لم يعترف بهذا اللقب، ولم يستخدمه قط، وظلت العلاقة مع العثمانيين كما هي دون تغيير.

وتضمنت الفرمانات العثمانية أن يكون حكم الكويت حكماً وراثياً في أسرة آل الصباح، وأن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني بدلاً من الأعلام الأجنبية التي كانت ترفعها، مع استثنائها من أية رسوم أو جمارك تفرضها السلطات العثمانية. وإعفاء الكويت من "كافة الرسوم الجمركية والتكاليف الأميرية والخدمة العسكرية"[2]، وهكذا استمر شيخ الكويت في إدارة شؤون بلاده الداخلية والخارجية بشكل مستقل. وكان رفع السفن الكويتية للعلم العثماني تعبيراً عن الهوية الدينية والارتباط بشعار إسلامي.

وسعى مدحت باشا لإقامة علاقات تعاون مع الشيخ عبدالله،

1- تختلف المصادر بشأن تاريخ الزيارة ما بين شهري أكتوبر ونوفمبر. ومدحت باشا هو أحمد شفيق مدحت باشا، ولد 1822 بإسطنبول، وتوفي 1884 في الطائف. من أبرز دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تولى مناصب عديدة منها والي سالونيك وبغداد، وكان أول من جمع بين منصب الوالي وقائد الجيش السادس المتمركز في بغداد، ووزارة العدل والصدر الأعظم. وهو شخصية محل جدل وخلاف، وتم اتهامه بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الباب العالي لتبرير سياساته، وانتهى الأمر بحبسه ومقتله.

2- صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها 1750 - 1871 (لندن: دار الحكمة 2005) ص 147، ود. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني: تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001). مرجع سابق، ص307.

وخلال زيارته للكويت في أكتوبر عام 1871، والتي كانت أول زيارة لمسؤول عثماني رفيع المستوى لها، أعلن منح الشيخ لقب "باشا" ورتبة "الإصطبل العامرة"[1]، كما منحته السلطات العثمانية الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة، وفي عام 1879 حصل على رتبة ميرا ميران (أمير الأمراء)، ثم تكريمه بالخلعة العثمانية في عام 1887.

ولم يكن من شأن الفرمانات العثمانية تغيير واقع العلاقة بين شيخ الكويت والسلطات العثمانية، "فكان يتصرف في مأموريته تصرف السيد المستقلّ"[2]. . فكان الشيخ يتصرف في شؤون بلاده الداخلية والخارجية بحرّية.

ولكن هذا التطور في العلاقات الكويتية العثمانية لم يخلُ من مشكلات، فاقترح مدحت باشا إرسال حامية عسكرية عثمانية من مئة جندي إلى الكويت، ولكن الصدر الأعظم -رئيس الوزراء- لم يوافق على هذا الاقتراح. وصدر قرار بتعيين إبراهيم أفندي مأموراً للحجر الصحي، وقرار آخر بتأسيس دائرة جمركية في الكويت. ولا يوجد ما يشير إلى أن مكتب الحجر الصحي أو الدائرة الجمركية قد تأسسا أو مارسا عملهما في الواقع.[3]

1- وهو من أرقى الأوسمة العثمانية، ويمنح لكبار الشخصيات التي أدت خدمات جليلة للدولة. ويذكر الشيخ سلطان القاسمي أن الدولة العثمانية منحت هذه الرتبة أيضاً إلى الشيخ مبارك، وأنها منحت الشيخ محمد الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة، وذلك لأنه قام بتسيير "الأمور في الكويت وتأمين المخابرة مع الفرقة العسكرية". في بيان الكويت سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2 - 2006)، ص 19.

2- هيئة التحرير، الكويت وشيوخها، مرجع سابق، ص627

3- فتوح الخترش، ج.ج.سلدانها، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك الكبير (الكويت: ذات السلاسل، 1990)، ص 25

من الأمور الأخرى المهمة في هذا الوقت مسألة طلب مدحت باشا رفع العلم العثماني على السفن الكويتية، فقد لاحظ مدحت باشا أن الكويتيين "كان لهم راية خاصة بهم فوق مراكبهم بسبب غارات الأجانب"، وأنهم رفعوا الرايات الأجنبية المختلفة[1]، ولم يكن هذا في الحقيقة بالأمر الجديد تماماً، فقد سبق لشيخ الكويت والسفن الكويتية رفع العلم العثماني من قبل. ففي 1829، أمر الشيخ جابر بقرار منه برفع العلم العثماني على داره وعلى السفن الكويتية، وذلك لضمان أمنها، ولخشيته من زيادة النفوذ البريطاني في المنطقة، وتعبيراً عن الارتباط برمز ديني، ورغبة في الاستفادة من التسهيلات العثمانية للسفن الكويتية في شط العرب.[2]

وتغير هذا الوضع في عهد الشيخ صباح بن جابر، ففي عام 1863، أمر برفع السفن الكويتية أعلام الدول الأجنبية، وكان ذلك بسبب سوء معاملة السفن التي رفعت العلم العثماني في بومباي والموانئ الخاضعة للسلطات البريطانية.

ثم تغيّر الأمر مرة أخرى في عهد الشيخ عبدالله الذي أعاد الوضع إلى سابق عهده، وذلك نتيجة ازدياد ضغوط نامق باشا والي بغداد على الكويت. وإن كان من الجدير بالتسجيل، أن بعض السفن الكويتية رفعت العلم العثماني، بينما استمرت سفن أخرى في رفع أعلام دول أجنبية. لذلك طلب مدحت باشا في عام 1871 رفع جميع السفن الكويتية العلم العثماني، ولم يرفع الشيخ عبدالله العلم العثماني على داره.

1- يوسف كمال بك حتاتة ود. صديق الدملوجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته (بيروت: الدار العربية للموسوعات)، ص 239.

2- د. إبراهيم علي عبد العال، "آل صباح والعلاقات البريطانية / العثمانية حول الكويت 1766 - 1899"، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا مصر، عدد 8 (يناير 1995) ص 310

ثالثاً- نهج الحكم والإدارة:

في هذا الوقت، اتسم نظام الحكم في الكويت بالبساطة، ولم يكن هناك موظفون دائمون أو أجهزة إدارية متخصصة، وإنما كلف الشيخ بعض المعاونين والأشخاص أداء مهام محددة، ولم يكن هناك قصر للحاكم يتولى منه إدارة شؤون البلاد[1]، وبصفة عامة، كما سجل الكولونيل لويس بلي المقيم البريطاني في بوشهر عقب أول زيارة للكويت في 1863،[2] أن "الواقع أنك لا تجد تدخلاً حكومياً في أي من أمور الناس، والحكومة لا تجد نفسها بحاجة لأن تتخذ مثل هذه المواقف من الأفراد"[3].

ودرج الحكام على الجلوس في مكان قريب من منطقة السوق الذي كان يمثل قلب الحياة التجارية، وخصوصاً في منطقة سمّيت "المناخ"، وهو المكان الذي كانت تُناخ فيه الإبل القادمة من نجد والأحساء والشام والعراق وغيرها من الأرجاء حاملة الغلال والسلع للتجارة.

وذكر بلي بعد زيارته الثانية للكويت عام 1865، أي في العام الأخير لحكم الشيخ صباح بن جابر والد الشيخ عبدالله: "وجدت الكويت تدار أمورها بروح الحاكم الأب تجاه أبنائه، يتولى هو الحكم والسلطة التنفيذية، وإلى جواره القاضي يباشر مهمته في التشريع والقضاء، وكان

1- كان أول قصر للحكم هو قصر السيف الذي أقامه الشيخ مبارك 1904.

2- الكولونيل لويس بلي التحق بالجيش البريطاني بالهند في بومباي، واشترك في حرب فارس1857، عمل سكرتيراً في المفوضية البريطانية في طهران. ثم مقيماً سياسياً في زنجبار وبوشهر، وذلك حتى 1873م، أي في عهد الشيخ عبدالله الثاني، وعندما عاد إلى بلاده، اشتغل بالسياسة وأصبح عضواً في البرلمان البريطاني عام 1883م، توفي 1895.

3- د. أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 204 - 205

لا يأنف من النزول على حكم القاضي إذا خالفه فيما ذهب إليه"[1]. وفي مكان قريب من البوابة الرئيسية للمدينة "يجلس الشيخ الكبير والقضاة كل يوم للاستماع إلى الأنباء ومراقبة التجارة وإقامة العدل. وفي كل يوم تعد مائدة طعام كبيرة في قاعة خاصة للوافدين الأغراب"[2]. والأرجح أن هذه العادات قد استمرت في عهد الشيخ عبدالله.

ووصف خالد العدساني نظام الحكم في هذا الوقت بأنه "يكاد يكون شورياً مجرداً من إمارات السيطرة والتحكم"[3]، "وكان الكويتيون إلى ما قبل حكم الشيخ مبارك الصباح ينعمون بحرّية واسعة لا تحدّها سلطة الحكام الذين كانوا رؤساء عاديين ارتضاهم القوم لرعاية شؤونهم وحل مشكلاتهم بالتي هي أحسن"[4]. وكانت القرارات الخاصة بشؤون الحكم وإدارة المدينة تتخذ بصورة تشاورية من خلال "مجلس الشيخ" الذي كان يحضره رؤساء القبائل وكبار التجار. وسجل باكنجهام الذي زار الكويت في عام 1816 أن أهلها "يعرفون بين أهل الخليج بأنهم أكثرهم حرّية وشجاعة"[5].

والحقيقة، أنه ينبغي النظر إلى هذا الطابع التشاوري في عهد الشيخ عبدالله في ضوء الطبيعة المتميزة لنظام الحكم في الكويت والطريقة التي

1- د. عبدالله يوسف الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005) ص39

2- فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 15

3- مذكرات خالد سليمان العدساني، ص 5، متاحة إلكترونيا على موقع صوت الحقيقة دروازة. Drwaazah.wordpress.com

4- المرجع السابق، ص8

5- خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت بواكير – اتجاهات - ريادات (الكويت: مكتبة الكويت الأهلية،2007)، ص 30

تولى بها الشيخ صباح الأول مؤسس الإمارة الحكم، فخلافاً لأغلب الإمارات العربية المجاورة التي وصلت فيها الأسرة الحاكمة إلى السلطة بالقوة والتغلب على القبائل الأخرى وإخضاعها لنفوذها، فإن آل الصباح تولوا الحكم بتوافق ورضاء من أهل الكويت. وكان حكام الكويت "لا يقدمون على أمر مهم قبل أن يستشيروا أعيان المدينة، والأعيان بدورهم يستشيرون الجماعات التابعة لهم، لكي يتم تكوين رأي موحد في كل ما يهم أمور مدينتهم"[1].

وهكذا فقد كانت "حياة الكويت الإدارية في زمن الخمسة الأولين من أمراء الكويت حياة أسرة قائمة على الشورى"[2]، أو كما كتب مدحت باشا: "فأحكامها تجري على ما يقتضية الشرع، ولذا فإنك لا ترى بينهم سوى الأخلاق، والأمن قائم، فهي غير محتاجة إلى نفر من أنفار الضابطة"[3]، ووصف الكويت بأنها "شبه جمهورية"[4]. وأن "أهلها أشبه بالجمعية المستقلة تدار بشكل جمهوري"[5].

ومن الجدير بالذكر أن خريطة ألمانية صدرت عام 1867 أشارت إلى الكويت باسم "جمهورية الكويت"[6]، وتكرر ذلك في الخريطة التي

1- د. سلطان فالح الأصقة، إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915 (الكويت: ذات السلاسل، 2014)، ص43

2- هيئة التحرير، الكويت وأمراؤها، مجلة الزهراء، المجلد الرابع، الجزء 3، جمادى الأولى 1346، ص137.

3- يوسف كمال بك حتاتة ود. صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250.

4- المرجع السابق، ص 239.

5- هيئة التحرير، الكويت وأمراؤها، مجلة الزهراء، المجلد الرابع، الجزء الثالث، جمادى الأولى 1346، 1927، ص133

6- انظر صورة هذه الخريطة في ب.ج.سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 - 1915، ترجمة السيد عيسوي أيوب (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008) خريطة رقم 30.

نشرها العالم الإنجليزي ألكسندر جونستون في الأطلس الكبير الذي صدر في أدنبره عام 1874،[1] وأنه وردت في المراسلات الدبلوماسية الفرنسية والألمانية والروسية الإشارة إلى الكويت بأنها "جمهورية أرستقراطية"، أو "جمهورية الكويت"[2].

وفي هذه الفترة ظلت العلاقات التي تربط الشيخ بالأهالي تحكمها العادات العربية والقبلية التي لا تفرق بين غني وفقير، وتؤكد قيم التعاون والتعاضد. ولم يكن "بين الكويتيين وأميرهم أو شيخهم حاجز أو ستار، فهو أب للجميع، بابه مفتوح لهم، كلٌّ يقصده يشكو إليه أمره، فيساعده وينتصف له ممن أساء إليه"، واجتذبت هذه العلاقة الوثيقة انتباه الرحالة العرب والأجانب الذين زاروا الكويت ووصفوها بأنها علاقة "والد" بأبنائه، وليست علاقة "حاكم" بمحكوميه، مثل الرحالة السوري مرتضى بن علوان عام 1706، وبروكس 1829، ولوشر 1868.[3]

وعرفت الكويت مبكراً نظام الديوانيات التي هي في الحقيقة مجالس استشارة وتبادل رأي على المستوى المحلي، فظل أبناء العوائل الكويتية يجتمعون مع جيرانهم وأصدقائهم ويتناقشون في الموضوعات محل الاهتمام المشترك والمرتبطة بأمور معيشتهم.

ورغم ازدياد عدد السكان، وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

1- د. عبدالله يوسف الغنيم، مرجع سابق، ص41

2- المرجع السابق، ص ص 26 - 29، ص ص90 - 91.. انظر أيضاً: فهد الظفيري، الكويت والشيخ مبارك الصباح برؤية روسية، (القاهرة: الطوبجي للطباعة - 2017) ص38

3- عبد العزيز سعود العويد، سحابة الكويت تمطر العالم (الكويت: مؤسسة الجديد النافع للنشر والتوزيع، 2015) ص 38

في الكويت، فقد حافظ شيوخ الكويت على هذه العلاقة، فوصفت مجلة الزهراء في عام 1927، العلاقة التي ربطت بين الشيخ وأهالي الكويت بأنها "رابطة قرابة تجعل الجميع في حكم الأسرة تحترم كبيرها ويشفق هو على جميع أفرادها، ويتبعون في أحوالهم العادية عرفاً ألفوه وأَنِسوا به، وإذا طرأ عليهم طارئ لم يكن منتظراً استعان رئيسهم بمشورة أهل الرأي فيهم ومضوا على ما يستقر عليه الرأي بينهم"[1].

كان الشيخ صباح -والد الشيخ عبدالله- يكلف أبناءه بعض المهام لتدريبهم على أمور الحكم، واستمر الشيخ عبدالله على هذا النهج، فاستعان في إدارة شؤون الكويت بإخوته الثلاثة محمد وجراح ومبارك، "فمحمد يباشر الأحكام ويشاركه فيها مبارك. أما جراح فيعتبر مديراً للمالية وقائماً بشؤونها والمحافظة عليها"[2]. وقام الشيخ مبارك بالتعامل مع البادية وقيادة المحاربين الكويتيين ضد الاعتداءات الخارجية.

وبرز في هذا الوقت دور عدد من العائلات الكويتية، لعل من أهمها أسرة الإبراهيم، وهي عائلة عريقة تعود بنسبها إلى بني تميم، والتي شاركت في تأسيس الكويت من البداية، وكانت منازلهم في حي الوسط أو فريج الشيوخ، وهي منطقة قصر السيف حالياً. عمل أفراد الإبراهيم بالتجارة وكوّنوا ثروات كبيرة ولم يترددوا في العطاء والبذل لخدمة الكويت وأهلها، حتى إن الشيخ جابر الأول

1- هيئة التحرير، الكويت وأمراؤها، مرجع سابق، ص 133

2- راشد عبدالله الفرحان، ماضي الكويت وحاضرها مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية (القاهرة: دار العروبة، 1960) ص 67

ثالث حكام الكويت 1814 – 1859، منحهم تسهيلات في مجال التجارة، وأعفاهم من بعض الرسوم. وكان من بينهم – في عهد الشيخ عبدالله– عبدالوهاب بن محمد الإبراهيم، من أكبر مُلاّك السفن الشراعية، والذي عمل معه كثير من نواخذة الكويت، وعلي بن محمد الإبراهيم الذي طبع على نفقته الخاصة أول كتاب يوزع في الكويت وهو "نيل المآرب بشرح دليل الطالب على مذهب الإمام أحمد بن حنبل" للشيخ عبدالقادر بن عمر الشيباني، وقد طُبِع الكتاب في إحدى المطابع في مصر ووُزِّع بالمجان في الكويت[1]، ويوسف بن عبدالله الإبراهيم، وكان من أكبر تجار اللؤلؤ ومن ملاّك مزارع النخيل في الفاو[2]، وأقام علاقات وثيقة مع السلطات العثمانية والبريطانية مما أكسبه نفوذاً في البصرة وحظوة لدى الشيخ عبدالله بسبب علاقة المصاهرة بين آل إبراهيم وآل الصباح[3]، ولخبرته واتصالاته الواسعة استعان به في الشؤون المالية للإمارة[4].

أما بالنسبة لمهمة القضاء، فقد تولاها قضاة متخصصون في أمور الشريعة. وكان أول قاضٍ في تاريخ الكويت هو الشيخ محمد بن

1- كان الشيخ علي بن محمد الإبراهيم من الشخصيات الاجتماعية المعروفة في الكويت، وعندما توفي عام 1893، رثاه الشاعر عبدالله الفرج بقصيدة كان مطلعها:

نحن بنو الموتى نعد مالنا عند المصاب يروعنا المفقود

2- الفاو هي منطقة في جنوب العراق، تقع عند منتهى نهر شط العرب، وفيها عديد من الأنهار.

3- نشأت هذه المصاهرة عندما تزوج الشيخ علي بن جابر بن عبدالله الصباح من شيخة بنت علي بن محمد الإبراهيم، وكانت ثمرة الزواج هيا التي تزوجت الشيخ محمد الصباح ومنيرة التي تزوجها شقيقه الشيخ جراح، وبالنسبة لصلة يوسف الإبراهيم بأبناء الشيخ محمد الصباح فإنه كان بمثابة "الخال" لكونه ابن خالة زوجة الشيخ.

4- تذكر فتوح الخترش أن نفوذ يوسف الإبراهيم ازداد في نهاية عهد الشيخ عبدالله: F. A. Al-Khatrash، British Political Relation with Kuwait 1890-1921. MA thesis submitted to Durham University، 1970 ، p.4.

عبدالله بن محمد بن فيروز الأشيقري، والذي امتدت ولايته لكل الكويت، وتلاه الشيخ أحمد عبدالله العبدالجليل في عام 1722، والذي أسس مسجداً باسمه كان يقع على ساحل البحر في فريج "العبدالجليل"، ثم خلفه زوج ابنته محمد بن عبدالرحمن العدساني 1756، وكانت من أشهر العائلات التي خرج منها القضاة عائلة "العدساني"، والتي يعود نسبها إلى السادة الأشراف من ذرية عقيل بن أبي طالب. كان أشهر من تولى القضاء في فترة حكم الشيخ عبدالله: محمد بن عبدالله بن محمد العدساني الذي ولد في فريج العداسنة في 1810، وتعلم على يد والده وغيره من العلماء، وتولى هذه المهمة بتكليف من الشيخ جابر الأول عام 1857 خلفاً لوالده، واستمر في عمله حتى وفاته 1921،[1] أي أنه تولى مهمة القضاء لمدة أربعة وستين عاماً، عاصر فيها سبعة من حكام الكويت هم: جابر الأول، وصباح الثاني، وعبدالله الثاني، ومحمد، ومبارك، وجابر الثاني، وسالم، وكانت له أحكام مهمة في موضوعات الإرث والوصية والوقف والبيوع، واشتهرت هذه الأحكام باسم الوثائق العدسانية، وصكوك إثبات الملكيات، وأحكامه محفوظة في أرشيف محكمة القضاء الكويتي[2].

1- تشير أغلب المراجع إلى أنه توفي في 1919، والحقيقة غير ذلك، فقد أوضح د. فيصل عبدالله الكندري في بحث له بعنوان "وثائق الوقف: الكويت. أهميتها.. الكتابة.. الأسس والقواعد" والذي اعتمد فيه على نصوص الأحكام التي حملت "ختم" القاضي أن أول حكم كان في 13 يناير 1861، وآخر حكم يحمل ختمه كان في 15 يوليو 1921 مما يشير إلى أنه كان حياً حتى هذا التاريخ. البحث متاح إلكترونياً.

2- محمد إبراهيم الشيباني وبراك بن شجاع المطيري (جمع وإعداد وفهرسة ودراسة)، الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1994)، ص ص 28 - 61.

وخلاصة القول أن عهد الشيخ عبدالله لم يشهد أي تغيير في العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية، ولم تتحول العلاقة الاسمية أو المعنوية إلى سيادة عثمانية فعلية قط، ولم يكن من شأن الفرمان الذي اعتبر الكويت "قضاءً عثمانياً" تغيير الصلة الواقعية بين الطرفين "لأن شيخ الكويت المعترف به من قبل الدولة العثمانية كرئيس لحكومة الكويت لم يصدر منه أي تعهد يلتزم بموجبه بأية مسؤولية أو أي حق للدولة العثمانية في الكويت"[1]، ولا توجد أية دلائل على أن هذا اللقب غيّر من وضع شيخ الكويت داخلياً أو خارجياً، ولم يؤثّر على طريقة إدارته لشؤون بلاده وعلاقاته مع الإمارات العربية الأخرى.

أما عن حدود الكويت في عهد الشيخ عبدالله، فتوضح خريطة العالم الجغرافي الألماني الشهير كارل ريتر التي نشرت عام 1867، تلك الحدود في موقعها الحالي بما في ذلك جزيرتا وربة وبوبيان، وتشير خريطة أخرى مطبوعة في برلين عام 1868، إلى أن الكويت أو القرين شملت الحدود الشمالية للساحل الغربي لشط العرب مقابل عبادان تماماً، وأن وربة وبوبيان والفاو تدخل ضمن حدودها[2].

1- ميمونة الخليفة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1998) ص 224
2- الكويت في خرائط العالم حقائق ووثائق، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي – مشروع الوثائق الكويتية، 1992) ص 88، 92

المبحث الثاني

الأوضاع الاقتصادية.. نمو الأسواق وازدهار التجارة

تمتعت الكويت بموقع فريد على الركن الشمالي الغربي من الخليج، وكان لها مرسى عميق للسفن مما جعل "جون الكويت" من أفضل موانئ السفن على الساحل الغربي للخليج. لذلك، استفاد شيوخ الكويت من البداية بهذه الميزات النسبية، واهتموا بتنمية التجارة، وكان للشيخين المؤسسَين للإمارة صباح بن جابر وعبدالله بن صباح الفضل في اتباع "سياسة اقتصادية متميزة ومشجعة لتطور الكويت ونموها الاقتصادي"[1]. وواصل الشيخان جابر بن عبدالله الصباح، وصباح بن جابر (صباح الثاني) هذه السياسة. لذلك، أصبحت التجارة من المهن الأساسية لأهالي الكويت، فعليها اعتمدوا في جلب ما يحتاجون إليه في حياتهم اليومية.

وفي عهد الشيخ عبدالله الأول ثاني حكام الكويت (حكم 1762 – 1814)، اتسعت الكويت "ونشط أهلها لتحصيل الثروة وتعاطي التجارة"[2]، وفي عهده أيضاً قدم والد الشيخ أحمد بن رزق[3] إلى الكويت "فصار موضع ثقة القوم وصاحب رأيهم، فخطت الكويت

1- د. ميمونة خليفة العذبي الصباح، نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط، 1987) ص16

2- هيئة التحرير، الكويت وأمراؤها، مجلة الزهراء، مرجع سابق، ص.135

3- وهو من بني جبر من عقيل بني عامر، انتقل إلى الكويت عام 1763.

على يده خطوات في سبيل الثروة والمجد والعمران"[1]، وفي عام 1804، طلب والي بغداد منه شحنة من الخشب "الساج" من الهند، والذي يُستخدم في بناء السفن، فقام بتوفيرها[2]. وخلفه ابنه أحمد بن رزق[3] فكان أعظم من أبيه شأناً وعمل في تجارة اللؤلؤ فتعاظمت ثروته، وقام ببناء السفن الكبيرة التي كانت تبحر مسافات طويلة وتصل إلى الهند وما بعدها، وكان من شأن هذه المكانة الرفيعة التي شغلها أن أصبح اسمه عنواناً لكتاب سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد الذي طبع في بومباي عام 1888، واشتمل على سجلّ لأعماله ومآثره، وكذلك تراجم لعدد من أعلام الكويت والبحرين والبصرة ونجد[4]. وفي عهد الشيخ صباح الثاني (1859 – 1866) حاول الشيخ فرض ضرائب على البضائع الخارجة من الكويت، فأبى التجار وأهل المدينة ذلك.

برزت الكويت في القرن التاسع عشر كأحد المراكز التجارية الأساسية في الخليج. وفي عام 1829، أرسلت حكومة الهند الشرقية السيد بروكس أحد موظفيها لزيارة إمارات الخليج وكتابة تقرير عن أوضاعها وعادات أهلها. وفي تقريره، أشاد بروكس بمكانة الكويت التجارية "وأنها خلافاً للمدن الخليجية الأخرى تتميز بما حباها به موقعها الذي أتاح لها التجارة مع البادية ونجد، ومشيداً أيضاً بما

1- المرجع السابق.

2- نوال خلف نعمة، تجارة الكويت الخارجية في ظل الحماية البريطانية دراسة تاريخية، 1899 - 1961، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014، ص.104

3- عمل ضابطاً في الجيش العثماني، واشتغل في مزارع الشيخ مبارك في الفاو، وقام بدور كبير في تعمير الزبارة، وأحبه الناس لجوده وعدله.

4- د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص55

يملكه تجارها من سفن كثيرة"[1].

في عهد الشيخ صباح بن جابر الثاني -والد الشيخ عبدالله- وصف بالجريف Palgrave الكويت عام 1862، بأنها "أكثر موانئ الخليج العربي حركة ونشاطاً"، ومدح أخلاق أهالي الكويت واصفاً إياهم بأنهم "في المقام الأول بين سكان الموانئ الأخرى من حيث الشجاعة والمهارة والمسالمة ومتانة الخلق"[2].

وقد أثّر ذلك على شكل طرق المدينة، فأصبحت شوارعها حسبما أورد لوريمر "أكثر اتساعاً من شوارع مسقط وبوشهر"[3]. وأكد ذلك المؤرخ د. السيد رجب حراز في دراسته الرائدة عن الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية بقوله إنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر نمت الكويت، "وأضحت لها أهمية تجارية في الخليج العربي حتى سميت بمرسيليا الشرق"[4]، وهو التشبيه الذي استعاره من الصحافي البريطاني أرمسترونج في وصفه للكويت: "كانت الكويت في حقيقة أمرها مرسيليا الخليج". وهو نفس المنحى الذي أخذه الرحالة والمستشرق النمساوي لويس موسيل بقوله إن الكويت كانت في نهاية القرن التاسع عشر "هي المكان المفضل لتجارة الرياض"[5].

1- سلطان الأصقة، مرجع سابق، ص 45

2- راسم رشدي، كويت وكويتيون دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: دون ناشر، 1955) ص 48.

3- المرجع السابق، ص 1510.

4- د. السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970) ص171

5- د. سلطان صالح، مرجع سابق، ص 47.

أولاً- الأنشطة الاقتصادية:

لم تكن الطبيعة رحيمة بأهل الكويت بسبب ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، وسجّل الرحالة الأمريكي لوشر الذي زار الكويت في 1868 أن المناخ حار للغاية، وأن السكان كانوا ينامون فوق أسطح المنازل للتمتع بهواء الليل المنعش، وأن الصحراء تحاصر المدينة من الشمال والجنوب والغرب، وأنه لم يرَ أشجاراً غير تلك الموجودة في حديقة منزل الشيخ، وأن الزائر يرى الرمال الصفراء على مرمى البصر، وأنه عندما تتحرك تلك الرمال بفعل الريح فإنها كانت تدفن أجزاء من المنازل الملاصقة لها[1]. ولذلك، غابت الزراعة عن الأنشطة التقليدية المعروفة في البلاد باستثناء بعض الزراعات المحدودة في الأراضي القريبة من أطراف مدينة الكويت والجهراء وجزيرة فيلكا.

وفي عهد الشيخ عبدالله، أسس عبدالعزيز الدعيج أول سبيل مياه، وذلك لسقاية الناس ولتزويدهم بالمياه، وكان ذلك في عام 1882، فقام بشراء عدة آبار مياه في منطقة الشامية، وحوالي 40 جملاً لنقل المياه من الشامية إلى مقر السبيل بفريج الدعيج داخل السوق.

كانت الحقيقة الكبرى في حياة الكويتيين هي الصحراء والبحر، حيث وفّرت الصحراء لهم حياة البادية، كما وفّرت طرق التجارة إلى شبه الجزيرة العربية ومنها إلى الشام. أما البحر، فكان بوابتهم إلى العالم الواسع من خلال صيد اللؤلؤ[2] والتجارة، ووصف أحد الباحثين الكويتيين هذا الوضع بقوله: "ولّى الكويتيون وجههم شطر

1- A.Locher، Op.Cit.، p.61، p.64.

2- انظر في تاريخ هذا النشاط وتطوره، يوسف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975)

البحار، بسبب الحصار الذي فرضته عليهم الأرض البخيلة القاحلة الصحراوية. . . وأصبحوا من أشجع البحارة، وأبرع بناة السفن والمراكب، وأجرأ الغطاسين وراء اللؤلؤ. . ومن هنا استعاض أهل الكويت بالتجارة عن الزراعة، فأنشؤوا السفن الكبيرة والتي تصل إلى البلاد البعيدة والشاسعة"[1]. واشتغل أهل الكويت بتربية الماعز في القرى والمدن، والجِمال في البادية، كما ربى الكويتيون الأغنام في منازلهم، وكان الرعاة يسرحون بها إلى أطراف المدينة، وكان الراعي "الشاوي" يطلق أغنامه خاصة في أعقاب هطول الأمطار ونمو الحشائش على الأرض.

واشتغل الكويتيون أيضاً بصيد الأسماك التي مثّلت أهم المصادر الرئيسية لغذائهم، وساعد على ذلك كثرة أنواع السمك الموجود في مياه الخليج، والتي من أهم أنواعها الزبيدي والنقرور والصبور والشيم والنويبي والسبيطي، إضافة إلى الأسماك القشرية كالروبيان. وارتبطت بهذه الحِرفة صناعة الشباك التي كانت تستخدم لصيد السمك. كما استخدمت "الصنارة" لصيد بعض الأنواع كالنقرور والنويبي في المنطقة ما بين جزيرة كُبَر والساحل الجنوبي للكويت[2].

كما اشتغلوا بصيد اللؤلؤ، وكان المشتغل بالصيد يسمى "غواصاً"، والتاجر يسمّى "طواشاً"، وامتدت أنشطتهم إلى مياه البحرين وقطر، وازدهرت هذه المهنة واجتذبت إلى الكويت أشخاصاً من مختلف الأجناس، وكان كثير منهم يقدمون من الزلفي والمجمعة والحوطة، وبعد انتهاء موسم الصيد يعود أغلبهم للاشتغال بالزراعة في ديارهم

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص. ص 44 - 45.

2- د. ميمونة خليفة عذبي الصباح "نمو الكويت الاقتصادي.."، مرجع سابق ص ص 251 - 252

كما روى سعود محمد المطلق العصيمي[1].

اتسمت الكويت بسمة فريدة أدت إلى ازدهار اقتصادها في وقت مبكر، وهي أنها كانت مجتمعاً مستقبلاً للهجرة وموفراً للقادمين إليه سبل العمل والحياة، وكان من المهاجرين عدد من التجار الذين قدموا إليها برؤوس أموالهم وخبراتهم واتصالاتهم في مجال التجارة، ومنهم أيضاً العاملون بالصناعات والحِرَف التقليدية من بنّائين وحدّادين ونجّارين، وفي مقدمتهم "القلاليف"[2] أي صُنّاع السفن الشراعية الكبيرة.

وكان من العائلات التي قدمت مبكراً إلى الكويت من الأحساء عائلة "العصفور"، التي سكنت فريج شرق، وهو الحي الشرقي لمدينة الكويت القديمة، واشتغل أبناؤها بالتجارة وصيد اللؤلؤ، وتمتعوا بمكانة اقتصادية واجتماعية متميزة، وعُرفوا باسم "عصفور النواخذة"[3].

في هذا الوقت، عرفت الكويت الصناعات التقليدية والحِرف اليدوية مثل النجارة والحدادة والبناء، وظهرت صناعة الأبواب والشبابيك والسكاكين والمطارق ومعدات الهدم والأواني المنزلية وأباريق القهوة، التي كان يتعلم المشتغلون فيها أصول المهنة من خلال العمل والممارسة. وكما هو الحال في عديد من المجتمعات الخليجية، فقد نظر أبناء العائلات الكويتية التي اعتزت بنسبها العربي إلى الأعمال

1- حمد عبدالمحسن الحمد، مرجع سابق، ص 85

2- د. خليفة الوقيان، مرجع سابق،ص16

3- خالد النزر، آل عصفور أسرة حكمت الخليج مئة وخمسين عاماً (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005) ص 68

اليدوية نظرة دونية، ونتيجة لذلك "يترفّع النسيب عن تعاطي الصناعة"، ويرى أن المشتغل بها أقل شأناً من غيره. وقام صاغة الكويت بصنع كثير من حلي النساء[1].

وعرفت الكويت حرفة الخياطة، واشتهر العاملون بها باسم "المخايطة" أو "الخيايطة"، واشتغل عدد من نساء الكويت بهذه الحرفة، وسجل لوشر في عام 1868 "أن نساء الكويت مشهورات بصناعتهن ومهارتهن في جميع الأعمال اليدوية كالحياكة والغزل والنسيج"[2].

وفي عام 1848 أسس الحاج إبراهيم جمال "الكاركة"[3]، وهي مطحنة السمسم، ومنها ينتج زيت السمسم (الحل) الذي استخدم لإضاءة القناديل، وكذا الهردة (الطحينة)، والرهش (الحلوى الطحينية)، وكانا من الوجبات الرئيسية للكويتيين وخصوصاً في فصل الشتاء، فكان أول معمل لصناعة الحلويات، وكان موقعه داخل منطقة السوق بالقرب من كُتّاب الشيخ أحمد عبدالجليل الطبطبائي الذي كان من أشهر كتاتيب الكويت، وبجوار مسجد الحداد، واستمر في مكانه حتى 1961. وإلى جانب كاركة جمال كان هناك كاركة آل عيدي وكاركة عبدالرزاق النقي.

وكانت صناعة القوارب الصغيرة والسفن الشراعية من أهم المهن، وعرفت هذه الحرفة باسم (القلافة)، والتي كانت تصل ليس فقط إلى البصرة وبوشهر وإنما إلى الأماكن البعيدة مثل بومباي وكالكتا

1- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص 71. وأيضاً د.محمد عبد الهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003)

2- خالد سالم محمد، مرجع سابق، ص160

3- كلمة فارسية الأصل، وتنطق الكاف الثانية بالجيم المصرية.

ومدراس في الهند، وإلى الساحل الشرقي الأفريقي كزنجبار وممباسا ولامو، وقامت هذه السفن بنقل المياه من شط العرب إلى الكويت، والرمال من سواحل الكويت إلى عبادان، والصخور المستخدمة في البناء من سواحل الكويت الشمالية إلى المدينة، بالإضافة إلى استخدامها في صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، ونقل البضائع إلى -ومن- موانئ الخليج والهند واليمن.

وتنوعت أشكال هذه السفن وأحجامها، فكان منها قوارب صغيرة لصيد السمك المصنوع من سعف النخيل والحبال، وأطلق عليه "الورجيه"، وسفن أخرى لصيد اللؤلؤ اتسمت بالانسيابية وخفّة الحركة، ومنها السنبوك والشوعي والبتيل والبقارة، والسفن التجارية الكبيرة مثل البوم والبغلة التي اتسعت لتحمل مئات الأطنان من الحمولة. وكان تقدير القبطان هنل الذي زار الكويت عام 1841، أن أهالي الكويت امتلكوا حوالي 30 بغلة، و30 سفينة متوسطة الحجم، و300 سفينة صغيرة تستخدم للغوص على اللؤلؤ.

وكانت البغلة هي أكبر هذه السفن حجماً، وعلى متن إحداها وصل الرحالة ستوكويلر إلى الكويت عام 1831، وسجل أن حمولتها كانت حوالي 375 طناً، وعمل عليها حوالي خمسين بحاراً، مما يشير إلى ضخامة هذا النوع من السفن[1]. واسترعى انتباه الرحالة لوشر شكل "البغلة"، ووصفها بأنها "سفينة شراعية ثقيلة، حمولتها حوالي خمسين طناً من البضائع، ويعمل عليها ما يتراوح بين الخمسين والمئتين من البحارة، وتتسم بهيكلها الفسيح وقاعدتها الحادة، وفي مؤخرتها قمرة تستخدم لإدارة السفينة، وتحمل صارياً يرتكز في وسط

1- د. يعقوب الحجي، صناعة السفن الشراعية في الكويت (الكويت 2007) ص 116 - 126.

السفينة يميل إلى الأمام بزاوية 60 درجة تقريباً، وذلك على خلاف السفن الأمريكية التي كان صاريها يقف عمودياً أو مائلاً إلى الخلف. وعندما تتأهب البغلة للإقلاع يكون غاطسها مرتفعاً عن مستوى الماء ما بين قدمين وستة أقدام، وتكون الدفة مرتفعة أيضاً بمقدار عشرة إلى عشرين قدماً". وينهي وصفه بأنه "ورغم الشكل الغريب لهذه السفن فإن العرب يتاجرون بها، ومتفوقون جداً، فيخاطرون بها خارجاً حتى الأجواء الهائجة. وفي بعض السفن الكبيرة يقومون بسفرات بعيدة إلى الهند ومدغشقر وموريس والساحل الشرقي لأفريقيا"[1].

ونمت صناعة السفن، وكان يطلق على السفن الشراعية اسم "خشب"، ومفردها أخشبة، أما الأخشاب الداخلة في صناعتها فيطلق عليها "حطب". وكان أفضلها "خشب الساج" المستورد من الهند. وظهر عدد من الصناع المهرة، الذين لقبوا بـ"الأستاذ"، كان من أشهرهم حجي سلمان الذي ولد 1840، وقام بصناعة سفينة من نوع "بغلة" بناءً على طلب من النوخذة أحمد بن ناصر، الذي كان قد اصطحب معه حجي في بعض رحلاته إلى الهند البحرية، وأعجب بنشاطه ومهارته. وقد فاجأ هذا الطلب حجي "وردّ بأنه لم يصنع بغلة من قبل، وربما كان الأمر عسيراً عليه. لكن النوخذة أحمد بن ناصر أصرّ على أنه في استطاعته ذلك، وقدّم له عربوناً لبدء الصناعة. لكن حجي طلب مهلة لكي يتشاور مع غيره من القلاليف، الذين سرعان ما شجعوه على البدء بالعمل وشجعوه بالمساعدة"[2]. وبعد نجاحه في مهمته، ذاعت شهرته كأحد أمهر "الأساتذة"، وصنع عدداً من سفن

1- A.Locher، Op.Cit.، p.62.

2- د. يعقوب الحجي، مرجع سابق.

"البوم" مثل بن رشدان، والنامسة لحساب حمد الصقر، وموافج لأسرة العثمان، وحولّي لأسرة العسعوسي، وكانت آخر سفينة قام بصناعتها هي بوم ولد مبارك لحساب حمد الصقر، التي اعتبرها النواخذة أفضل ما يمكن صنعه من الأبوام. وتوفي بن سلمان 1918.

ومنهم أيضاً أحمد بن حسين الذي صنع عدداً من "البغلات" لعائلة العبدالجليل. وذاع صيت صناع السفن الكويتيين خارج الكويت، ويذكر أن تجار بندر "كنك" الإيراني كانوا يطلبون من صناع السفن الكويتيين الذهاب إلى بلدهم لصناعة السفن التي يحتاجون إليها؛ مثل دعوة أسرة كاكه للأستاد محمد بن عبدالله، فقام بصنع "بوم سفار". كما درج بعض تجار الكويت والبحرين على استقدام بعضهم إلى ميناء كاليكوت (كالكتا) على ساحل ملبار الهندي للقيام بصناعة السفن الشراعية الكبيرة، وذلك لتوافر أنواع الأخشاب اللازمة لذلك فيها. وعلى سبيل المثال، سافر الأستاذان صالح بن راشد ومحمد ثويني إليها، بطلب من التاجر البحريني عبدالرحمن الزياني، وقاما بصناعة سفينة من طراز "البوم" سُمّيت "نور البر والبحر"، وكانت أكبر سفينة من طرازها في ذلك الوقت، وصنع الأستاد حمود بن حسن "البوم المحمدي" و"البوم العلوي" في نفس المدينة بطلب من عائلة معرفي الكويتية، وأحبّ "الأساتدة" الكويتيون عملهم حباً عميقاً وأتقنوه، وبلغ من ارتباطهم به أنهم كانوا يطلبون دفنهم بعد وفاتهم في مكان عملهم[1].

أشار الأجانب الذين زاروا الكويت أو كتبوا عنها إلى ازدهار التجارة

1- يعقوب يوسف الحجي، من الفلكلور البحري الكويتي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009) ص 26 - 27

ونشاط السفن الكويتية في مياه الخليج وما بعدها، فسجل الضابط والدبلوماسي البريطاني وليام جيفور بالجريف عام 1863، أنه "ومن بين البحارة الذين يجوبون الخليج يعتبر بحّارة الكويت أصحاب المرتبة الأولى في الجرأة والمهارة وفي متانة الخلق والثقة. ومنذ خمسين سنة كان مرفؤهم صغيراً، أما الآن فهو أكثر المرافئ حركة ونشاطاً في الخليج"[1].

وكتب المقيم البريطاني لويس بلي في تقرير له بتاريخ 15 مايو 1866: ". . فالكويت من أكثر موانئ الخليج ازدهاراً، وهي تتاجر مع الهند والسواحل العربية. وبحارتها يشتهرون بأنهم أحسن بحارة المنطقة. .."، وأضاف في مكان آخر في التقرير: "وربما كان سكانها أكثر سكان منطقة الخليج براعة في صناعة السفن والقوارب"[2].

واستمر ازدهار ميناء الكويت رغم كل التدخلات العثمانية لوقفها، والتي سوف نشرحها تفصيلاً في المبحث الرابع عن العلاقات العثمانية الكويتية، فسجّل القنصل الهولندي العام في الخليج الذي زار الكويت في مارس عام 1870، أن "الكويت هي أكثر مدينة تجارية متميزة في الخليج"[3].

ومع ازدياد التجارة، وازدهار صناعة السفن، برز عدد كبير من النواخذة أو قادة السفن، وكان من العائلات التي اشتهرت بهذه المهنة أسرة العثمان التي ظهر منها عدد من كبار نواخذة الكويت، والتي

1- انظر كذلك، د.غانم سلطان، الملاحة البحرية وأهميتها للكويت قديماً وحديثاً (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1988) ص125

2- المرجع السابق، ص160

3- خالد محمد، مرجع سابق، ص161

كان خلال عهد الشيخ عبدالله منها عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان الذي ولد في منطقة السدير بنجد عام 1845، وقدم إلى الكويت عام 1857، مع أخيه عبدالله وأخته هيا[1]، وقد اتسم عبدالعزيز بعزة النفس والإرادة القوية، فرفض الزواج حتى امتلك السفينة "مساعد" عام 1879، وبنى بيت الأسرة عام 1885، الذي أصبح مركزاً لفريج العثمان في الحي القبلي في الأرض التي يوجد عليها حالياً مبنى مجلس الأمة[2].

وبرز من هذه العائلة العديد من نواخذة الكويت[3]، ولذلك اشتهرت باسم العثمان النواخذة لتميزها عن العائلات الأخرى التي تشترك في اسم العثمان.

كما اشتهرت أسرة العسعوسي في هذا المجال، فكان من روادها النوخذة حسين ابن محمد العسعوسي، الذي امتلك في عام 1859 سفينة "فتح المبارك"، وتتابع نواخذة العسعوسي، فكان منهم خالد بن عبدالعزيز العسعوسي، وعبدالرحمن بن حسين بن جاسم العسعوسي، وحسين بن عبدالرحمن العسعوسي قبطان البوم "مهلب"[4].

1- عيسى عبدالله العثمان، المختار في مجاري البحار دليل الملاحة التقليدية في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000) ص13

2- عبد العزيز بن سعود العويد، معجم مساجد الكويت، مرجع سابق، ص 143

3- منهم عبداللطيف بن سليمان العثمان (ولد عام 1867)، ومحمد بن سليمان العثمان (ولد عام 1870)، وعبدالله بن عبدالعزيز العثمان (ولد عام 1872)، وعبدالرحمن بن داوود سليمان العثمان (ولد عام 1892) وآخرون.

4- وثائق أسرة العسعوسي، في رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 20 (أكتوبر 2007) ص3

وبرز عدد من تجار اللؤلؤ مثل هلال بن فجحان المطيري (1855 – 1938)[1]، والذي يعتبر من أكبر طواشي وتجار اللؤلؤ في بلاد الخليج، حتي لُقّب بـ"ملك اللؤلؤ"، وامتدت أملاكه إلى الكويت والبحرين والهند والبصرة، وزادت ثروته على سبعة ملايين روبية هندية حتى قيل إنه "بلغ من الثراء ما لم يبلغه أحد سواه ليس في الكويت فحسب بل في المنطقة كلها"[2].

ومنهم أيضاً محمد بن علي بن موسى بن عصفور، الذي كان من أكبر تجار اللؤلؤ، وهو أول تاجر كويتي سافر إلى بومباي لهذ الغرض، وتوفي عام 1905، وأصبح ديوانه مقراً لديكسون الوكيل السياسي البريطاني في الكويت فيما بعد، وكذلك علي آل شعيب الذي اشتغلت سفنه بصيد اللؤلؤ والأسماك، وأبحر إلى الهند للتجارة.

وكان من عادات الأسر الثرية في الكويت في هذا الوقت أن تمتلك منزلين؛ الأول في المدينة لأغراض التبضع والشراء من الأسواق، والثاني في جزيرة فيلكا، وهو دار الإقامة. وكان منزل آل شعيب مجاوراً لمنزل آل عصفور في الجزيرة، في مواجهة مرفأ "نقعة" على الساحل لوقوف سفنهم.

وكان منهم أيضاً حسين وشملان أولاد علي بن سيف الرومي اللذان اشتهرا بالعمل الخيري ومساعدة المحتاجين، فكانا يجلبان المياه من شط العرب في أوقات ندرتها وشحها للتوزيع على أهالي الكويت.

1- هو هلال بن فجحان المطيري من بادية الحجاز، قدم إلى الكويت في مطلع شبابه طلباً للرزق، وعمل فيها.

2- عبدالله خالد الحاتم، مرجع سابق، ص 358.

واشتهر أيضاً إبراهيم بن مضف[1]، وناصر يوسف البدر[2] وآل خالد الخضير.

ثانياً- الأسواق:

كما ذكرنا، كانت التجارة عصب الحياة الاقتصادية في الكويت، واهتم شيوخ الكويت برعاية التجارة والتجار، فرحّب الشيخان المؤسسان صباح بن جابر وعبدالله بن صباح بالتجار الذين قدموا إلى الكويت هرباً من وباء الطاعون الذي اجتاح البصرة ومن الاحتلال الفارسي لها ولمدينة الزبارة، وسهّلا لهم أمور حياتهم.

كانت الأسواق هي المجال الرئيسي للأنشطة التجارية في الكويت، ودارت حياة أغلب الكويتيين بين الأسواق والمساجد، وسّجل عبدالله النوري هذه الحقيقة بقوله: "وكان الناس يذهبون إلى أعمالهم مبكرين، وكانت البركة في البكور، يخرج الإنسان من بيته بعد طلوع الشمس مباشرة، وتعلو الشمس قدر رمح فتعمر الأسواق بالناس، ويعود الناس إلى منازلهم قبيل الظهر أو قبله بساعة إذا كان الوقت صيفاً، وفي الشتاء يعودون من السوق إلى المساجد لصلاة الظهر ومنها إلى البيوت. أما العمل مساء فالتوقيت فيه بين صلاتي العصر والمغرب، يخرجون إلى المساجد لصلاة العصر ومنها إلى الأسواق، وقبيل المغرب يذهبون إلى المساجد استعداداً لصلاتها ثم إلى البيوت صيفاً وشتاء"[3].

وعلى مدى سنوات القرن التاسع عشر تركزت التجارة في "سوق

1- القناعي، مرجع سابق، ص 67.

2- أقيم مسجد باسمه في شارع 1 مقابل طريق الجهراء. عبدالعزيز بن سعود العويد، معجم مساجد الكويت، مرجع سابق، ص 121

3- عبدالله النوري، مرجع سابق، ص ص -48 49

التجار الذي كان أقرب إلى تجارة الجملة، وكان هذا السوق الممتد من بهيتة شمالاً إلى الساحة المقابلة لمسجد السوق، هو مركز التوزيع الرئيسي للبضائع منذ القدم"[1].

وقام كبار التجار بجلب مختلف أنواع المواد الغذائية والسلع وعرضها في السوق، وإليه قدمت القوافل من صحراء شبه الجزيرة لتشتري منه احتياجاتها، ومنه تنقل السلع إلى السوق الداخلي - الذي كان المركز الرئيسي لأهالي المدينة- وسائر أرجاء المدينة. وإلى غرب السوق كانت ساحة "المناخ"، وهي المكان الذي استُخدم لإناخة الإبل المرهقة من عناء السفر والقادمة من بادية الكويت وصحراء نجد انتظاراً لقضاء أصحابها أعمالهم في السوق بيعاً وشراءً قبل العودة مرة أخرى إلى ديارهم. وفي جنوبه، كانت الساحة التي أقيم فيها مسجد السوق، وتخلل هذه الساحة الطريق الذي كانت تباع فيه الخضراوات والماء ومواد العطارة[2].

واختلفت ممارسات حكام الكويت بشأن فرض الضرائب على النشاط التجاري من فترة لأخرى، وفي العموم كان لا يوجد ضرائب أصلاً، أو توجد ضرائب منخفضة، أو تختلف من سلعة إلى أخرى، وتنوعت تقديرات الدبلوماسيين البريطانيين الذين زاروا الكويت بهذا الشأن، فكتب بالجريف في 1863، أن الضرائب على السلع الواردة إلى الكويت منخفضة[3]، وأشار بلي عام 1865 إلى أنه لا توجد

1- محمد عبدالهادي جمال، أسواق الكويت القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)، ص20

2- المرجع السابق.

3- خالد سالم محمد، مرجع سابق، ص 160

ضرائب على التجارة في الكويت، وأن كبار التجار يقدمون هدية سنوية إلى الحاكم لاستخدامها في الإنفاق على المنافع العامة، وأن "التدخل الحكومي في شؤون الناس نادر تماماً، وربما لا حاجة إليه"[1]، وهي نفس المعاني التي كررها لوريمر فيما بعد عندما ذكر أنه لم تكن هناك ضرائب تفرض على التجار، وكان التجار يدفعون مبالغ من المال يتم تخصيصها للأغراض العامة، والتي قدّر أنها بلغت 20 ألف روبية في عام 1863.[2]

وبصفة عامة، اخذت الرسوم الجمركية في البداية شكل الرسوم النوعية، وبعد زيادة حجم التجارة تم فرض 1 % على الواردات فقط، ثم زادت إلى 2 %، ثم إلى 3 % في عام 1865، ثم إلى 4 %.[3] وعموماً، كان تحديد قيمة الضرائب يتم بالتراضي بين الشيخ والتجار. ويمكن تصنيف الضرائب والرسوم التي فرضت في الكويت إلى أربعة أنواع هي: ضريبة الغوص التي فرضت على أصحاب سفن الغوص، فكان النواخذة يسلّمون جزءاً من أرباحهم إلى الحاكم فيما عرف بـ"قلاطة الشيوخ"[4]، وضريبة على السلع والبضائع التي تدخل الكويت براً، وبلغت قيمتها عام 1865 نسبة 3 %، ورسوم الدكاكين أو الحوانيت، والتي ذهبت حصيلتها بالكامل

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 173.

2- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1516

3- د.ميمونة خليفة العذبي الصباح، "نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، مجموعة مؤلفين، الذكرى والتاريخ. بحوث تاريخية مهداة من أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ إلى جامعة الكويت بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها (الكويت: جامعة الكويت، 1990) ص 247

4- طلال الرميضي، أعلام الغوص عند العوازم خلال قرن (1850 - 1950 بإمارة الكويت)، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2001) ص 23

للحراس الذين حفظوا الأمن في داخل المدينة، وزكاة الأنعام التي دفعتها القبائل التابعة لشيخ الكويت من البدو من عريب دار[1].

وفي عهد الشيخ عبدالله، ازدهرت تجارة الكويت، وازداد عدد الدكاكين حتى بلغت 500 دكان. وكان من أصحاب الدكاكين الملا عبدالله بن حسين التركيت، وكان متجره يقع على ساحل البحر ويبيع فيه الأخشاب ومستلزمات السفن الشراعية، وكان المتجر أشبه بالمنتدى، فكان لا يخلو من الزوار ومحبي العلم، فقد كان الملا عبدالله من المتبحرين في شؤون الفقه والشريعة[2].

وإلى جانب الحوانيت أو الدكاكين، أشارت سالنامة البصرة إلى وجود "خان" في الكويت، وهو التعبير الذي استخدم للإشارة إلى المبنى الذي يقع في السوق والمخصص لتخزين بضائع التجار، والذي بني في عهد الشيخ جابر -جد الشيخ عبدالله- وكان الخان يقع في منتصف سوق التجار من الناحية الشرقية بجوار الكاركة ومسجد الحداد الذي يعتبر من أقدم مساجد الكويت، والذي أسسه صالح الحثيل العازمي في عام 1776، ويقع في فريج العوازم داخل السور الأول، وتكّون الخان من عدد من الغرف استخدمت كمخازن لتجار الجملة، ولسكن التجار القادمين من خارج الكويت، وكان في المبنى

1- محمد عبد الهادي جمال، أسواق الكويت القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001) ص55

2- امتلك الملا عبدالله سفينة كبيرة كانت تصل إلى الهند والساحل الشرقي لأفريقيا اسمها "عنقاش"، واهتم بتعليم أبناء الفقراء على نفقته. د.أحمد عبدالله العلي وأحمد محمد عيسوي ومحمد بدوي، قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1998) ص 68

حوش فسيح وبئر وميزان، وسلم يؤدي إلى السطح[1].

ونشط اليهود الذين أقاموا في الكويت بتجارة الأقمشة التي كانت تستورد من الهند، وتركزت في سوق اشتهر باسم "سوق اليهود"، ويبدو أنهم سيطروا على هذه التجارة، ويدل على ذلك أن الدكاكين في هذا السوق كانت تغلق أبوابها يوم السبت وهو يوم العطلة الأسبوعية عندهم، وكان يطلق على هذا السوق "قيصرية"[2] أو مسقوف، ويقع بالقرب من مسجد السوق (الكاركة أو سوق الصفافير الذي تصنّع وتنظّف فيه الأواني النحاسية فيما بعد)[3]، كما اشتغل اليهود في الصاغة وتجارة الحليّ المصنوعة من الذهب والفضة واللؤلؤ والخرز "والبنور"، وكانت لهم محلات في سوق الصاغة القديم، وكان الموسرون من تجارهم يقدمون هدية نقدية سنوية للحاكم مساهمة منهم في تمويل المنافع العامة وذلك أسوة ببقية التجار[4].

واشتغل بتجارة الأقمشة بعض العرب من أهالي الكويت؛ كان منهم عثمان بن حمد بن راشد الحميدي الذي ولد في عام 1853، وسكنت أسرته الحي القبلي، واشتغل في شبابه بتجارة الأقمشة والبضائع، وتنقّل بين الكويت والشام ومصر وفلسطين، ونظّم ما كان يسمى حملات الحج على الإبل، وتوفي في 1928.[5]

1- عن محمد عبد الهادي جمال، أسواق الكويت القديمة، ص 150

2- تشير هذه الكلمة إلى السوق المتخصص في بيع سلعة واحدة.

3- يوسف علي المطيري، مرجع سابق، ص ص 73 - 74. وانظر محمد عبد الهادي جمال، مرجع سابق، ص 159 - 160

4- المطيري، مرجع سابق، ص 332.

5- يطلق على أحفاده في الكويت الآن الحميدي والراشد والعثمان، انظر حمد عبد المحسن الحمد، مرجع سابق، ص 54

كما نشط عدد من أهالي الكويت الذين نزحوا إليها من الزلفي مثل: علي بن سداح الذي قدم إلى الكويت عام 1863، وكان معه مال وفير اشترى به أرضاً بنى عليها مسكناً له ولأسرته، واشتغل بالتجارة وبخاصة الجلود، واتسعت تجارته لتشمل نجداً والزبير، وتوفي عام 1899. ومحمد بن عبدالعزيز الفرهود الذي ولد في عام 1859، وعمل بالتجارة وانتقل إلى العراق والكويت لنقل الأقمشة مع أعمامه ثم بمفرده مع القوافل التجارية، ونمت تجارته حتى أصبح فيما بعد أحد التجار الأثرياء في الكويت[1]. وبدأ في تلك الفترة عمل حمود الجار الله الخرافي الذي اشتغل في التجارة بين الكويت وكل من الهند ونجد، وامتلك سفينة من نوع البغلة التي قادها النوخذة صالح الذويخ، وكانت تنقل التمور والأرز والشاي والتوابل[2].

وإضافة إلى نظام المقايضة بين السلع، عرفت الكويت العملات النقدية، وحسب مشاهدات بلي في عام 1865، فإن العملات المتداولة في أسواق الكويت كانت هي "دولار ماريا تريزا والكران الفارسي والقروش التركية النحاسية. ويمكن أحياناً رؤية بعض الليرات الإنجليزية. كما يمكن الحصول على الأوراق النقدية من البصرة وبوشهر وبومباي والرياض"[3]. وفي عهد الشيخ عبدالله، كانت أكثر العملات تداولاً روبية الملكة والإمبراطورة فكتوريا (تحوّل لقبها من ملكة إلى إمبراطورة عام 1877). وشهدت فترة حكمه

1- المرجع السابق ص ص 70، 92

2-. عبدالمحسن عبدالله الجار الله الخرافي، الوصول إلى الأصول خواطر كويتية.. في سياق السيرة العائلية، عائلة الجار الله الخرافي (الكويت: دون ناشر، 2007) ص 256

3- سمير عطا الله،، قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (1762 - 1950) (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 173

ضرب أول عملة كويتية عرفت "بالبيزة" عام 1886، التي صنعت من النحاس الأحمر، وكتب على وجهها الأول: "ضربت في الكويت 1304هـ"، وحمل وجهها الآخر اسم الشيخ عبدالله الصباح. وكانت هذه العملة قد تم سكها محلياً بالوسائل اليدوية، وبالأخص المطارق بواسطة الحدادين، ولذلك اختلف حجمها وشكلها وسمكها من قطعة لأخرى، ويوجد عدد من قطع هذه العملة في متحف الكويت الوطني.

وتتمثل الدلالة السياسية المهمة لسك هذه العملة أنها لم تحمل أي إشارة للدولة العثمانية وصلة الكويت بها، فكانت تعبيراً عن الاستقلال الذي تمتع به شيوخ الكويت تجاه العثمانيين، وتوقف تداول هذه العملة بعد عدة شهور بسبب شيوع تداول روبية الملكة فكتوريا، وعدم وجود غطاء ذهبي لها على خلاف العملة الهندية[1].

ومع انتعاش التجارة، وازدياد حركة البيع والشراء للعقارات والدكاكين، قام الكويتيون بتسجيل هذه المعاملات في وثائق تعتبر من أهم مصادر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت. فقد كانت الوثيقة تصف العقار أو الدكان وصفاً دقيقاً وتفصيلياً، وعلى سبيل المثال، وفي سنوات حكم الشيخ عبدالله، ورد في أوراق أسرة العبدالجليل وثيقة بتاريخ 27 سبتمبر 1879 تفيد بـ "بيع ثنيان بن عبدالرحمن بيتاً لسليمان بن إبراهيم العبدالجليل بثمن قدره خمسون

1- د. يعقوب يوسف الحجي، الكويت القديمة صور وذكريات (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)، ص ص 72 - 75. ود. عبدالله يوسف الغنيم، الكويت قراءة في الخرائط التاريخية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992)، ص40. ود. عادل محمد العبد المغني، تاريخ العملة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992) ص ص 57 - 58.

ريالاً. وهذا البيت يحدّه من جهة القبلة (الغرب) بيت ابن قيصوم، وشمالاً الطريق النافذ، وشرقاً بيت ابن دخان، وجنوباً بيت السيد يوسف. وقد شهد بذلك سليمان عبدالمحسن الحنيف ويوسف العدساني"[1].

وتتضمن الأوراق وثيقة ثانية بتاريخ 4 من مارس 1881 م تفيد بشراء "سليمان العبدالجليل من عثمان بن محمد الفريح الدكان الكائن في المناخ الذي يحده من ناحية القبلة الطريق النافذ، وشمالاً دكان العنزي، وشرقاً المناخ، وجنوباً دكان ابن مرهون، وذلك بثمن قدره مئة وعشرون ريالاً، وقد شهد بذلك محمد بن مبارك وراشد عبدالمحسن الحنيف"[2].

وترد وثيقة بتاريخ 25 مايو 1882، تتعلق بشراء سليمان العبدالجليل بيتاً من أحمد بن بخيت وأخواته وأمهم، ووثيقة بتاريخ 10 يوليو 1882 تفيد بشراء نفس الشخص بيتاً من بحرة وابنتها قندورة بنت عبدالله بن عيسى، ووثيقة بتاريخ 16 مايو 1886 تفيد بشرائه أرضاً بلغ طولها عشرين ذراعاً وعرضها عشرين ذراعاً من عيدة زوجة بطي الهرشاني، ووثيقة في 20 مايو من نفس العام، تشير إلى قيام الشيخ عبدالله حاكم الكويت بمنح سليمان العبدالجليل الأرض التي يملكها والواقعة في منطقة الجسرة خارج البلد من جهة القبلة (الغرب)، والتي بلغ طولها مئة وخمسين ذراعاً وعرضها سبعين ذراعاً، وذلك

1- هيئة التحرير، "وثائق آل عبد الجليل" رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 42، أبريل 2013، ص 7، وانظر أيضاً د. عبدالله يوسف الغنيم، حديث الوثائق. صفحات من وثائق أسرة العبد الجليل (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2014).

2- المرجع السابق

على سبيل الهبة. واستمر سليمان العبدالجليل في شراء بيوت ومحالّ في المنطقة التي عرفت باسم فريج العبدالجليل.

ومن الوثائق كذلك، وثيقة نادرة من أوراق أسرة العدساني محررة بتاريخ 26 ديسمبر 1871، تفيد بأن السيدة شاهة بنت عبد المحسن الشويش أقرت بحصولها على ثمن حقها (ميراثها) من زوجها علي بن أحمد السهلي في الأرض الزراعية بمنطقة البصرة، وذلك أمام القاضي محمد بن عبدالله العدساني، وشهد على هذا الإقرار وفقاً لنص الوثيقة الشيخ محمد بن صباح (وهو الشقيق الأصغر للشيخ عبدالله والذي خلفه في الحكم بعد وفاته عام 1892)، والشيخ دعيج بن جابر (العيش)، والشيخ خليف بن مهوس الحمام، وفهد بن عبدالله الفيصل، وسليمان بن هاشم، والسيد عبدالجليل الطبطبائي، والسيد عبدالمحسن الطبطبائي.

ولا بد أن يتوقف المرء لدى اطلاعه على هذه الوثائق أمام عدد السيدات اللاتي وردت أسماؤهن بشكل ملحوظ، وذلك يُشير إلى ممارسة المرأة في الكويت حقوقها القانونية في التملك والبيع، وإلى الدور الإيجابي لها، والذي أقره واعترف به المجتمع في هذا الوقت المُبكر.

ثالثاً- التجارة مع الخارج:

كانت الكويت في القرن التاسع عشر أحد المراكز التجارية المهمة في الخليج. ويذكر لوريمر أنه في عام 1839، كانت الكويت تصدّر بما يساوي 100 ألف روبية، بينما بلغت وارداتها 500 ألف روبية، ويمكن تفسير هذا الفارق بين الصادرات والواردات بأن التجارة القادمة

إلى الكويت كان جزءاً كبيراً منها لحساب تجار خارج الكويت[1]، أو أنها كانت تصل إلى الكويت ومنها يُعاد تصديرها إلى نجد والشام، وهو ما يعرف الآن بتجارة الترانزيت. وسجل نفس الملحوظة تقرير يوشيدا ماساهارو الذي رأس وفداً اقتصادياً يابانياً 1880، فذكر أنه عندما توقفت السفينة في ميناء الكويت، كتب: "بينما كنت أتابع إنزال المئات من صناديق القطن والمحصولات الزراعية من السفينة لمحت عيناي بيوتاً كثيرة تقف بثبات على رمال الميناء الصفراء، ففهمت من هذا المنظر العام لهذه المدينة أن الكويت لابد أن تكون ميناء تجارياً مهمّاً"[2]، واستنتج من ذلك أن هذه البضائع سوف يعاد بيعها وتصديرها إلى خارج الكويت.

وجدير بالذكر أن أمين الريحاني[3] سجل نفس الملحوظة في مطلع القرن العشرين فذكر أن "الكويت إذن مدينة تجارية.. لا تقوم تجارتها أو تنمو بمن فيها فقط، وإنما تفتح أبوابها وتجارتها لكل من حولها، فلو اتكلت الكويت على سكانها والعشائر في باديتها لما كانت تجارتها كما هي.."[4].

وارتبط بالتجارة صناعة بناء السفن، فكان للكويت -حسب تقدير لوريمر- في نفس الفترة أسطول تجاري بحري قوامه 15 سفينة تتراوح حمولتها بين 450 – 1000 طن، و20 سفينة تتراوح حمولتها ما بين

1- لوريمر، مرجع سابق، الجزء الثاني ص. 1509

2- هيئة التحرير، "الكويت في تقرير يوشيدا ماساهارو".. مرجع سابق، ص ص 10 - 11

3- الريحاني: ولد في لبنان عام 1876م، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة فترة ليعود منها كرحالة يجوب منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج في السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية. الريحاني، مرجع سابق، ص 666

4- المرجع السابق

120 – 150 طناً، إضافة إلى 150 قارباً ذات حمولات مختلفة[1].

أما بلي فقد ذكر أن هناك كثيراً من السفن الكويتية التي تتراوح حمولتها ما بين 50 – 60 طناً تقوم بنقل البضائع من موانئ الخليج الشمالية إلى الكويت لتنقلها السفن الكبيرة (البغلات) إلى بومباي. وبالعكس، تشحن البضائع من الهند في سفن كبيرة إلى ميناء الكويت وتقوم السفن الأصغر بتوزيعها على نفس الموانئ.[2] وكان تقديره أن السفن الكويتية كانت تقوم بثلاثين رحلة سنوياً إلى بومباي بمعدل حمولة مئة طن لكل منها.

ويروي النوخذة عيسى عبدالله العثمان –الذي أشرنا إليه من قبل– أن الرحلة كانت تبدأ بالسفر إلى شط العرب لملء السفينة بالتمور، ثم يقوم النوخذة بتخليص الأوراق الرسمية ودفع الضريبة المقررة على السفن الأجنبية في مركز الفاو العثماني عند مدخل شط العرب، وعندما تهب رياح الشمال يشق طريقه إلى الهند أو اليمن، فتبحر السفينة على ساحل إيران الغربي، وصولاً إلى مضيق هرمز، ومنه تتجه شرقاً إلى الهند أو غرباً إلى اليمن؛ فإذا كان الاتجاه إلى الهند، تتوقف السفينة في كراتشي لبيع ما عليها من تمور وبضائع أخرى، وفي حال لم يكن السوق رائجاً تتجه إلى بومباي أو كالكتا ليتم بيع كل ما عليها، ثم يكون الانتظار عدة أسابيع لشحن السفينة بالأخشاب قبل بدء رحلة العودة، فتعبر المحيط إلى الساحل الشرقي لعُمان، وتتوقف في ميناء "مطرح"، ثم يكون التوجه إلى الكويت.

وأما إذا كانت السفينة متجهة إلى اليمن، فإنها تتوقف في ميناء

1- لوريمر، مرجع سابق، ص ص 1509 - 1510

2- أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 295

"المكلا" لبيع حمولتها، أو تستمر حتى ميناء عدن لبيع ما تبقى لديها، ثم تتحرك صوب الساحل الشرقي الأفريقي، فتتوقف في "ممباسا" فـ"زنجبار" فـ"خيران سمبا أو رنجا"، حيث يتم شحن السفينة بالأخشاب "الجندل"، وعند الانتهاء من ذلك يبدأ طريق العودة إلى الكويت، فتتوقف في البحرين لبيع بعض الأخشاب فيها، ثم تكمل رحلة العودة.[1]

ويصف النوخذة عيسى العثمان هذه اللحظة بقوله: "وحين وصولنا إلى الكويت يخرج أهلنا لاستقبالنا، وتعمّ الفرحة على سطح السفينة. وحين ترسو السفينة في (البندر) يذهب كل واحد منا إلى بيته. وبعد ذلك يقوم البحارة بإنزال الحمولة من السفينة، ويسحبونها إلى (النقعة) حيث تجدف للموسم القادم، وتغطى بالعريش، وتدهن بالصل"[2].

وتمتّع البحارة الكويتيون الذين قدّر بلي عددهم بأربعة آلاف[3] بمهارة وسمعة عالية، كما أشار في محاضرة له ألقاها في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، فوصفهم بأنهم "أفضل وأحسن بحارة بلاد الخليج، وهم محل ثقة في أخلاقهم ومعاملاتهم"[4].

ووصف بلي الكويت في تقرير له بتاريخ 15 مايو 1866، قائلاً: "وتجارتها واسعة، فهي تستورد الأرز من ششتر ومن البصرة ومن ساحل مالابار، والقمح من الساحل الفارسي، والتمر من البصرة،

1- النوخذة عيسى عبدالله العثمان، مرجع سابق، ص ص 19 - 21
2- المرجع السابق، ص 21
3- أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 297
4- حافظ وهبة، مرجع سابق، ص 97

والأخشاب اللازمة لبناء السفن من الساحل الغربي للهند. أما من ناحية البر فتجري المقايضة مع البدو الذين يفدون في فصلي الشتاء والربيع جالبين معهم الصوف (صوف روخان) والخيل ليبادلوها بالبن والأرز وغيرها من الضرورات"[1]. وكان تقدير بلي أن الكويت تصدّر ما قيمته 180 ألف روبية من الخيل، و40 ألف روبية من الصوف، و60 ألف روبية من التمور، وحوالي 40 ألف روبية من بضائع أخرى متفرقة.

وأشاد بلي بدور الشيخ صباح -والد الشيخ عبدالله- فإليه "يرجع الفضل في حسن الإدارة، والسياسة الحكيمة. فالضرائب المخفضة على الواردات، والجو الصحي، والسكان المتآخون، وحسن الميناء، وطرق المواصلات، كل هذا حوّل كثيراً من المتاجرين إلى الكويت ممن كانوا يردون بوشهر والبصرة"[2].

وفي عهد الشيخ عبدالله، سجل لوريمر أنه في عام 1871، كانت بعض التجارة مع حلب تستخدم طريق القوافل إلى الكويت، وذلك لتفادي دفع الرسوم التي فرضتها السلطات العثمانية على التجارة المارة عبر البصرة[3].

واهتم الشيخ عبدالله بتأمين طرق التجارة، وذلك من خلال إقامة علاقات طيبة مع قبائل البادية، وهي المهمة التي أناطها بشقيقه الأصغر الشيخ مبارك الذي كان يقضي أغلب وقته في الصحراء،

1- فتوح الخترش، مرجع سابق، ص 15

2- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص 43.

3- ج. ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء 2، 7 أجزاء، طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، د. ت، الجزء 2، ص 1506.

فكلف كل قبيلة حماية القوافل خلال مرورها في المنطقة التي تعيش فيها، فكانت القوافل الكويتية لا تتعرض لاعتداءات أو مخاطر، وذلك لأنها كانت "تحت حماية القبيلة المسؤولة عن أمر القافلة لحين انتهاء مهمتها"[1]. ونتج عن ذلك أن شهدت التجارة تحسناً، وأصبحت الكويت معبراً لتجارة الشام ونجد والأحساء. يدل على ذلك، ما ذكره الرحالة الإنجليزي دويتي في عام 1867، من أن أهل القصيم كانوا يعملون في التجارة التي حملتها جمالهم من الكويت إلى نجد، كذلك فإن تجارة ابن الرشيد إلى الهند كانت ترسل إلى الكويت لتنقل على متن سفنها[2].

تركزت صادرات الكويت في الصوف وجلود الغنم والماعز التي يتم تجفيفها وإضافة الملح لها ليقيها من التلف والعطب، وسجل المؤرخون أن الشيخ عبدالعزيز الرشيد، عندما كان صبياً في العاشرة من عمره رافق والده في بعض رحلاته التجارية إلى بلاد القوقاز شمال بحر قزوين حاملين أصواف الأغنام لبيعها واستخدامها في صنع أغطية الرأس في تلك الأصقاع الباردة[3]. وتمثلت الواردات في الحبوب كالأرز والقمح والذرة والشعير، والخضراوات والفواكه والسكر والشاي، والأخشاب التي تصنع منها السفن والأبواب والشبابيك، والنحاس لصنع الأوعية والأدوات المنزلية، كما تم جلب السجاد لمنازل الشيوخ وأثرياء التجار من إيران، والتوابل والبهارات كالفلفل والهيل،

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص 43.

2- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 264

3- يعقوب يوسف الحجي، الشيخ عبد العزيز الرشيد دوره في الحركة الأدبية والثقافية في الكويت (الكويت: رابطة الأدباء في الكويت. سلسلة كتاب الرابطة رقم 13، 2001)ص 7

إضافة إلى الكبريت والفحم[1].

ونظراً لاستقرار الأوضاع في الكويت وانتظام تجارتها، فقد فرضت السلطات العثمانية رسوماً أقل على السلع المصدرة إليها مقارنة بموانئ وبلاد أخرى، وبسبب ذلك سعى بعض التجار إلى الاستفادة من ذلك بادعاء أن بضائعهم تقصد الكويت، بينما تكون في الواقع متجهة إلى ميناء آخر، فكانت السلطات تتحقق من ذلك بسؤال شيخ الكويت. وعلى سبيل المثال هناك رسالة من أحمد بن نعمة إلى السيد نصف بن بدر بتاريخ 21 يناير 1882، تشير إلى أن رجاله قاموا بشحن سفينتين من التمور تصلان إلى "612 قوصرة تمر قنطار"، وأنه عندما ذهب المندوب -ويدعى معتوق- إلى جمرك أبي الخصيب لدفع الرسوم المقررة على السلع "واصل بندر الكويت" وهي 8 %، شك مدير الجمرك في مقصد هذه الشحنة، وأنها سوف تتجه إلى "بنادر فارس"، وطالب معتوق بإفادة من الشيخ عبدالله عن وصول التمور إلى الكويت، وأخذ منه "سنداً" لحين وصول إفادة الشيخ خلال ثلاثين يوماً حتى يعيده له. وطلب بن نعمة من نصف البدر التدخل لدى الشيخ للإسراع بإرسال هذه الإفادة[2].

1- انظر على سبيل المثال، مذكرة مُختصرة بشأن تجارة الكويت مع بدو نجد في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، وتُشير إلى أنها تكونت من الأخشاب والقهوة والأرز والخيزران وأثواب القماش إضافة إلى بيان بأماكن شرائها، أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند. متاح على الرابط التالي: https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003c6_ar.pdf

2- كان أحمد بن نعمة وكيلاً وربما شريكاً لنصف بن بدر في البصرة وجنوب العراق. ويوجد عديد من الرسائل بين الرجلين بشأن نشاطاتهما التجارية. انظر د. عبدالله يوسف الغنيم، قراءة في وثائق النصف. رسائل أحمد بن نعمة إلى نصف البدر النصف، رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 53، يناير 2016، ص 26

وحسب ما ورد في المصادر العثمانية لعام 1891، فإن "الكويت امتلكت ألفي سفينة شراعية"، وأن "غالب أهلها يعملون في البحر على السفن وتسيّر كل سنة من الكويت قدر ألفي سفينة من الكويت إلى فارس والسند والهند وأكثر الأماكن"[1]. وكان من أهم تجار الكويت بيت آل إبراهيم، وعثمان وعلي آل فريج، وخالد الخضير، ومحمد صالح الحميضي، وسالم بن سلطان، وعبداللطيف العتيقي[2]، وزاحم بن عثمان، ويوسف البدر، ويوسف الصبيح، وبيت العامر.

كانت تجارة الخيول ونقلها من الخليج إلى الهند من الأنشطة المزدهرة في الثلثين الأول والثاني من القرن التاسع عشر، وذلك بسبب احتياج السلطات البريطانية لها إبان المعارك التي خاضتها القوات البريطانية لفرض نفوذها في الهند وخصوصاً في الجزء الشمالي منها، وكان تقدير الرحالة الإنجليزي بكنجهام أن عدد الخيول التي صدّرتها البصرة والكويت في عام 1816 إلى بومباي ومدراس وكالكتا 1500 حصان، وأن حجم الأموال في هذه التجارة كان هائلاً، فقد كان ثمن الحصان الواحد 300 روبية، وتكلفة نقله وعلفه ورعايته لحين وصوله 200 روبية، مما يجعل المبلغ الإجمالي 750 ألف روبية[3].

كانت الخيول تأتي من نجد، ومن الكويت تنقل بالسفن الشراعية إما إلى الهند مباشرة، وإما إلى البصرة، حيث يتم نقلها بالسفن

1- طلال سعد الرميضي، الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية: 2009)، ص 73.

2- عبداللطيف بن عبدالله بن صالح بن سيف العتيقي: وهو من رجال الكويت الأفاضل، وممن شهد له بالسخاء والكرم أيام المجاعة التي أصابت الكويت سنة الهيلق، حيث عمت المنطقة ثلاث سنوات عجاف. إليه تنسب محلة العتيقي بسكة عنزة والمعروفة حاليا بـ (سوق المباركية).

3- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 296

البخارية لاستكمال رحلتها، وجنى التجار الكويتيون الذين امتلكوا هذه السفن أرباحاً طائلة. وكان لهم وكلاء من عرب شمر والقبائل النجدية الأخرى، وقدّر بلي في تقريره عن زيارته الأولى عام 1863، أن الكويت كانت تصدّر 800 حصان سنوياً إلى الهند، كان 600 منها ترسل مباشرة من الكويت، و200 عن طريق البصرة[1].

وبدأت هذه التجارة بالتراجع في سبعينيات القرن التاسع عشر بسبب قرارات حكومة الهند البريطانية في 1877 – 1888 لمنع تصدير الخيول ونقلها في مياه الخليج.

وكان من أشهر تجار الخيول في الكويت في عهد الشيخين صباح وعبدالله، يوسف البدر، فقد كان من التجار الكويتيين الذين أقاموا صلات مع السلطات العثمانية في البصرة وبغداد ومع السلطات البريطانية في بوشهر وبومباي، وكان وكيلاً عن آل الصباح بشأن ممتلكاتهم في الصوفية والفاو، وهو الذي توسط لدى والي البصرة حتى يضمن حسن معاملة الشيخ عبدالله أثناء الدعوة التي رفعها آل الزهير ضد الشيخ صباح والد الشيخ عبدالله، وهو الذي استضاف المقيم البريطاني لويس بلي في منزله بالحي الغربي (قبلة) خلال زيارته للكويت عام 1865.

وسجل بلي في تقريره أنه أقام مع البدر لمدة أسبوع في داره بمنطقة الجهراء، وأنه في هذا المكان، كان يوسف يقوم بجمع خيوله التي يأتي بها في أعداد صغيرة من مناطق شمّر وعنزة شمال الجزيرة ومن نجد وأماكن أخرى، فيضعها في مربط الخيول وينعشها بعد سفرها

1- د. عبدالله يوسف الغنيم، وثائق من تاريخ الخيول العربية العربية الأصيلة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2016) ص 20

الطويل، حتى يأتي موسم تصديرها إلى الهند، فينقلها إلى ميناء الكويت ويشحنها من هناك.

وأضاف أن يوسف البدر خصه بقائمة لأجود أنواع سلالات الخيول، وأنه تأكد من صحتها من مصادر خبيرة في عُمان وأماكن أخرى[1]، وإلى جانب هذا الإسطبل في الجهراء الذي ذكر بلي أن البدر كان يملك كل أراضيها، كان له إسطبل آخر لتجميع الخيول في منطقة أبي حليفة[2]. واشتهرت سمعة البدر كأحد ملّاك ومربي الخيول العربية من السلالات السامية، وأشار إلى ذلك الكتاب الذي أمر بإعداده والي مصر عباس باشا الأول الذي حكم خلال الفترة 1848 – 1854، وأرسل وفداً تجوّل بين قبائل نجد والتقى بشيوخها وأهل الخبرة بأنساب الخيل، ونشر التقرير الذي أعده الوفد في كتاب صدر أصلاً باللغة الإنجليزية تحت عنوان "مخطوط عباس باشا وخيول الجزيرة العربية ومصر"، ثم ترجم فيما بعد إلى اللغة العربية، وأشار الكتاب في أكثر من موضع إلى قيام البدر باقتناء أعداد من الخيول الأصيلة ذات الأنساب الرفيعة[3]، وتوفي البدر في عام 1880.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت الكويت جزءاً من شبكة تجارية ربطتها بنجد والبصرة والمحمّرة. وفي سنوات 1877 – 1892، تم تسيير خطوط تجارية للحبوب والطعام في العراق ومنطقة

1- أرفق بلي هذه القائمة في الملحق الثاني عشر من تقريره، انظر د. عبدالله يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص 19

2- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 205

3- د. يوسف عبدالله الغنيم، وثائق من تاريخ الخيول العربية الأصيلة في الكويت، مرجع سابق، ص 22

الخليج[1]، إضافة إلى تجارة الخيول التي أشرنا إليها، وكانت الكويت مهمة في هذه الشبكة التجارية، ومع أنه حتى عام 1900 لم يكن ميناء الكويت مؤهلاً لاستقبال السفن البخارية بصفة منتظمة، ولم يكن بديلاً عملياً لميناء المحمرة، فإن ذلك لم يؤثر على تجارة الكويت، فقد كانت السفن الشراعية العربية تسافر إلى الهند وشرق أفريقيا، وطوّر الملاحون الكويتيون مهارات نقل الخيول على متن هذه السفن[2].

ونتيجة لما سبق، تراكمت ثروات كبيرة لبعض التجار؛ كان منهم عبدالله عيسى إبراهيم الذي امتلك أراضي واسعة في منطقة الدواسر بجنوب العراق. ومع ازدياد تغلغل التجار الأوروبيين في تجارة الخليج، بدأت أوقات صعبة تمر على التجار الكويتيين، فقد كان عليهم أن يعقدوا صفقات ويدخلوا في شراكات مع التجار والشركات الأجنبية الأكثر تطوراً وخبرة في نظمها، وأن يشاركوا في سوق أكبر لم يكونوا على علم بدروبه وخفاياه. وأدى القرار البريطاني بحظر تجارة الخيول مع الهند عام 1888 إلى آثار سلبية وخيمة على العاملين بهذه التجارة[3].

وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، ازدادت وطأة التنافس بين التجار المحليين والأوروبيين، وبخاصة البريطانيين الذين امتلكوا السفن البخارية وحظوا بدعم سياسي من سلطات بلادهم.

1- Hala Mundhir Fattah، The development of the Regional Market of Iraq an The Gulf 1800-1900 A PhD dissertation submitted to the department of history، university of California At Los Angles، 198، p. 180.

2- Ibid.، p.157.

3- Ibid.، p. 130.

المبحث الثالث

الأوضاع الاجتماعية.. البشر والخدمات ونسق القيم

في عام 1765 زار الرحالة الدنماركي كارستن نيبور جزيرة "خارج" الواقعة قبالة مدينة بوشهر، وكتب عن الكويت أنها "بلد يبلغ عدد سكانه نحو عشرة آلاف نسمة لديهم ثمانمئة مركب يعيشون من التجارة وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ. وفي الصيف عندما يبحر كثير من السكان للغوص على اللؤلؤ أو يسافرون إلى الداخل هرباً من الحر الشديد على شاطئ البحر حيث ترتفع نسبة الرطوبة، فإن عددهم يتضاءل إلى أقل من ثلاثة آلاف نسمة"[1].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الكويت مدينة عربية تقليدية تقع على البحر، كان أغلب مساكنها من دور واحد والقليل منها تكوّن من دورين، وسجل بلي أنها بنيت من الحجارة الخالصة أو خليط من الحجارة والطين، وأقيمت على الساحل أو خلفه بقليل، وكان البيت الواحد يضم أكثر من جيل من نفس الأسرة. ولم يكن هناك نوافذ حفاظاً على حرمة الدار، وكانت المنازل والمحالّ تضاء بشعلات أو فوانيس تملأ بزيت السمسم، حتى عام 1888 عندما تم جلب الكاز من الهند بكميات صغيرة، وتم استخدامه للإضاءة في منازل الشيوخ والأعيان.

1- نقلاً عن د. محمد علي عمر الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت 1974)، ص 38.

وقدّر مدحت باشا والي بغداد الذي زار الكويت في عام 1871م، أن عدد بيوت الكويت بلغ ستة آلاف دار، كما ورد في مذكراته[1].

وأحاط بالمدينة سور من الطين، وهو السور الثاني الذي بناه الكويتيون في عهد الشيخ عبدالله الحاكم الثاني للكويت عام 1811، وبدأ شرقاً من فريج[2] البطي، وانتهى غرباً بفريج سعود، مروراً بدروازة[3] العبدالرزاق في وسط المدينة، وبغيرها من البوابات السبع للسور. امتدت المدينة على طول الساحل لمسافة ثلاثة كيلو مترات تقريباً، وإلى الداخل بطول حوالي كيلو متر، وخارج المدينة أقام البدو خيامهم وانتشروا في الصحراء وبادية الكويت.

في عام 1841، زار الكويت القبطان هنل ووصف المدينة بأنها "تمثل حالة من الازدهار الاجتماعي، وأن عدد سكانها قارب 25 ألف نسمة"[4].

وأشار لوريمر إلى أنه في عام 1863، كان نفوذ حاكم الكويت يمتد حوالي 8 إلى 10 أميال خارج سور المدينة، ولم يكن مسموحاً للبدو بدخول المدينة مسلحين[5]، وأكد ذلك بلي الذي كتب في تقرير له بتاريخ 15 مايو 1866، وسجل "وللبدو كل الحرية في دخول المدينة بشرط ترك سلاحهم عند البوابة"[6]. وأقيمت الأسواق في الساحات والمناطق المفتوحة في المدينة وعلى أطرافها. ووصف لوشر المدينة في

1- يوسف كمال بك حتاتة ود.صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 238

2- الفريج: الحي السكني.

3- الدروازة: الباب.

4- د. عبد المحسن عبدالله الخرافي، النوخذة عبد الوهاب عبد العزيز العثمان، مرجع سابق، ص 43

5- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث، الجزء الثاني ص1516.

6- فتوح الخترش، ج.ج. سلدانها، مرجع سابق، ص 15

1868، أي بعد تولي الشيخ عبدالله الحكم بعامين، بأنها "تشبه مدينة مسقط. ويبدو أن الفرق الواضح بينهما هو النظافة الملحوظة التي وجدناها في الكويت، الكويت مدينة شرقية فائقة النظافة"[1]. وهو نفس المعنى الذي أشار إليه مدحت باشا، فكتب أن "أزقتها نقية ونظيفة وبيوتها منتظمة"[2].

أولاً- السكان ومظاهر الحياة اليومية:

قدّر بلي في عام 1865، أن عدد سكان الكويت ما بين خمسة عشر ألف نسمة وعشرين ألفاً، وتراوحت التقديرات بشأن عدد السكان في فترة حكم الشيخ عبدالله، ففي عام 1868، وصف لوشر الكويت بأنها "ميناء يحتوي على خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً من السكان أغلبهم عرب خُلّص"[3]. وفي عام 1870، زار قنصل هولندا في بوشهر الكويت على متن السفينة الحربية كيوراكو، وذكر في تقريره "أن مدينة الكويت يسكنها حوالي ثلاثين ألف نسمة"[4]. وفي عام 1890، ذكر الجغرافي الفرنسي فيتال كينيه أن بلدة الكويت يسكنها 20 ألف نسمة[5].

1- A.Locher، Op.Cit.، p.61.

وانظر أيضاً أسعد الفارس، رحالة الغرب في ديار العرب (الكويت: صقر الخليج للنشر والإعلان، 1997) ص 372.

2- د. يوسف كمال بك حتاتة ود. صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250.

3- A.Locher، Op.Cit.، p.61.

4- طلال المطيري، مرجع سابق، ص ص 100 - 101

5- سلوت، مرجع سابق، ص 79، وحمزة عليان، يهود الكويت وقائع وأحداث (الكويت: ذات السلاسل، 2012) ص 9. ويضيف كينيه أنه كان يوجد في الكويت 500 دكان، و3 خانات، و6 مقاهٍ، و5 مخازن للقمح، و3 مدارس صغيرة لتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة.. القناعي، مرجع سابق، ص 73.

وورد في المصادر البريطانية والعثمانية بيانات تقديرية عن عدد سكان الكويت خلال هذه الفترة، فذكرت أن عدد سكان مدينة الكويت بلغ أربعة آلاف نسمة عام 1890[1]، وأن عدد القبائل المتنقلة في بادية الكويت بلغ خمسة عشر ألف نسمة، وأنه في عام 1891 تراوح عدد سكان البادية بين خمسة عشر وعشرين ألفاً، وأنه في عام 1893 تراوح عدد سكان المدينة بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نسمة، وأن عدد سكان البادية كان ما بين عشرة وخمسة عشر ألف نسمة[2].

وعاش في الكويت إلى جانب العرب أخلاط من الفرس والسود والسمر، فتكوَّن سكان الكويت من ثلاث مجموعات:

الأولى: هي الأغلبية العربية من القبائل التي استوطنت الكويت، وأتت من وسط الجزيرة العربية، وخصوصاً قبيلة عنزة التي ينتسب إليها آل الصباح، وآل خليفة، وآل زايد، وآل الجلاهمة، ومنها أيضاً قبائل العجمان وبني خالد والدواسر والعوازم والظفير والمطير. وكانوا يرتدون "البشت" و"الغترة" و"العقال" و"الدشداشة" و"الوزار"، وارتدى الأعيان والأثرياء "محرمة ساعورية" كانت تستورد من بغداد، ثم الشماغ وفوقه عقال الطي، ثم أُبدل بعقال الشطفة، أما في المناسبات فقد كانوا يضعون على أكتافهم العباءة "البرقاء"، وهي من ملابس العرب القديمة، ولبس الأعيان والأثرياء عباءة القيلان

1- طلال سعد الرميضي، مرجع سابق، ص 99.

2- File 53/1، 3، 5، 6 A (D1) Koweit [Kuwait] affairs، 1896-1901' [7v] (23/788). Available at:
http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100000000193.0x0001bc
Reference IOR/R/15/1/471

التي كانت تأتي من الأحساء[1].

والثانية: الفرس الذين قدموا من بوشهر والمناطق المجاورة لها، "وكان لهم لباس مختلف يتكوّن من معطف أزرق غامق طويل مع بنطال أبيض، وتميزوا بقاماتهم الطويلة وقبعاتهم السوداء"[2].

والثالثة: مجموعة متنوعة من الآسيويين والعرب الذين قدموا للعمل، وكان بعضهم يأتي بصفة مؤقتة في موسم الصيد، والعبيد الذين كان أكثرهم من السود.

ووصف الصحافي البريطاني أرمسترونج مدينة الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه كان يوجد فيها "كثير من الرجال أتوا من نجد ومن الرياض، يعملون كتجار أو أصحاب حوانيت، وكان الكثيرون يفِدون أو يروحون مع القوافل. وكان بعضهم يعمل في أساطيل صيد اللؤلؤ عندما يبدأ موسمه من البحرين.. وكانت الكويت في حقيقة أمرها (مارسيليا)، وكان سكانها ذوي طبع حسن. ولما كانت هي المنفذ الشمالي إلى الخليج وأيضاً إلى الهند فقد كان يؤمّها التجار من بومباي وطهران، هنود وفارسيون وحلبيون ودمشقيون وأرمن وأتراك ويهود أتوا من كل بلاد الشرق، وكان يأتيها أوروبيون في بعض الأحيان.."[3].

وفي عهد الشيخ عبدالله عاش أهالي الكويت حياة هادئة، وإن كانت قد شهدت في بعض السنوات أحداثاً وكوارث طبيعية غير متوقعة

1- القناعي، مرجع سابق، ص 73.

2- باركلي رونكيير، مرجع سابق، ص78.

3- هـ. س. أرمسترونج، عبد العزيز آل سعود سيد الجزيرة العربية، ترجمة وتقديم يوسف نور عوض (القاهرة: مطابع الأهرام، 1991) ص 48.

أثّرت في حياتهم، مثل عام الهيلق 1867، والذي استمرت تداعياته إلى عام 1870، وما كادت هذه التداعيات تنتهي حتى وقعت كارثة طبيعية أُخرى -سبق الحديث عنها- وعُرفت بعام الطبعة 1872. وتكاتف أهالي الكويت مع حاكمهم في مُساعدة المُتضررين من هذه الأحداث.

وفي عام 1872، وقعت كارثة طبيعية أُخرى تعرف باسم "ظلوف" نسبة إلى بندر ظلوف، وهو المكان الذي كانت السفن الكويتية تتوقف عنده لتحتطب، أي لجمع الحطب من أشجار الحمض الصالح للوقود الذي تحتاج إليه خلال رحلتها للغوص على اللؤلؤ. ففي هذا العام أبحرت مجموعة من السفن من الميناء صوب المغاصات التي تبعد عنه حوالي خمس ساعات، وفي الطريق غرقت إحدى السفن، فتجمعت السفن الأخرى حولها لإنقاذ بحّارتها، وقطرها إلى الميناء، وكانت المفاجأة أثناء قيام البحّارة بإصلاح السفينة المعطوبة على الساحل، بأن هبّت ريح شديدة أغرقت أغلب السفن الراسية على الشاطئ.

وهكذا، فلولا فضل الله بعودتهم إلى الميناء لإصلاح السفينة لكانت الخسارة أكبر وأفدح[1].

ومنها أيضا الرجبية عام 1872، حيث تعرضت الكويت لهطول أمطار غزيرة رافقتها رياح شديدة، مما أدى إلى أضرار بالغة بالمنازل المبنية من الطين وهدم كثير من البيوت، كما أدت إلى اصطدام كثير من السفن التي كانت راسية على شاطئ البحر ببعضها، وسميت هذه الحادثة بالرجبية لأنها حدثت في شهر رجب، وبالهدامة لأنها

1- هيئة التحرير، نحو توثيق لحوادث غرق السفن الشراعية الكويتية - إضافات جديدة، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، السنة 11، العدد 44، أكتوبر 2013، ص 6

هدمت كثيراً من البيوت[1].

وشهد عام 1890 أو عام الدبا، كارثة أخرى، فقد تعرضت الكويت لأكبر هجوم من الدبا (أي صغار الجراد) الذي يميل لونه إلى السواد، وكان ذلك في شهر رمضان من عام 1307هـ، فهاجم الزرع والبيوت والدكاكين، وأكل الأخضر واليابس، فكان يلتهم الزرع والطعام والأقمشة والخيام، وأتلف آبار المياه، وأصاب الكبار بالقلق والصغار بالخوف والهلع، فقد هاجم الجراد الكويت بأعداد هائلة غطت السماء، وبسبب لونه تحول نهارها إلى ليل، واستمرت هذه الكارثة اثني عشر يوماً.

وسجل الشاعر خالد عبدالله العدساني في قصيدة له حادثة الدبا فقال:

اللّهُ أكبـــرُ كيـــف القُمّـــلُ الضُّعَفا
آذى الأنـــامَ ومنـــهُ الـــزّرعُ قـــد تلفا
وصيّـــر الأرضَ بيضـــاً لا نبـــاتَ بهـــا
كـأنّـــه لم يكـــن فيهـــا ومـــا عُرِفا
قد جاء كالســـيلِ يعدو ليـــس يمنعُه
شـــيءٌ فما مـــلَّ من شـــيء ولا وقفا
حتـــى أتانـــا فعَمَّتْنـــا بليّتُـــه
وقد كســـا الأرضَ ثوباً منـــه مُختلفا

1- راشد الفرحان، مرجع سابق، ص 69

فلـــم نـــرَ طُرُقـــاً إلّا وقـــد مُلِئـــتْ
ولا جِـــداراً ولا سَـــقفاً ولا عُرفـــا
وأصبحـــتْ جملـــةُ الآبـــار مُنتنـــةً
كأنّ فـــي جوفهـــا مِن ريحـــه جِيَفا
وكلُّ طفـــلٍ لـــه مـــن أهلِـــه حرسٌ
يحمونُـــه يقظـــةً منهُ وحـــين غفا
واشـــتدَّ أمرُ الوَرى مِن عِظْـــم كثرَتِه
ومِـــن أذاهُ ومـــا ظنُّـــوه مُنصرِفـــا
فقـــالَ كلٌّ: أمَـــا واللّهِ ذا سَـــخَطٌ
قـــدْ أوجبَتْـــه معاصينا فوا أَسَـــفا
أتَى لعَشْـــرٍ مـــن الشَّـــهرِ الشـــريفِ خَلَتْ
مـــعْ ليلتَـــينِ وبعـــدَ الضِّعْـــفِ قـــد ضَعُفـــا
وكان فـي سَـــنَةِ السّـــبعِ التي وقعَتْ
بعد الثـــلاثِ التي قـــد جـــاوزَتْ أَلْفا
فالحمـــدُ للّهِ والشُّـــكرُ الجميـــلُ لهُ
فـــي كلِّ حـــالٍ، فمولانا بِنـــا لَطَفا

كان عمل الخير ومساعدة المحتاجين سلوكاً أصيلاً عند الموسرين من أهل الكويت، وتمثّل ذلك التكاتف الاجتماعي الذي ظهر في سنوات الأزمات والخطوب، كما تمثّل في أنشطة "الوقف"، لأغراض إطعام الفقراء وعابري السبيل، ومساعدة اليتامى وأعمال البِرّ، وعمارة

المساجد ومخصصات الأئمة والمؤذّنين، مثل وقف (السيدة عيدة بنت سلمان الطيري) زوجة ثويني الدواس لبيتها الكائن في فريج العوازم، وكذلك وقفها لحضور[1] عام 1873، والسيدة ميثا بنت مصبح لبيتها وحضور وسيولة نقدية من أموالها في عام 1847. ومن نماذج الأوقاف التي تمت في عهد الشيخ عبدالله، وقف السيدة آمنة إبراهيم العبد الجليل في عام 1866 لبيتها الذي يحدّه من جهة القبلة طريق السد وشمالاً الطريق النافذ، ووقف السيدة فهيدة بنت خليف لحضرة في منطقة الدمنة[2] على الساحل جنوب الكويت عام 1866، ووقف محمد بن سنيد لبيته الذي يحده شمالاً حوطة الثويني وشرقاً سكة السد في عام 1868، ووقف مرزوق بن غريب لبيته في محلة العوازم وحضور في جزيرة بوبيان في عام 1871، ووقف السيدة حصة حمود الجسار لبيتها الذي يحده الخان من جهة القبلة وشمالاً الطريق النافذ في عام 1875.

وتشير المصادر إلى عشرات الحالات المماثلة في السنوات التالية، ولا بد أن يتوقف المرء أمام عدد السيدات اللاتي أوقفن أملاكهن لأعمال الخير، والذي يصل إلى نصف حالات الوقف، ويدل ذلك على استقلال السيدة الكويتية مبكراً في تصريف أملاكها وأموالها، وعلى دورها في الحياة الاجتماعية[3].

1- مصائد أسماك تقع على ساحل البحر.

2- الدمنة هي منطقة السالمية حالياً.

3- د. عبد المحسن الجار الله الخرافي، عائلة الغنام رمز الضيافة الأصيلة للديوان الكويتي (الكويت: بدون ناشر، 2008) ص ص 41 - 53

وكان التزاور بين العائلات في المنازل، واللقاء بين الرجال في المساجد و"المجالس" أو الديوانية؛ وهي مكان منفصل عن البيت له باب خارجي يستطيع الزوار من الرجال التردد عليه بسهولة دون التعرض لحرم المنزل. والديوانيات تقليد كويتي قديم، وتطوّر دورها مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت في البداية مكان لقاء لعدد محدود من الأشخاص، ولكل حي ديوانية تمتلكها عادة العائلة الأكثر قدرة اقتصادية في هذا الحي، واستخدمت في بعض الأحيان كمكان لسكن الزوار والضيوف من خارج المدينة، ثم أصبحت الديوانية محلاً لفضّ المنازعات واللقاء بين أسر الحيّ وتبادل الأخبار[1].

أما بالنسبة للنساء، فقد تزاورن في مجالس خاصة بهن، وعمل بعضهن بالحياكة وصنع الملابس. وعرفن العديد من أدوات التجميل؛ منها الحناء والكحل والحمرة والعطر والوسمة[2]، والديرم[3]، وكانت الحلي التي تتزين بها المرأة تصنع من الذهب والفضة والأحجار الكريمة والزجاج الملوّن، وانتشر الأخير بين نساء البادية. وكان أغلاها الحلي الذهبية من أساور وأقراط وقلائد وخزّامة[4] وحجول[5] وغيرها. وكانت تلك الحلي سنداً للمرأة وأسرتها في أوقات الشدة[6].

في هذا الوقت، لم تكن هناك خدمات بريدية منتظمة، ولم تنشئ

1- المرجع السابق، ص 106 - 108

2- الوسمة: عشب يحمي شعر المرأة من الشيب.

3- الديرم: مادة طبيعية تقوم المرأة بمضغها فتعطي لشفاهها اللون الأحمر القاني.

4- خزّامة: حلي توضع في الأنف.

5- حجول: خلاخيل.

6- سلوى المغربي، الحلي قديماً في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004) ص ص 18 - 19

السلطات العثمانية مكتباً للبريد في الكويت، وكان الأهالي يبعثون رسائلهم بواسطة السفن الشراعية المتجهة إلى البصرة. واشتهر ناصر المزيد وشقيقه بقيامه بمهمة نقل الرسائل إلى البصرة والزبير وسفوان والأباطح، وكانا يتناوبان السفر على ظهور البغال، كما قام بنفس العمل خلف حسين التيلجي وجاسم حسين عبدالله الذي اشتهر باسم البوسطة "جاسم البوسطة"، فخلف التيلجي تسلم العمل عام 1919 بعد أربعة أعوام من افتتاح مكتب البريد الهندي في الكويت، واستمر إلى عام 1936، أما جاسم البوسطة فقد تسلم عمله عام 1918 واستمر فيه إلى نهاية عام 1958.[1]

عانت الكويت من ندرة مصادر المياه الصالحة للشرب، وحسب تقرير نشرته مجلة "المشرق" عام 1904، فإنهم اعتمدوا في البداية على الركايا والآبار، وماؤها شروب، أما "الشيخ والأكابر والتجار فيستجلبون ماء شربهم من جزيرة قريبة من الكويت اسمها فيلكا وهم يلفظونها فيلجا"[2]. وذكر يوسف القناعي أن ماء الشرب كان يأتي من آبار الشامية والنقرة والدسمة، فيتم نقله على ظهور الحمير ويصيح بائع المياه "شراي النقرة" أو "شراي الرقيق"، أما الماء الذي يطبخ به، فكان يسمى "مروقاً"، وفيه ملوحة[3]. ومع ازدياد عدد سكان الكويت واحتياجاتهم من المياه تم جلب المياه من شط العرب[4].

تكوّن طعام عموم الكويتيين في المدينة القريبة من الساحل من السمك

1- محمد عبد الهادي جمال، تاريخ الخدمات البريدية في الكويت، ص 158

2- الكويت، مجلة المشرق، السنة 7، العدد 10، 15 أيار 1904 ص455.

3- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 75.

4- ج لوريمر، الجزء الثاني ص1509.

المجفف وبعض التمور، أما المقيمون في الداخل فقد اعتمدوا على التمور والذرة وحليب النوق، وتناول الأغنياء المفروك والبثيث.

وكان من العادات الاجتماعية التي لاحظها بلي أن الرجال في المدينة كانوا يدخنون النارجيلة الفارسية، ويأتون بالتبغ من "تركيا والفرات والموصل ومن مخاوي في اليمن"، أما في الصحراء، فقد كانوا يدخنون "غليون السبيل" الأرخص والأسهل في الحمل[1].

وكان الكويتيون يدفنون موتاهم في أماكن خصصت لهذا الغرض، وعلى سبيل المثال في جنوب منطقة الشعيبية تم العثور على مقبرة سمّيت "ضليع علي"، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى علي ابن الشيخ جابر بن عبدالله الصباح الحاكم الثالث للبلاد، والتي دفن فيها. وأنشأ سكان حي "المرقاب" مقبرة عامة بالقرب من بوابة البريعصي، وهي إحدى بوابات السور الذي أحاط بمدينة الكويت، وبالقرب منها وجدت مقبرة الجعفرية، كما وجدت مقبرة عامة عرفت باسم "المقبرة العتيقة" في منطقة القبلة، والتي يعود تاريخها إلى مطلع القرن التاسع عشر، واستمر الدفن فيها حتى عام 1896 في عهد الشيخ محمد. ومقبرة "الدمنة"، والتي أنشئت في منتصف القرن التاسع عشر، وتوقّف الدفن فيها عام 1942.[2]

1- سمير عطا الله، قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (1762 - 1950) (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 174

2- محمد معيض عبدالله العازمي، "المقابر والشواهد القبرية في الكويت.. مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الاجتماعي الكويتي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين" رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ -كلية الآداب بجامعة آل البيت، 2016، ص 25

ثانياً- الصحة:

لم يكن في الكويت خلال فترة حكم الشيخ عبدالله، بل حتى نهاية القرن التاسع عشر، مستشفيات أو مستوصفات لتقديم الخدمات الصحية، واعتمد السكان على وسائل الطب الشعبي وبعض العادات والتقاليد لمواجهة الأمراض. وكان هذا التطبيب يتراوح بين خبرة البعض في تركيب الدواء من الأعشاب والنباتات، أو اللجوء إلى عمل حلقات "الزار"، والرُّقية الشرعية. وقام بهذا العمل أشخاص ممن كانوا يزاولون مهناً أخرى كالملا والمطوع والحلاق والعطار. وكان من العادات التي مارسها البعض وضع المريض في ساحة، وقيام بعض الأفارقة بضرب الطبول بصوت عال مع أداء حركات ورقصات هستيرية، أو الذهاب بالمريض إلى جزيرة فيلكا لتقديم "النذر" لمقام الخَضِر[1].

وشأنها في ذلك شأن كل مناطق الخليج، كانت أمراض الجدري والطاعون والكوليرا والملاريا تفتك بهم بشكل متكرر. وتعرضت الكويت لتأثيرات الأوبئة التي عرفتها المنطقة، والتي كان أخطرها وباء الطاعون الذي اجتاح العراق ومنطقة الخليج في 1831[2]، وكانت له آثار صحّية مدمّرة، ووفقاً للقناعي، فإن هذا الوباء "فتك بالكويت فتكاً ذريعاً بحيث إن أغلب البيوت خلت من سكانها، بل عجز الناس عن وضع موتاهم في المقابر، فأخذوا يدفنونهم في بيوتهم".[3] وفي هذا

1- د. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، الأيادي البيض... مرجع سابق، ص 110

2- وهي "السنة الحمراء" في تاريخ الكويت، ففي هذا العام، امتلأ الجو بغبار أحمر شديد أصاب البحر والبر، فلم تتمكن السفن من استكمال رحلاتها، وقبع الناس في منازلهم، وانتهت السنة بوباء الطاعون، حتى ظن الناس أن الساعة آتية، فظلوا يدعون الله لرفع هذا البلاء.

3- يوسف القناعي، مرجع سابق، 64.

الوباء مات الشاعر المعروف محمد بن لعبون، ودفن في الكويت.

وجدير بالذكر أن هذا الوباء انتشر في فصل الشتاء عندما كانت سفن الكويت الكبيرة التي تتاجر مع الهند خارج البلاد، وكوّن الرجال الذين كانوا على متن هذه السفن والذين نجوا من الطاعون القوّة التي بعثت الحيوية من جديد في المجتمع الكويتي. كما تعرّضت الكويت لوباء الكوليرا (الهيضة) 1865 الذي قدم من الهند وانتشر في الحجاز وسواحل الخليج، ووصل إلى حدود الجهراء، وأصاب مخيمات مطير وبني خالد، ونجت منه مدينة الكويت.

وكنتيجة لانتشار هذا الوباء، انعقد مؤتمر طبي دولي في القسطنطينية في 1866، لبحث طرق مكافحة هذا المرض، وأوصى بضرورة تطبيق إجراءات الحجر الصحي للكشف عن المصابين بهذا المرض وعزلهم، كما أوصى بضرورة أن تحمل السفن المبحرة في مياه الخليج شهادات طبّية بخلوّها من هذا المرض.

وفي عهد الشيخ عبدالله، عانى سكان الكويت من وباءين، الأول في بداية حكمه، والثاني في نهايته؛ ففي عام 1871، بدأ وباء آخر لمرض الكوليرا في مدينة النجف بالعراق ووصل إلى سواحل البحر الأحمر، وانتقل إلى الكويت وإلى البحارة في قوارب صيد اللؤلؤ في البحر، ولا توجد تقديرات حول عدد ضحاياه[1]. وفي عام 1891، انتشر وباء الجدري في عموم بلاد الخليج، ورافقته الإصابة بالأنفلونزا، ولا تُعرف أيضاً تقديرات عن عدد ضحاياه في الكويت.[2] ولم تتأثر

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، 173.

2- د. خالد فهد الجارالله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996) ص 35

الكويت بالأوبئة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة مثل وباء الكوليرا الذي عصف بالعراق عام 1889، ووباء عام 1893 الذي انتشر في الساحل الشرقي للخليج وشمل القطيف وساحل عمان وامتد إلى البحرين.

وبشأن الحالة الصحية العامة في الكويت، فإنه يوجد اتفاق عام بين الرحالة الأجانب الذين زاروا المدينة على نظافتها وخلوّها من الأمراض المستوطنة مقارنة بمدن أخرى في الخليج، باستثناء لوريمر الذي أعطى صورة سلبية عن صحة أهالي الكويت، وأنهم كانت لهم وجوه طويلة، ويميلون إلى النحافة بسبب افتقادهم للخدمات الصحية الأساسية.

ومن أمثلة التقارير التي قدّمت صورة إيجابية عن الحالة الصحية في الكويت ما ذكره بالجريف في عام 1863، من أن مناخ الكويت صحّي[1]. وفصّل لويس بلي في هذا الشأن، في تقريره عن زيارته للمدينة في نفس العام، قائلاً إنه رغم "أن الماء في الكويت ضارب إلى الملوحة، ولكن لم تظهر بها أي حمّيات، والدوستناريا وأمراض الرمد نادرة". وأضاف متندّراً أنه "عندما يبدأ الرجال في تكوين عائلات جديدة في سن الثمانين، ويموتون في سن 120، فلا يمكن عندئذ اعتبار المناخ من أسباب الشيخوخة المبكرة"[2].

وأكد هذا الوصف في تقريره عن زيارته الثانية للكويت عام 1865، فذكر أنه "مع أن طقس الكويت حار جداً في الصيف، فالمناخ صحي

1- خالد سالم محمد، مرجع سابق، ص 160

2- د. فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحلين، تأليف ج.ج. سلدانها (الكويت: ذات السلاسل، 1990)ص 13

جداً. ويبدو أن الأمراض قليلة، ولا يستخدمون من العلاج في الغالب إلا الكيّ".[1] وأشار بلي في تقاريره إلى عدم انتشار الثعابين أو الحيّات في مدينة الكويت، وأن مناخها صحّي، وأن جوها أفضل بكثير من جو بغداد وبوشهر، ولاحظ عدم وجود سراديب كما هو شائع في بيوت بغداد أو عرائش كما هو في بوشهر، وأن هواء الليل في الصيف لطيف، وأن الكويت لم تعرف مرض الجدري من عهد بعيد، وسجّل أن مرض الروماتيزم شائع، وينتشر في فصل الشتاء[2]. وأكد نفس المعنى لوشر عام 1868، وقنصل هولندا في بوشهر عقب زيارته عام 1870، مؤكّدَين: "أن الكويت مدينة تطالعك نظافتها".[3]

وفي عهد الشيخ عبدالله، ذاعت شهرة الشيخ الحكيم مساعد بن عبدالله البريكي العازمي (1845 – 1943)، وكان أحد القلائل الذين جمعوا بين الفقه في أمور الدين وممارسة أعمال التمريض، ولذلك جمع لقبه بين كلمتي "الشيخ" و"الحكيم"، وكان تعبير الحكيم هو التسمية الشائعة في البلاد العربية وقتذاك للإشارة إلى الطبيب. سافر إلى مصر، ودرس في الأزهر أصول الفقه المالكي والنحو والعروض لمدة سبع سنوات، كما تعلم على يد أحد الأطباء فنّ التطعيم وطريقة تركيب المصل العلاجي ضد مرض الجدري، وأثناء وجوده في مصر عرف باسم "محمد سعيد الكويتي".

ويفسر الشيخ عبدالله النوري اهتمام العازمي بالتطبيب والتطعيم

1- سمير عطا الله، المرجع السابق: Geoffrey E. Ffrench & Allan G. Hill: Kuwait Urban and Medical Ecology، Springer Verlag Berlin، 1971، p.27.

2- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 203

3- د. يوسف عبد المعطي، الكويت بعيون الآخرين ملامح من حياة مجتمع الكويت وخصائصه قبل النفط (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002) ص 132

ضد الجدري بخبرته الشخصية في مرحلة الطفولة، وذلك لأنه ذاق مرارة اليتم، إذ فقد والديه بسبب هذا المرض، فاعتبره ألدّ الأعداء وأشدهم فتكاً بالإنسان، فأراد أن يهب حياته لمحاربة هذا المرض وتحصين الناس ضد العدوى منه.

غادر العازمي مصر متجهاً إلى الهند لشراء الأمصال والعقاقير والقوارير اللازمة لتحضير المصل العلاجي، ومنها إلى اليمن التي كانت من أكثر المناطق تعرضاً للإصابة بهذا المرض، فرأس الخيمة والأحساء. ولسنوات كان يشرح للناس خطورة مرض الجدري وفائدة التطعيم ضده. وكان من شأن ذلك إنقاذ آلاف الأطفال من الموت. وعاد إلى الكويت ومارس التمريض في منزله في محلة العوازم بالقرب من مسجد بن فارس (مسجد العوازم)، وساعدته زوجته في تطعيم السيدات، وكان يأتي الناس إلى عيادته مع أولادهم للتطعيم ضد مرض الجدري، وكان يتقاضى من كل شخص "قران" واحداً، وهو ما يعادل أربعة آنات هندية. وامتد العمر بالشيخ مساعد، وكان له دور كبير في مكافحة مرض الجدري الذي أصاب الكويت في عام 1932م. وقد سافر الشيخ إلى البحرين لعدة سنوات، ثم عاد إلى الكويت في عهد الشيخ مبارك ليرجع مرة ثانية إلى البحرين حتى وافته المنية عام 1943 عن عمر يناهز مئة عام[1] إلا قليلاً، ويوجد مسجد باسمه في شارع الحسين بن علي في مركز ضاحية الدسمة[2].

ومارس أعمال التطبيب أيضاً، أحمد بن محمد الغانم الذي ولد في عام 1857، واشتغل بالتجارة وكان من "نواخذة" الكويت المعروفين،

1- خالد فهد الجار الله، مرجع سابق، ص160، و عبدالله بن خالد الحاتم، مرجع سابق، ص148.
2- عبد العزيز بن سعود العويد، معجم مساجد الكويت، مرجع سابق، ص31

حيث قام بمعالجة الجروح والكسور، وذلك بمنزله في حي شرق، واستخدم الكي والأعشاب لمعالجة بعض الأمراض، ولم يتقاضَ أجراً عن خدماته مكتفياً بطلب الدعاء له. ومن المفارقات أن الغانم قام بمعالجة الطبيب إستانلي ماليري من الإرسالية الأمريكية عندما أصيب بمرض اليرقان أو الصفار بواسطة الكي، وظلّ يمارس عمله حتى وفاته في عام 1962. ومارسه كذلك أحمد بن عبدالرزاق الهندي، الذي ولد أيضاً في عام 1857، واشتهر بإجراء الختان وخلع الأسنان[1].

ثالثاً- التعليم:

كان التعليم نشاطاً أهلياً خالصاً، ركّز على حفظ القرآن الكريم وتعلُّم قواعد اللغة العربية، وأحياناً مبادئ الحساب وبعض المعلومات العامة. وكان المعلّمون هم أساساً علماء الدين الذين درسوا الفقه والنحو والوعظ، وكان الواعظ يسمى "محّدثاً"[2]. وقام بعضهم بنسخ عدد من أمهات الأصول الفقهية. ومن الرواد في هذا العمل مسيعيد بن أحمد بن مساعد بن سالم من سكان جزيرة فيلكا، الذي نسخ "موطأ الإمام مالك"، ومحمد بن عبدالرحمن العدساني، وعثمان بن علي بن محمد بن سري القناعي، وإسحاق بن إبراهيم بن آل الشيخ أحمد الفارسي وحمد بن عبدالله بن فارس.[3]

كان أول من قام بمهمة التعليم في الكويت في القرن الثامن عشر هو

1- خالد فهد الجار الله، مرجع سابق، ص ص 160 - 161

2- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 41

3- انظر قائمة بعناوين المخطوطات التي تم نسخها وأسماء الناسخين في د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص52 - 54

الشيخ محمد بن فيروز الذي تولى أيضاً مهمة القضاء، وتوفي عام 1723. ومن رواد هذه المهنة السيد عبدالجليل الطبطبائي الذي قدم إلى الكويت عام 1836، وعاش فيها حتى وفاته في عام 1854، وابنه السيد أحمد بن السيد عبدالجليل، الذي توفي عام 1878، والشيخ خالد بن عبدالله بن محمد العدساني. واهتم هؤلاء الرواد في دروسهم بحفظ القرآن والتعليم الديني، وكانت حلقات الدرس تتم في المساجد ومنازل المعلمين.

وتطورت الكتاتيب التي كانت تقع عادة في فناء بيت المعلم أو أمامه، والذي كان يطلق عليه لقب الملا أو المطوع، وكان هناك تقاليد وعادات تتعلق بقبول الأطفال في الكتّاب "الدَّخْلة"، وتقاليد أخرى واحتفال يقام عند إتمام الطفل حفظ القرآن الكريم "الخَتْمة"، وتقاليد تتصل بأجر الملا مثل الخميسية، وسُمّيت بالخميسية لأنها كانت تُدفع للملا كل يوم خميس، والأجر الشهري الذي لم يكن يتجاوز عادة الروبية أي 75 فلساً، و"العيدية"، و"الفطرة" أي زكاة الفطر، وعندما ينهي الطفل دراسته يقال له "خاتم"، وعليه أن يدفع الختامة، وهي مبلغ من المال متعارف عليه. وكان من المألوف أن يلجأ الملا إلى ضرب تلاميذه لتأديبهم إذا ما أهملوا في أداء واجباتهم. وشملت الأدوات التي استخدمها الملا لتأديب الأطفال: العصيّ والفلقة والحبل أو السلسلة، وذلك إضافة إلى التخويف والتهديد بالحبس.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ازدهرت الكتاتيب التي سمّيت بأسماء أصحابها مثل كُتّاب سليمان بن ربيع بن محمد بن علي الموسوي (1812 – 1895) والذي كانت داره في فريج الشيوخ[1]،

1- موقع المسجد الكبير حالياً.

وكان من تلاميذه الشيخ مبارك الصباح، والشيخ سلمان الصباح، ويوسف بن عيسى القناعي، وناصر البدر، وعبدالعزيز الدبوس، وقاسم حمادة، وعبدالباقي بن ناصر وأبناء النقيب. وتوارث أبناء الموسوي هذه المهنة، فكان هذا الكتّاب من أشهر كتاتيب الكويت على مدى عدة أجيال. وكذلك كُتّاب حمد بن عبدالرحمن بوديّ (1820 – 1907)، الذي تعلم في صباه بأحد كتاتيب الكويت ثم سافر إلى الأحساء لتلقّي العلم، وعاد ليستخدم ديوانية عائلته مكاناً لكُتّابه، ومن طلبته الشيخ عبدالله الجابر الصباح، وناصر ومبارك الجوعان، واستكملت ابنته مريم، التي ولدت في 1865، رسالته التعليمية، وأنشأت كُتّاباً للفتيات. وهناك كُتّاب محمد بن سيف (1853 – 1947)، الذي ولد في نجد وتعلّم في كتاتيبها، ثم قدم إلى الكويت، وكان كتّابه في غرفة بأوقاف مسجد هلال المطيري، واشترك معه في إدارة الكتّاب ابنه صالح، وابن أخيه ناصر والملا محمد الشويعر، مما يدل على كثرة عدد تلاميذه، الذين كان من بينهم يوسف عبدالهادي الميلم، وخضير عبدالرحمن الخضير. وجدير بالذكر أن الملا محمد بن سيف قام أيضاً ببعض أعمال التطبيب، مما أدى إلى زيادة عدد المترددين على مكانه من الصغار والكبار.

وفي عهد الشيخ عبدالله، شهدت الكتاتيب في الكويت تطوراً مهماً في عددها ومناهجها، وذلك بحكم التغيرات التي لحقت بالمجتمع الكويتي وأدت إلى ازدياد حاجته إلى المتعلمين. شملت هذه التغيرات اتساع تجارة الكويت الخارجية، والتوسع في صيد اللؤلؤ، وازدياد عدد القادمين إليها للإقامة من علماء دين ووعاظ وتجار، وأصحاب حرف يدوية، ونتيجة لهذه التطورات ازداد عدد الكتاتيب

وتوسعت في مساحة الوقت التي خصصتها لتدريس القراءة والكتابة والخط وقواعد الحساب، إضافة إلى تحفيظ القرآن الكريم، بل وقام بعضها بتدريس مبادئ اللغة الإنجليزية.

من أشهر هذه الكتاتيب: كتّاب الملا قاسم بن حسن بن باقر، الذي ولد في عام 1856، في أسرة حرصت على العلم والتفقه في أمور الدين، وأقام كتّابه في منطقة قيصرية التجار عام 1887، وكان أول من علّم قواعد الحساب قبل أن ينتشر ذلك في بقية الكتاتيب[1]. وكتّاب الملا راشد الشرهان الصقعبي، الذي بدأ عمله عام 1888 بمحلة المرزوق في قيصرية التجار، واشتهر باسم كتاب "ابن شرهان" وساعده في إدارة الكتّاب ابناه سعد وشرهان، ومن طلبته الشيخ عبدالله الجابر الصباح وأحمد محمد الغانم. وكتّاب الملا دخيل بن جسار الذي بدأ عمله أيضاً في عام 1888، وتتلمذ على يده يوسف بن عيسى القناعي. وكتّاب السيد عبدالوهاب بن يوسف الرفاعي، الذي بدأ عمله في عام 1889. وكتّاب الملا عبدالوهاب يوسف الحنيان، الذي تلقى دروسه على يد علماء المدينة المنورة والهند، وعمل لفترة في مدينه بومباي موظفاً لدى آل إبراهيم، ثم قدم إلى الكويت وأقام كتّابه عام 1890، في قيصرية التجار بالقرب من مسجد السوق ثم انتقل إلى موقع كان وقفاً تابعاً لمسجد العدساني، وشاركه في التدريس ابنه السيد هاشم، وكان من طلبة هذا الكتّاب الشيوخ: عبدالله السالم، وفهد السالم، وعبدالله الجابر الصباح، ويوسف القناعي. وشهد عام 1892 –وهو

1- اشتغل الملا قاسم بعمل آخر لكي يزيد دخله، فكان له دكان للصرافة بالقرب من سوق الماء بجانب سوق بني دعيج، انظر عبد المحسن يوسف جمال، لمحات من حياة الشيعة في الكويت "الفترة من نشأة الكويت إلى الاستقلال" (الكويت: دار النبأ للنشر، 2005) ص 201

تاريخ وفاة الشيخ عبدالله- إنشاء كتاب الملا محمد البودي[1].

وفي هذه الفترة، بدأ عبدالله القناعي -وهو عبدالله بن محمد بن أحمد العبد الإله القناعي- عمله في مجال التدريس، فهذا الشاب الذي ولد عام 1860 تعلم علوم الدين واللغة والأدب، وعرف قدراً من اللغة الإنجليزية وأحسن كتابة الخط العربي، وقد أهلته هذه القدرات لكي يعمل فيما بعد كاتباً في مكتب الوكيل السياسي البريطاني بعد افتتاحه في الكويت عام 1904.[2]

كما ظهرت كتاتيب للبنات تقوم بالتدريس فيها "المطوّعة"[3]، ومن أول الكتاتيب كتّاب حبيبة بنت عبدالله الذوادي الذي بدأ نشاطه نحو 1850، وكتّاب شريفة حسين العلي العمر (1831 - 1939)، التي ولدت في حي "قبلة"، وسارت على درب أبيها الذي اهتم بالتعليم وكان لها كتّاب في فريج الصقر، وبدأت في التدريس عام 1855 حتى وفاتها عن عمر يناهز مئة وثماني سنوات، وكان من أشهر تلميذاتها شاهة حسن الصقر. وكُتّاب موزة بنت حمادة (1836 - 1947)، الذي كان في بيت سعد المانع بفريج عنزة. تلقت تعليمها على يد والدها، الذي علمها القراءة والكتابة وبعض علوم القرآن، ودرست كتب التفسير والحديث النبوي، وحفظت الكثير من قصائد الشعر الديني، الذي رددته في المناسبات الاجتماعية، وكانت تحكي القصص الشعبية وسيرة عنترة على السيدات في مجلسها، كانت محبة للخير،

1- تاريخ التعليم في الكويت. دراسة توثيقية. المجلد الأول (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002) ص ص 36 - 38

2- د. خالد فهد الجار الله، دوا خانة دراسة توثيقية في تاريخ الكويت الصحي من خلال دفاتر عبدالإله القناعي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005) ص23

3- أطلق اسم الملايات على المطوعات في الجهراء.

ولـم تفـرض أجـراً محـدداً علـى الدارسـات في كتابهـا، وتركـت ذلـك للقـدرة الماليـة لكل أسـرة.

وكُتّاب لطيفة محمد جاسـم الشـمالي التي ولدت في 1860، وتعلمت القـرآن والتفسـير في أحـد الكتاتيـب، ثـم قامت بفتـح كتّابهـا بالقرب من دروازة عبدالـرزاق عـام 1880 أو قبـل ذلـك بمـدة قصيرة، وسـاعدها في التدريـس بالكتّـاب ابنتـا أخيهـا أسـماء وسـبيكة راشـد الشـمالي. وكان ممـن درس في هـذا الكتّـاب أولاد بيـت موسـى العبدالـرزاق، وأولاد شـهاب القصـاب، وأولاد آل معـرفي، وأولاد القناعـات. وكان مـن تلميذاتهـا السـيدة صالحـة محمـد علـي الرامـزي التـي ولـدت في عـام 1849، ورغـم أن صالحـة كانـت تكبـر لطيفـة سـناً إلا أنهـا درسـت على يديهـا، وقامـت بإنشـاء كتّابهـا في بيتهـا في منطقة الشـرق بجانـب المطبة. وسـاعدها في التدريـس ابنتاها التوءم خيرية وأمينـة. وكان من تلميذاتها هاشـمية بنت سـيد شـبر، وأمينة سـيد علي زلزلة، وبيبي موسى المزيدي وأخواتهـا أسـماء وسـارة ونسـيمة المزيـدي وعفيفـة عبـدالله المزيـدي، ومـن تلاميذهـا محمـد الصالـح وحيـدر مقامـس وعلـي حسـين الحـرز وهـلال المطـوع والأديب المعـروف عبدالرزاق البصير[1]. ولا نندهش من ورود أسـماء الطلبـة الذكـور في هـذا المقام، فقد كانت الدراسـة في بعض الكتاتيـب مشـتركة بـين الصغـار مـن البنـين والبنات.

وشـهدت الكويـت في هذه الفتـرة أيضاً مجالس للعلم، يتم فيها تفسـير آيـات القـرآن الكـريم وطـرق تلاوتـه، كان مـن أشـهرها مجلـس الشـيخ

1- تاريخ التعليم في الكويت، مرجع سابق، 43، 44. وجدير بالذكر أن كتاتيب الأولاد والبنات لم تقتصر على مدينة الكويت، ولكنها نشأت أيضاً في جزيرة فيلكا وقرى الفحيحيل والشعيبة وأبي حليفة والفنطاس.

محمد بن عبدالله بن فارس، (1820 – 1909)، الذي قرأ القرآن الكريم على يد الشيخ عبدالعزيز نافع، وتفقه في أمور الفقه والتفسير، وتتلمذ على يد كبار علماء عصره في مكة والمدينة ونجد والعراق، وتعلم النحو وعلوم اللغة العربية، وتتلمذ على يديه الكثير، وهو الجد لأسرة الفارس التي خرج منها عدد كبير من المعلمين والمربين[1].

واشتهر أيضاً مجلس الشيخ أحمد محمد الفارسي (1839 – 1933)، الذي أطلق عليه "واعظ الكويت الأول"، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن حسن محمود زين الدين القلعة، ولد في مدينة "جنخ" جنوب شرق فارس قرب مدينة لنجة وهي المنطقة التي تسمى "حاضرة العرب"، وهو عربي صميم، ولُقّب بالفارسي في أعقاب قدومه إلى الكويت بصحبة والده في عام 1853، تتلمذ في البداية على يد والده وعدد من علماء الدين فيها، وقرأ على يد شيوخ مسقط ثم سافر إلى مصر في عام 1864، للتعلم في الأزهر الشريف وقضى فيها سبع سنوات، وعاد إلى الكويت في عام 1872، واشتغل بالوعظ وإعطاء الدروس في اللغة والدين، وكان مجلسه في ديوانية حمود الجراح في براحة البودي وفي ديوانية ملا عبدالله بن حسين التركيت[2] في محلة الشرق، وقام بإمامة الصلاة في مسجد "الخليفة"، ومن تلاميذه مساعد العازمي والشيخ عبدالله السالم الصباح، ووصفه يوسف القناعي بأنه "آية في الذكاء والحفظ، فصيح اللسان، لا يتطرق إلى لسانه اللحن، حسن الصوت، متوغل في علم الأدب، يحفظ الكثير

1- تاريخ التعليم في الكويت، دراسة توثيقية، مرجع سابق، ص 41

2- من علماء الكويت، وقام بنسخ "العمدة في الفقة على مذهب الإمام الشافعي" عام 1893

من الشعر"[1].

ومجلس الحاج عبدالنبي معرفي الذي تأسس في عهد الشيخ جابر الحاكم الثالث للكويت، وكان مفتوحاً في الصباح والمساء يؤمه الكثير من الأعيان والتجار[2].

وإلى جانب ما تقدم، تطلع عدد من الشباب إلى تحصيل العلم خارج الكويت، وكان الشيخ عيسى بن علوي -وله صلة قرابة مع عائلة مصيبيح- أول من سافر إلى مصر لتلقي علوم الدين، ومكث فيها حتى وفاته 1863.

وكان من رواد طلبة العلم في هذا الوقت، ماجد بن سلطان بن فهد الذي سافر إلى القاهرة للدراسة في الأزهر، وأقام في عدد من دول الخليج، ودعا إلى التضامن والاتحاد، وحذّر من النفوذ الأجنبي في البلاد العربية والإسلامية.

ثم الشيخ الحكيم مساعد العازمي -الذي سبق ذكر سيرته عند الحديث عن رواد التطبيب- ولخص د. يعقوب الغنيم فضله بقوله: "وقد نفع الشيخ الناس في مجالين مهمين، وهما مجال العلم ونشره، ومجال العناية الصحية عن طريق التطعيم ضد الجدري، فنفع به الناس في الكويت وخارجها"[3]. درس الدين وعاد إلى الكويت

1- كان له أيضاً اهتمام بالزراعة، وكانت له مزرعة في قرية "الفنطاس"، انظر المرجع السابق، ص ص 41 - 42، د. أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 280 - 285، ويوسف القناعي، مرجع سابق، ص 48،

2- عبدالمحسن يوسف جمال، لمحات من حياة الشيعة في الكويت "الفترة من نشأة الكويت الى الاستقلال" (الكويت: دار النبأ للنشر، 2005) ص 57

3- نقلاً عن د. عبدالله حمد المحارب، الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009) ص 18

1882، وسجل عن مصر أنه "كانت الدراسة فيها حلماً من أحلام حياتي. . ولكثرة ما سمعت عن علماء مصر، وبخاصة رجال الأزهر منهم، فقد تاقت نفسي إلى القيام برحلة إلى هناك، حتى أغترف من ذاك البحر الطامي، ثم أعود إلى بلدي لأنفع بما تعلمت"[1]. ووصف بعد ذلك ترحيب شيوخ الأزهر به وتوفيرهم سبل الإقامة والراحة له حتى يتفرغ لاستكمال تعليمه.

وفي الثمانينيات، سافر أيضاً إلى مصر طلباً للعلم في الأزهر كل من راشد بن ناصر بورسلي، وفرحان الخالد. وفي نهاية عهد الشيخ عبدالله ارتحل الشيخ أحمد بن خالد العدساني، ويوسف بن عيسى القناعي والشيخ عبدالعزيز الرشيد إلى الخارج طلباً للعلم[2].

رابعاً- الأديان والتسامح الديني:

كانت المساجد من أوائل المباني التي أنشأها سكان الكويت مثلما هو الحال في سائر المدن والأمصار التي عاش فيها المسلمون، ولم تتوقف مهمة المساجد في هذا الوقت على أداء الصلاة بل امتدت إلى دروس الوعظ والإرشاد، وتحفيظ القرآن الكريم فكانت أماكن للتعليم أيضاً.

كان أول مسجد بني في الكويت هو مسجد ابن بحر، الذي أسسه إبراهيم بن عبدالله البحر، وسمي أيضاً بالمسجد الإبراهيمي في منطقة "القبلة" في عام 1685،[3] وجدده عبدالله بن علي بن سعيد بن بحر

1- د. عبدالله حمد المحارب، المرجع السابق، ص17

2- خليل محمد عودة أبو ملال، علماء الكويت دعاة الإصلاح (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1987) ص ص 38 - 39

3- تشير بعض المصادر إلى أن المسجد قد بني في عام 1770 أو عام 1696، وجدد المسجد في عام 1745، و1858

عام 1745، وكان أكبر مساجد الكويت في هذه الفترة، ووصفه الشيخ المؤرخ عبدالرحمن بن عبدالله السويدي البغدادي الذي زار الكويت عام 1772 بأنه "جامع كبير على البحر كجامع القيصرية في بغداد"، وتلاه مسجد العدساني، الذي أسسه محمد بن عبدالرحمن العدساني 1747.

وذاع صيت مسجد السوق الذي بني عام 1749 الذي أنشأه محمد بن حسين بن رزق، وجدده الشيخ يوسف الصقر في عام 1839، في ساحة جنوب سوق التجار والذي أدى فيه الشيوخ والأعيان صلاة العيدين على مدى سنوات طويلة، وكان من أشهر من قاموا بمهمة الإمامة والخطابة فيه الشيخ خالد بن عبدالله بن محمد العدساني[1]، الذي نشأ في أسرة كان منها كثير من العلماء والقضاة، وتلقى دروس الفقه والنحو على يد والده وكبار العلماء والفقهاء وقتذاك. واشتغل فترة بالتعليم قبل أن يُكَفّ بصره، وكان إلى جانب حفظه للقرآن وعلمه وثقافته، يقرض الشعر. وارتبط بصداقة عميقة مع الشاعر عبدالله الفرج[2]، على النحو الذي سوف يتم تفصيله لاحقاً.

ثم أنشئ مسجد آل خليفة الذي بني على الشاطئ بالقرب من الفرضة 1811، وينسب إلى الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة الجد الأكبر لآل خليفة حكام البحرين، وقام بتوسعته الشيخ مبارك وسماه بالمسجد الحميدي نسبة إلى السلطان عبدالحميد، واشتهر أيضاً مسجد الجهراء الذي أنشئ عام 1856، ومسجد العثمان الذي أنشئ

1- تلقى العلم على يد الشيخ أحمد بن السيد عبد الجليل الطبطبائي.

2- خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، الجزء الأول (الكويت: المطبعة العصرية، 1967)، ص35

في منطقة القبلة عام 1857،[1] ومسجد عبدالعزيز المطوع القناعي الذي بني عام 1865.

وفي عهد الشيخ عبدالله، كان الاعتقاد الذي أكدته الوثائق العثمانية واستخدمته كأداة للضغط هو أن صحة انعقاد صلوات الجمعة والعيدين تحتاج إلى "الإذن السلطاني الحنيف. . ومأذونية حضرة السلطان".

أنشئ في عهده جامع النصف آل بطي الذي عمره راشد النصف عام 1868،[2] ومسجد المطوع الذي أسسه عبدالعزيز عبدالله المطوع القناعي بفريج القناعات 1870، والذي تولى الإمامة فيه الشيخ أحمد محمد محمود القطان، ومسجد ابن حنوة الذي أنشأه محسن بن محمد بن حنوة البريكي العازمي 1874، ومسجد سعيد الذي أنشئ في منطقة القبلة في فريج النفيسي أو السرحان، وأسسه عباس الهارون عام 1878،[3] ومسجد العتيقي الذي أنشئ في حي المرقاب بفريج المطران عام 1892، لذلك عرف أيضاً باسم مسجد المطران نسبة إلى قبيلة مطير، وقام بتأسيسه محمد بن عبدالله

1- تشير هذه البيانات إلى المساجد في مدينة الكويت، ولا تتضمن أسماء المساجد في المناطق الأخرى. وعلى سبيل المثال، أقيم أول مسجد في جزيرة فيلكا في عام 1773، وهو مسجد الفوقي في منطقة الزور.

2- محمد بن العلامة الشيخ خليفة بن حمد آل نبهان، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، الجزء الثامن (القاهرة: المطبعة المحمدية التجارية، 1949) ص 201

3- يعتبر من أهم المعالم التراثية في الكويت، فقد كان نموذجاً للطراز المعماري التقليدي. كان مبنياً بالطين، وأقيم سقفه من "الجندل والباسجيل"، وكان حوشه مرصفاً "بالأجر" وشمل "دورات المياه ذات النمط القديم والمحتوية على الجليب (بئر ماء) وأماكن الوضوء القرو وسواتره"، وتميز بمنارته القصيرة التي لا يوجد مثيل لها في مساجد الكويت، ويقع الآن بالقرب من المدرسة القبلية الابتدائية للبنات. انظر عبد العزيز بن سعود العويد، معجم مساجد الكويت، مرجع سابق، ص ص 140 - 141

بن سيف العتيقي، وفي عهد الشيخ عبدالله أيضاً، أقيم مسجد آل شعيب بجزيرة فيلكا 1873، والذي بني على أرض أوقفها إبراهيم بن مضيف لهذا الغرض.

ولم يكتف الكويتيون ببناء المساجد وتعميرها في داخل الكويت بل امتدت أعمالهم الخيرية إلى خارجها، وذلك ابتداءً من القرن الثامن عشر. وفي عهد الشيخ عبدالله، أنشأ أحد المحسنين من آل إبراهيم مسجد "آل إبراهيم" في قرية الدورة بمنطقة الفاو عام 1867، وشيد فهد بن مالك آل سلمان مسجد "السلمان" في قرية كوت الخليفة حوز البندر بمنطقة الفاو في عام 1880، وفي عام 1885، قام عدد من الكويتيين بإنشاء مسجد الحصى في وسط مدينة الزبير[1].

وفي عهد الشيخ عبدالله، تم استخدام "مدفع رمضان" لأول مرة، ففي عام 1890، قدم إلى الكويت علي بن عقاب بن علي الخزرجي، وهو من أهالي شمال العراق، وكان أول "طوبجي" قام بإطلاق المدفع في ساعة الإفطار.

وساد المجتمع الكويتي في القرن التاسع عشر مناخ التسامح الديني، فيذكر بلي بعد زيارته للكويت 1865 في تقرير له بتاريخ 15 مايو 1866، أنه "يتمتع السكان، بمن فيهم اليهود، بكامل حقوقهم الدينية"[2]، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وأنه لم تكن هناك ضرائب خاصة مفروضة عليهم، ولاحظ بلي أن مضيفه يوسف البدر كان ملماً بالديانات الأخرى وبقواعدها وأصولها. ووصف مدحت باشا

1- هيئة التحرير، "وثيقة جديدة حول تعمير الكويتيين لجوامع البصرة ومساجدها"، رسالة الكويت، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، السنة الرابعة، العدد 14، 2006، ص ص 3 - 11

2- نص التقرير في فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 15

الكويتيين بأنهم "ليس عندهم تعصب ديني"[1]، وأشار لوريمر أيضاً إلى حالة التسامح الديني في الكويت، والتي امتدت لتشمل اليهود[2]. ولعل من أهم شواهد الطبيعة المتسامحة للكويتيين وعلمائهم، عدم انجذابهم إلى الأفكار المتشددة التي نُسِبَتْ للدعوة الوهابية وقتذاك، والتي كان منها رد الشيخ مساعد العازمي على زوجة أمير رأس الخيمة، وموقف الشيخ عثمان بن سند، أشهر علماء الكويت في القرن التاسع عشر -وهو من جزيرة فيلكا- الذي عارض أفكار الغلو والتشدد، وقصيدة الشاعر الكويتي عبدالله الفرج، المتعلقة بهذا الموضوع.

أما بالنسبة لليهود في الكويت، فقد قدّر فيتال كينيه عددهم عام 1890 بخمسين شخصاً. ولا توجد معلومات مؤكدة حول تاريخ وصول اليهود إلى الكويت، ولكن من الأرجح أنهم أقاموا فيها من عهد حاكم الكويت الثاني الشيخ عبدالله الصباح الذي حكم 1776 - 1814.

ويذكر بعض المؤرخين أن أول هجرة لليهود إلى الكويت كانت إبان الاحتلال الفارسي للبصرة في 1776، عندما رحل كثير من تجارها وأعيانها إلى الكويت، وكان من بينهم اليهود، والذين عادوا مرة أخرى إلى البصرة مع الآخرين. أما اليهود الذين استقروا في الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أتوا من فارس والعراق إما هرباً من اضطهاد الأسرة القاجارية التي أساءت معاملتهم وسعت إلى فرض الإسلام عليهم بالقوة، فتظاهر بعضهم بذلك، وهاجر آخرون إلى الكويت والبحرين، أو بسبب الكوارث الطبيعية والصحية

1- يوسف كمال بك حتاتة ود.صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250
2- ج. ج لوريمر، القسم الثالث، الجزء الثاني، ص 1516.

مثل وباء الطاعون الذي انتشر في بغداد في عام 1830 وفيضان نهر دجلة في العام التالي، والذي أدى إلى إغراق منازل "محلة اليهود"، أو بحثاً عن فرص أكبر للتجارة والربح والثراء[1]. عمل اليهود في الكويت بالتجارة، وتركزت مساكنهم حول السوق وعُرفت هذه المنطقة باسم "فريج اليهود". وكانت لهم مقابر في فريج البلوشي، أحاطتها أشجار السدر، وبالقرب منها وجدت مزارع للعوازم، وفي هذا الوقت كانت القبور ترتفع عن الأرض من 5 – 6 سم، ومن دون شواهد أو أسوار[2].

وخلال هذه الفترة لم توجد أية مظاهر للتمييز بين سكان الكويت. والحقيقة، أنه لم يكن هناك ما يبرر اتباع حكام الكويت أي سياسة خاصة تجاه غير المسلمين سواء بالتقييد عليهم أو بتمييزهم بأي شكل من الأشكال، وينطبق ذلك على المسيحيين، وأشار المبشر الأمريكي صموئيل زويمر[3] –ممثل الإرسالية العربية الأمريكية التي نشطت في هذه الفترة في منطقة الخليج[4]– بعد زيارته للكويت في يناير 1895

1- يوسف علي المطيري، اليهود في الخليج. دراسة في تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين (دبي: دار مدارك للنشر، 2011)، ص ص 64 - 65، وص ص 77 - 78..

2- حمزة عليان، مرجع سابق، ص ص 14 - 17، ومع التوسع العمراني لمدينة الكويت، أزيلت هذه المقابر في الأربعينيات من القرن العشرين.

3- صموئيل مارينوس زويمر (1867 - 1952)، مبشر أمريكي بدأ نشاطه التبشيري في البصرة والبحرين عام 1890، وكان أحد مؤسسي الإرسالية العربية الأمريكية في نفس العام في مسقط، نشط في عديد من مناطق الخليج، وشبه الجزيرة العربية، وعمل في مصر خلال الفترة 1913 - 1929 وانتخب زميلاً في الجمعية الجغرافية الملكية في لندن إنجلترا.

4- الإرسالية العربية الأمريكية هي إرسالية أمريكية بروتستانتية أسسها د.لنسنج وثلاثة من مساعديه بهدف تنظيم النشاط التبشيري في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، بدأت الإرسالية عملها بإقامة محطة انتقالية لها في بيروت، وأعقبها إنشاء أول مركز ميداني في البصرة

إلى حالة التسامح الديني التي سادت بين سكان الكويت، فكتب "شعرت براحة شديدة (تامة)، ولم أحس (أشعر) بأية مضايقات لكوننا نسكن كمسيحيين بقرب عائلات مسلمة على الإطلاق، وفي كثير من الأحيان كان يأتي إلى بيتنا زوار كثر وأحد هؤلاء حاخام يهودي".

خامساً- الشعر والشعراء:

كسائر مجتمعات شبه الجزيرة والخليج، كان للشعر والشعراء مكانة متميزة بين الناس، وكان قرض الشعر هو المظهر الأبرز للإبداع الأدبي. ومن الأعمال الرائدة القصائد التي كتبها عثمان بن سند (1766 – 1827) في مؤلفاته العديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

في هذا السياق، كان أول ديوان شعر بالفصحى في الكويت هو "روض الخل والخليل" للشاعر عبدالجليل الطبطبائي الذي وُلد في البصرة عام 1776 وقدم إلى الكويت عام 1843، واستقر فيها حتى وفاته عام 1853. وفي هذا الوقت كان اثنان من أبرز شعراء الكويت فيما بعد في ريعان الشباب، ومن الأرجح أنهما تأثرا به خاصة وأن أحدهما تلقى العلم على يديه، وذاع سيط الاثنين في عهد الشيخ عبدالله.

الأول: هو الشيخ خالد بن عبدالله بن محمد العدساني الذي وُلد في الكويت عام 1834، وتعلم القراءة والحساب ومبادئ الفقه والعقيدة

عام 1891. انظر في هذه الأنشطة:

Pieter Pikkert، Protestant Missionaries to the Middle East: Ambassadors of Christ or Culture، PhD Thesis submitted to the University of South Africa، 2006، p.128.

على يد والده، واستظهر القرآن الكريم، وبعد وفاة والده تلقى العلم من عبدالجليل الطبطبائي، ثم استكمل تعليمه في الفقه والنحو على يد أحمد عبدالجليل الطبطبائي، وعمل لفترة مُعلماً وإماماً وخطيباً لمسجد السوق حتى وفاته في عام 1898.[1] واهتم شعره بهموم وقضايا الإنسان العادي.

والثاني: عبدالله بن محمد بن فرج المسعري الدوسري المشهور بعبدالله الفرج، الذي وُلد في الكويت عام 1836، وعاش لسنوات في مدينة بومباي بالهند مع والده الذي كان من كبار التجار، وتعلم العربية على أيدي مدرسين في منزل والده حيث لم يكن هناك مدرسة تعلم العربية في المدينة. توفي والده وهو في الثمانية عشرة من عمره، وبدد الثروة التي ورثها عنه، وعاد إلى الكويت وهو في سن الثلاثين، وفي السنوات التالية كانت له ديوانية تناقش شؤون الثقافة والأدب والشعر والموسيقى، وتردد عليها كثير من العلماء والشيوخ والمهتمين بتلك الموضوعات. كتب الفرج باللغة العربية والنبطية والزهيري[2]، وتوفي في 15 يوليو عام 1901 عن عمر يناهز الثمانين عاماً. ويعتبر رائد الشعر الشعبي، ووصفه مؤرخ الكويت عبدالعزيز الرشيد بأنه "شاعر الكويت الأول".

كتب الاثنان في قضايا البحر والماء والصحراء، فأشارا إلى معاناة الكويتيين من ندرة المياه الصالحة للشرب، والتي فرضت عليهم

1- د. أحمد الشرقاوي، أشهر 50 شخصية في تاريخ الكويت (القاهرة: مركز الراية للنشر والإعلام، 2014)، ص ص57 - 58، وص ص 95 - 96.

2- هو شعر من ألوان الموال وُجد في منطقة الجزيرة العربية تحت ما يسمى (بالزهيري) نسبة إلى الملا جادر الزهيري من قرية الزهيرات في محافظة ديالى بالعراق، ومنها انتشر إلى باقي منطقة الخليج.

تحمل قسوة ساعات وأيام ممتدة. تناول الشاعران هذه الموضوعات أحياناً بشكل جاد، وأحياناً أخرى على سبيل التهكم والسخرية على طرائف تسابق الكويتيين وتنافسهم للحصول على المياه.

تأثر العدساني بخلفيته التعليمية الدينية والفقهية، فلم يتملكه شيطان الشعر وكانت بعض قصائده تسجيلاً وتصويراً دقيقاً لبعض الأحداث التاريخية مثل قصيدته عن عام الدبا، والذي أشرنا إليه سلفاً، وكانت قصائده متأثرة بثقافته الدينية وتنتهي بالحمد والشكر كما كانت العادة السائدة وقتذاك[1].

تمتع عبدالله الفرج بشهرة في زمانه، وتسمّى بمحيي الهوى لقوله:

يقول محيي الهـــوى بالحب زايد

غرامه عطشان يشـــكو الظما

وامتلأت أشعاره بالشكوى من الزمان وأهله، ويرجع ذلك إلى أن والده كان قد ترك له مالاً كثيراً، فلم يحسن التصرف فيه وبدده، فعندما انتهى المال أعرض الناس عنه. ومن أشهر قصائده بالعربية تلك التي قرضها في السلطان عبدالحميد[2]، وورد فيها:

هَلُـــمَّ لطالع الملك الســـعيد

وســـلطان الورى عبـــد الحميد

وللأسف، فإن أغلب أشعاره باللغة الفصحى قد فُقِد، وبقي شعره

1- د. سليمان الشطي، الشعر في الكويت، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014) ص 14

2- يوسف القناعي، مرجع سابق، ص ص 54 - 55.

العامي الذي جمعه الأستاذ خالد الفرج.

ومن قصائده باللغة العامية، قصيدة رفض فيها مظاهر الغلو والتشدد الديني، وخاطب فيها جماعة محمد بن فضل من المتشددين الذين هاجموه وحرضوا عليه المسؤولين في البحرين خلال فترة إقامته القصيرة فيها بسبب اشتغاله بالفن والموسيقى[1]، ونشر الفرج أيضاً قصيدة في مجلة الجوائب التي كان يصدرها أحمد فارس الشدياق، وركزت على مدح الشدياق والإشادة بمواهبه والثناء عليه، وجاء فيها :

لقد جال في مضمار كُنْهِ بلاغةٍ
فأصبح منها في سنامٍ وغاربِ
ولمْ لا نقول اليوم في العصر إنه
فريدٌ تجلّى في أجلّ المراتبِ
أليس هو المشهور في كل جانب
أليس هو الممدوح منشي الجوائب
إليك من الآراء أحمد فارس
بعثت جواباً شفّ عن حال غائب
فدونك من أرض الكويت بديعة
أتتك على سفن البحور مراكب[2]

وإلى جانب إبداعه الشعري، اهتم الفرج في شبابه بالموسيقى،

1- نص القصيدة في د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص 151 - 153
2- المرجع السابق، ص37

والتحق بمعهد في الهند لتعلم أصولها وقواعدها، وفي ديوانية والده في الهند استمع إلى إبداعات عديد من الشعراء العرب والألحان الحجازية واليمنية، وفي الكويت تفاعل مع الأدباء والفنانين القادمين من حضرموت واليمن، واستفاد من كل هذه الخبرات ليولد الفن الكويتي المعروف بالصوت، وكان "موسيقياً عظيماً لا يزال الغناء في الخليج متأثراً بألحانه التي صنعها وابتدعها ثم تناقلها المطربون عنه جيلاً بعد جيل حتى وقتنا الحاضر"[1]، وبلغ عدد ألحانه ثلاثمئة لحناً. وساهم الفرج في "تلطيف ألحان الفنون الكويتية المعروفة باللعبونيات نسبة إلى الشاعر محمد بن لعبون"[2]. وكما كتب أحد الباحثين فإن الفرج "استطاع أن يعطي الغناء في الخليج طوراً يتجاوز الأنين الصحراوي الجاف والرتيب". وموسيقى حفلات الزار المتأثرة بالطنبورة الأفريقية، وقارن بينه وبين الفنان عبده الحامولي (1845 – 1901) الذي ساهمت ألحانه في تطوير الموسيقى في مصر.[3]

وترتفع مكانة الشاعر الفنان عبدالله الفرج عندما نضيف بعداً آخر من إبداعه وهو الرسم والنحت وبراعته في الخط. فرسم صوراً عديدة، ذهبت كما يقول خالد الفرج "فريسة الجهل، بعد وفاته. فقد مزقت كلها، لكونها حراماً من المحرمات. ."، وكان منها صورة رسمها لنفسه، وصور أخرى للسفن والشواطئ والموانئ.[4]

1- خالد سعود الزيد، مرجع سابق، ص 34.

2- د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص 278، ومحمد بن لعبون (1790 - 1831) هو أحد رواد الغناء في المدرسة الكويتية القديمة.

3- أحمد الواصل، سحارة الخليج دراسات في غناء الجزيرة العربية (بيروت: منشورات ضفاف، 2014)ص ص 59 - 60

4- د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص 292

ونشأت صداقة عميقة بين كل من عبدالله الفرج "الشاعر والموسيقي" وخالد العدساني "الشيخ والمعلم". ورغم نظرة الازدراء إلى الموسيقى في ذلك الوقت، حيث كان الناس أكثر إيماناً بحرمتها، كما لا يرضاها لهم معظم علماء الدين، فإننا نجد العدساني على ورعه وتقاه، ملتصقاً بعبدالله الفرج ملازماً لصحبته، مخالفاً بذلك سنّة الناس وما دعا إليه علماء الدين من تحريمها والابتعاد عنها[1]. وعندما توفي رثاه الفرج بقصيده مؤثرة. ويتفق الباحثون على أن إسهام الفرج والعدساني هو بداية الشعر في الكويت، ويمكن اعتبارهما الجيل الأول من الشعراء[2]، [3].

1- نفس المرجع، ص35 بتصرف.

2- محمد حسن عبدالله، الشعر والشعراء في الكويت (الكويت: ذات السلاسل، 1987)، ص ص 10 - 11.

3- وإلى جانب هذين الشاعرين العظيمين، نشير إلى الشاعر ضويحي بن رميح (1840 - 1907) الذي قضى جزءاً كبيراً من حياته في ركوب البحر وصيد اللؤلؤ، وكانت له قصائد عرفها الناس. ومن الملاحظ أننا لم نعثر على إشارة إلى هذا الاسم في الكتب والدراسات التي تناولت تاريخ الشعر في الكويت، وكان المصدر الوحيد له هو: د. عبد العزيز سعود، معجم شوارع الكويت (الكويت: د.ن، 2013) ص 60. والشاعر مبارك بن عيد راعي دليما البريكي الذي اشتهر في بادية الكويت، وله قصيدة قيلت في معركة الصبيحية 1878، طلال الرميضي، مرجع سابق، ص 101. والشاعرة سبيكة الخليف الهويشان من أهالي الزلفي والتي قدمت إلى الكويت مع والدها وتزوجت فيها في وقت ما قبل عام 1887، إلا أنها اشتاقت إلى بلدها، وعادت إلى قرية سمنان بالزلفي. وفي ذات العام، ولد الشاعر الشعبي الشهير زيد عبدالله إبراهيم الحرب. انظر: حمد عبدالمحسن الحمد، مرجع سابق، ص 158

المبحث الرابع
العلاقات مع الدولة العثمانية

كانت الكويت، شأنها في ذلك شأن سائر أغلب البلاد العربية، تتبع اسمياً الدولة العثمانية، خاصة مع غلبة المشاعر والارتباطات الدينية بين المسلمين ودولة الخلافة. ومع ذلك، حرص شيوخ الكويت على استقلال بلادهم وعدم السماح بوجود حامية عسكرية أو مكاتب إدارية عثمانية فيها.

وخلال القرن الثامن عشر كانت الكويت مستقلة في إدارة شؤونها، ويدل على ذلك أنه في عام 1792 وفي أعقاب الخلافات بين السلطات العثمانية والوكالة البريطانية في البصرة انتقل موظفوها إلى الكويت لمباشرة أعمالهم، وأنه عندما لجأ شيوخ المنتفق المتمردون على السلطات العثمانية إلى الكويت منحهم شيخها الأمان ورفض تسليمهم إليها، ولو كانت الكويت خاضعة فعلياً للعثمانيين ما كان يمكن لذلك أن يحدث.

تطورت العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية خلال عهد الشيخ جابر الأول الحاكم الثالث، فاستجاب في عام 1827 لطلب متسلم البصرة عزيز آغا لدعمه عسكرياً ضد بني كعب، وسار بنفسه لفك الحصار عن البصرة عندما اشتد ضغط بني كعب عليها، كما أمر أسطوله بمقاومة نفس القبائل بعد تغلبها على الحامية العثمانية في المحمرة، وفي عام

1829 كافأته السلطات العثمانية لرفضه المحاولات البريطانية التدخل في الكويت بعلم أخضر رفعه على داره كإشارة لعلاقة الكويت الاسمية بالدولة العثمانية[1]، وأمرت بمنحه 5000 قرش سنوي تُصرف من خزانة البصرة، وكافأته بخمسين كارة من التمر.

كما أرسل سفنه وفرسانه لتقديم الدعم العسكري للدولة العثمانية في عامي 1836 – 1837 لتحقيق سيطرتها على الزبير، وفي عام 1838، شاركت القوات الكويتية في إخماد تمرد قبيلة بني كعب في المحمرة، ثم في عام 1845 أرسل سفنه للمشاركة في حماية ميناء البصرة بناء على طلب السلطات العثمانية، فكافأته الدولة مرة أخرى بمئة وخمسين كارة من التمر تسلّم له سنوياً ولخلفائه من بعده. كما أهداه عدد من أثرياء البصرة مساحات من الأراضي مقابل الخدمات التي أسداها للدولة واستفادوا منها، وكان منهم راشد السعدون الذي أهداه بساتين نخيل في الفاو، وذلك تقديراً منه لكرم الشيخ وحسن ضيافته أثناء الزيارة التي قام بها للكويت. كما أهداه سليمان الزهير بساتين نخيل الصوفية اعترافاً منه بدور الشيخ في حمايته عندما استجار به من آل الثاقب حكام الزبير[2].

واستغل حكام الكويت التنافس البريطاني العثماني للحفاظ على استقلالهم في إدارة أمور الكويت، فمن ناحية استخدموا العلاقة مع الدولة العثمانية كورقة في مواجهة النفوذ البريطاني في بلادهم

1- وهو رفع العلم العثماني على مبنى الحاكم وهو علم أحمر اللون يتوسطه هلال أبيض ونجمة بيضاء.

2- مصطفى عبد القادر النجار، "البصرة أول قاعدة بحرية للتوسع العثماني في الخليج العربي 1546 - 1869"، مجلة دراسات تاريخية الصادرة عن لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق، العدد الثالث (كانون أول / ديسمبر 1980) ص ص 106 - 107، ولوريمر، مرجع سابق، ص 1515.

بدعوى أن لهم علاقة معها باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، مثلما حدث في عام 1863 عندما منحت الدولة العثمانية الشيخ صباح بن جابر وساماً فخرياً برتبة قابجي باشا أو قوبجي باشي تقديراً لدعمه للدولة، ولقّبته في الوثائق العثمانية بشيخ شط العرب، واستمرت الدولة في تقديم العطايا له مثلما كان الحال في عهد والده[1]، واستخدم الشيخ هذه الصلة لرفض التدخل البريطاني. وأخبر المقيم البريطاني "لويس بلي" خلال زيارته للكويت في 1863 "أن أسرته كانت تابعة دائماً للأتراك"، وعلق بلي على ذلك بأنه علم أن السفن الكويتية رفعت لسنوات عديدة أعلاماً خاصة بها، ثم تحولت إلى رفع العلم العثماني لأنهم "وجدوا أن المكوس التي تفرض على صادراتهم إلى بومباي ترتفع عندما تحدد بالنسبة لعلم غير معترف به أكثر مما تحدد عندما تفرض على السفن التركية". واستطرد بلغة ساخرة: ". . تحولت الكويت شطر سلطانها، وغيّرت لونها بسرعة. حقاً إن للتجارة من الحساسية ما لتواضع المرأة"[2]. وفي الحقيقة فإن رفع السفن الكويتية العلم العثماني إنما كان لمصلحة خاصة، وباعتباره علماً يمثّل الهوية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، كانت العلاقة مع الدولة العثمانية محكومة بالمصالح الكويتية، فعندما رفض الشيخ جابر بن عبدالله الحاكم الثالث للكويت طلب الضباط البريطانيين في عام 1856 لبناء منشآت أو حامية في الكويت، وسألوه عما إذا كان يوافق على قيام الحكومة

1- مخلد بن قبل رابح المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1601 - 1924، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة القصيم، 2012، ص 137

2- د. فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 14

العثمانية بذلك، أجاب: "نمنعها من ذلك إذا كان فيه ضرر علينا وعلى بلدنا"[1]. وتوقفت السفن الكويتية عن رفع الأعلام العثمانية بسبب المعاملة غير الطيبة التي كانت تلقاها السفن التي ترفع هذا العلم في بومباي، مما أدى بها إلى رفع أعلام أجنبية أخرى.

وكان تقدير بلي لطبيعة العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية في ستينيات القرن التاسع عشر أنه -كما لخصه أبو حاكمة- "كانت تعترف بسلطة الباب العالي في الحدود التي تسير معاملاتها مع البلدان التي تتعامل معها، وإذا ما تعارضت مصلحة الكويت مع ذلك الاعتراف فإنها تتجاهله".[2]

وازداد الاهتمام العثماني بالكويت في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر لسببين: الأول افتتاح قناة السويس في مصر عام 1869 الذي مكن الأسطول العثماني من الوصول إلى البحر الأحمر والخليج العربي، والثاني تعيين مدحت باشا والياً على بغداد في نفس العام، وكان من أبرز دعاة الإصلاح الإداري والتنظيمي في الدولة العثمانية، والذي أراد بسط نفوذها على المناطق التابعة لها في الخليج ومنها الكويت، والحد من النفوذ البريطاني في تلك الأرجاء.[3]

وفي هذا الإطار، استمرت العلاقات الكويتية العثمانية، وشهدت مراحل من المد والجزر، ومن الصداقة والتوتر.

1- الرشيد، مرجع سابق، ص 29

2- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1968)، ص 237.

3- رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881 - 1914م (دمشق: دار علاء الدين، 2000)، ص 48

أولاً- الريبة والتوتر:

لم تكن العلاقة بين الشيخ عبدالله والسلطات العثمانية علاقات صداقة على نحو مستمر، ومرت بفترات من الشك المتبادل والتوتر.

والحقيقة، أن هذا التوتر بدأ قبل أن يتولى الشيخ عبدالله الحكم، ورجعت أسبابه من ناحية أولى إلى فساد الإدارة العثمانية وتطلع بعض مسؤوليها إلى الاستفادة من أملاك آل الصباح في الفاو، ومن ناحية ثانية إلى شعور المسؤولين في البصرة بأن نشاط ميناء الكويت التجاري يمثل بديلاً لميناء البصرة، ويؤدي إلى انصراف السفن عنه وخسارته مالياً. وفي هذا السياق، سعى نامق باشا والي بغداد إلى فرض وجود عثماني إداري في الكويت على شكل حامية عسكرية ومكتب جمرك عثماني، وبلغ من حماسه لهذه الفكرة أنه كان مستعداً لاستخدام القوة المسلحة، فاقترح على الصدر الأعظم في عام 1866، إرسال سفينتين حربيتين لتحقيق ذلك، ولكن هذا الاقتراح لم يلق استجابة من السلطات العثمانية الأعلى.

ومن الأرجح أنها تأثرت في رفضها لهذا الاقتراح بموقف أهالي الكويت الرافض له، فعندما تسلم الشيخ عبدالله مطالب نامق باشا، دعا الأعيان ورؤساء القبائل لمشاورتهم في الأمر، وتم اتفاق على رفع رسالة إلى السلطان عبدالعزيز فحواها "أن أهل الكويت يريدون الإذن من السلطان بالرحيل عن أرضهم، لعدم رغبتهم بوجود ثكنة عسكرية فيها". كما كان للوكيل السياسي البريطاني في البصرة و. ب. جونستون دوره، ففي تقرير له بتاريخ 5 يناير 1867، أشار إلى قلق الكويتيين من تدخل السلطات العثمانية في أمورهم الداخلية،

وأنه اجتمع مع سالم البدر وكيل آل الصباح بالبصرة وعبدالله بن عيسى آل إبراهيم أحد أعيان الكويت البارزين لمناقشة مستقبل الكويت[1]، واتخذ الرائد كمبال القنصل البريطاني في بغداد موقفاً مماثلاً تجاه مطالب نامق باشا، وأنها لو تحققت لأصبحت "حرية الكويت المكتسبة من زمن بعيد أثراً من آثار الماضي"[2] .

1. أزمة مزارع الفاو والصوفية:

في مطلع عام 1866، نشبت أزمة في العلاقات بين الشيخ صباح - وكان ذلك في آخر سنة من حكمه- وقائمقام البصرة سليمان بك. وترجع الأزمة حسبما سجل و. ب. جونستون بتاريخ 24 أبريل إلى أن القائمقام كتب إلى الشيخ "يطلب منه أن يطرد من أراضيه في الفاو جميع الفلاحين الذين هاجروا من الأراضي الفارسية"، وطلب منه أيضا "أن يتخلى عن جزيرة تواجه أقليم الدواسر -تدعى صوفية- وكانت في حوزة آل الصباح منذ 30 عاماً وتطالب بها أسرة الزهير الآن"[3] . وهي من الأسر الكبيرة في الزبير .

ووفقاً لنفس التقرير، فإن الشيخ صباح رد على القائمقام بأن الوقت شتاء وشديد البرودة، وأنه سيرسل نجله الأكبر الشيخ عبدالله إلى البصرة عندما يعتدل الجو. ورد القائمقام بعنف على ما اعتبره مماطلة وتسويفاً من الشيخ صباح، فأمر قواته بالاستيلاء على الجزيرة، وطرد الفلاحين التابعين للشيخ منها، وعين حاكماً محلياً لها. تابعت

1- خلف بن صغير الشمري، المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك ويوسف الإبراهيم 1896 - 1906 (الكويت: د. ن، 2006)، ص 40

2- لوريمر، دليل الخليج، الجزء 3، ص1520

3- نص الخطاب في فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 16

السلطات البريطانية هذا الموضوع متابعة دقيقة، وقام جونستون في بداية شهر أبريل بزيارة الكويت ولقاء الشيخ صباح الذي أخبره بأنه أرسل بالفعل الشيخ عبدالله إلى البصرة، وانه مستعد للسفر إلى بغداد لتأكيد أحقية آل الصباح في ملكية هذه الأراضي إذا "ما أصبحت مسألة الجزيرة محل شد وجذب"[1].

وكان سبب الأزمة هو قيام عدد من أسرة آل الزهير -حكام الزبير- بإقامة دعوى قضائية أمام محكمة البصرة ضد الشيخ صباح ادعوا فيها ملكيتهم لأراضي الصوفية، وهي إحدى مقاطعات النخيل في البصرة، وأن هذه الملكية انتقلت إليه بطريقة غير قانونية، فيعقوب آل الزهير الذي باع لم يكن وكيلاً عن بقية أفراد الأسرة، ولم يحصل على موافقتهم. وسليمان بك عبدالرزاق آل الزهير شيخ الزبير الذي أهدى بعض هذه الأراضي لم تتوافر لديه شروط "الأهلية" للقيام بذلك.

وكانت ملكية أراضي هذه الجزيرة قد انتقلت من ثلاثين عاماً إلى الشيخ جابر الذي حصل على أجزاء منها عن طريق الشراء وأجزاء أخرى عن طريق الإهداء، فقام بشراء بعضها من يعقوب الزهير الذي كان قد لجأ إلى الكويت بعد سقوط الزبير، أما بالنسبة للإهداء فقد ارتبط بلجوء بعض الأعيان والأثرياء إلى الكويت والذين أحسن الشيخ وفادتهم، فقاموا بإهدائه بعض أراضيهم تقديراً منهم له واعترافاً بفضله مثل راشد السعدون الذي أهدى الشيخ أراضي في منطقة الفاو. وسليمان بك بن عبدالرزاق آل زهير[2] الذي أهداه أراضي في الصوفية.

1- المرجع السابق، ص 17

2- لجأ إلى الكويت عام 1824، وتشير المصادر إلى أنه تأثر كثيراً بحسن استقبال الشيخ جابر وشقيقته مريم له ولأفراد أسرته. انظر يوسف حمد البسام، الزبير قبل خمسين عاماً مع نبذة

وصل الشيخ عبدالله إلى البصرة، وتختلف المصادر بشأن ما حدث، فيذكر البعض أنه مثل أمام المحكمة التي كانت تنظر دعوى آل الزهير، ورفضت الأدلة والوثائق التي حملها لإثبات ملكية والده لتلك الأراضي، وأصدرت حكمها لصالح آل الزهير، وقررت مصادرة الأراضي لصالحهم، وإلزام شيخ الكويت بدفع مبلغ من المال يساوي قيمة محصول التمور لمدة سبعة أعوام للمدعين[1]. اعترض الشيخ عبدالله على الحكم، ورفض توقيع تعهد بدفع المبالغ التي قررتها المحكمة تعويضاً لآل الزهير، وقرر استئناف الحكم مما أثار غضب سليمان بك الذي هدد باحتجازه لحين امتثاله للحكم.

ويشير تقرير الوكيل السياسي جونستون في رسالته المشار إليها سلفاً إلى رواية أخرى، وحسب تقريره فإن الشيخ عبدالله لم تسنح له فُرصة مقابلة القائمقام عند وصوله بسبب عدم وجود الثاني، وانتظر الشيخ مجيء القائمقام "مُتسلحاً بالصبر"، وفي اليوم التالي لوصول سليمان بك توجه عبدالله إلى السراي، وبعد جدال أعلن أن والده صباح لم يفوضه لاتخاذ أي خطوات في مسألة الأرض، وأن الغرض من زيارته هو مجرد معرفة رغبات القائمقام على وجه الدقة وتنفيذها، وذلك فيما يتعلق بمسألة الفلاحين في الفاو. وقد أمره القائمقام بأن يسلم لأسرة الزهير ما يعادل مجموع ما حصل عليه من الجزيرة طوال السنوات السبع الماضية، أي منذ وفاة الشيخ جابر الصباح، وذلك بحجة أنه استولى على المحصول. وعندما أقرّ عبدالله أنه كان يتصرف

تاريخية عن نجد والكويت (الكويت: المطبعة العصرية، 1971) 256.

1- نورية محمد ناصر الصالح، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني 1866 - 1902 (الكويت: ذات السلاسل، 1977) ص 22

كمجرد وكيل لوالده، وأنه كان يسلمه كل شيء بانتظام فور عودته إلى الكويت، نودي على القاضي والمفتي -وكانا حاضرين في مكان قريب- فأصدرا حكماً بأن الشخص الذي تسلم المحصول بالفعل، سواء أكان حاكماً أو وكيلاً، هو المسؤول أمام مالك الأرض عن كل شيء. ثم صدر الأمر لمأمور السجن بإلقاء القبض على عبدالله الصباح حتى تتم تلبية مطلب أسرة الزهير.[1]

وأيا كان الأمر، فالجوهر واحد، وهو انحياز سليمان بك ومسؤول البصرة لصالح دعوى آل الزهير ضد شيخ الكويت، وأن القائمقام هدد بحبس الشيخ عبدالله لحين امتثال والده للحكم. وحسب تقرير جونستون، فقد تدخل سالم البدر وكيل الشيخ صباح في البصرة، وهو أحد كبار التجار الكويتيين، وكانت له تجارة واسعة ونفوذ في أوساط البصرة للحيلولة دون تنفيذ تهديد سليمان بك، فقام بضمان الشيخ عبدالله، فأمر سليمان بك بأن يرسل خطاباً على الفور إلى الشيخ صباح طالباً الموافقة على أن يقوم ابنه بتمثيله تمثيلاً كاملاً. ومنح الشيخ عبدالله مهلة خمسة عشر يوماً لتلبية مطالب أسرة الزهير وإلا تم تنفيذ حكم السجن.

وحسب تقرير جونستون الذي التقى الشيخ عبدالله في هذه الفترة فإن الشيخ أخبره بأن "والده أعطاه تعليمات مشددة بعدم الموافقة على طرح القضية في البصرة اعتقاداً منه بأن القائمقام منحاز ضده، وأن ما لأسرة الزهير في البصرة من نفوذ كفيل بأن يقنع الجميع بوجهة نظرها مهما كانت الأدلة التي تقدم ضدها"[2].

1- نص التقرير في فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 17 - 18

2- نص الرسالة في فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق ص 18

وصف جونستون سلوك المسؤولين في البصرة "بالإجراء التعسفي" و"المعاملة الفظّة والمتعالية" التي لم تقتصر على شخص الشيخ عبدالله، وإنما امتدت لتشمل الكويتيين في الشوارع والأسواق، بشكل غير مسبوق، وأنه من المتوقع أن "ينتقم الكويتيون لكل هذه التصرفات إذا ما حانت الفرصة"، وأنه "لابد أن ينتهي مثل هذا العراك إلى كسب الكويت المزيد من الاستقلال إذا ما خرجت منه ظافرة. أكثر من أي وقت مضى، ثم تصبح مصدراً لمتاعب لا يمكن اتهامها بها الآن. أما إذا انهزمت فسوف يفقد الأتراك ميناء حراً صغيراً مزدهراً يمثّل وجوده من دون ضمه مباشرة ميزة كبيرة غير مباشرة بالنسبة للدخل، لأنني أجزم بأن سكان الكويت يفضلون أن يهاجروا جميعاً من هذا الموقع على أن يخضعوا للحكومة التركية"[1]. واقترح جونستون على حكومته أن توجه النصح إلى الحكومة العثمانية "لاستبعاد نظر القضية في مكان وضح فيه التحيز الكامل منذ البداية"، وقصد بذلك نقل القضية من البصرة إلى السلطة الأعلى، وهي بغداد.

سافر الشيخ عبدالله إلى بغداد، واستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف، وقابل واليها نامق باشا الذي وعده خيراً. نظرت المحكمة في الأدلة المقدمة من آل الصباح، وقضت بنقض حكم محكمة البصرة، وحكمت بصحة ملكية آل الصباح لهذه الأراضي، ورفض دعوى آل الزهير[2]. وفي تقرير للقنصل العام البريطاني في بغداد الكولونيل كمبال بتاريخ 16 مايو، ذكر أن الشيخ عبدالله وصل إلى بغداد، وأنه عاد بحراً إلى البصرة بعد أن تكلل مسعاه بالنجاح،

1- المرجع سابق، ص 20

2- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 120

مشيراً إلى أنه قد التقاه خلال إقامته في بغداد[1]، وأنه وجده متأكداً من ملكية الكويت لهذه الأراضي، وأضاف "وقد فهمت أن هذا الاقتناع متعمق ولا سبيل للتحول عنه، لدرجة أن أباه كان على استعداد لاستخدام القوة ضد الزبير إذا ما فشل ابنه، وأنه كان يضمن في هذه الحالة مساندة الحاكم الأمير عبدالله بن فيصل آل سعود"[2]. والأرجح أن أخبار هذا التصميم من جانب الشيخ صباح وصلت إلى مسامع نامق باشا، وكانت أحد العوامل التي أدت إلى قبول وجهة النظر الكويتية ورفض ادعاءات آل الزهير المدعومة من قائمقام البصرة سليمان بك.

سعى نامق باشا إلى ترضية وكسب ود الشيخ عبدالله لتحقيق هدف سياسي وهو أن تصبح الكويت قضاء عثمانياً، ويدل على ذلك أنه عرض هذا الأمر على الشيخ عبدالله الذي "اعتذر بأنه ليس الحاكم في الكويت وإنما الحاكم والده"[3]. ويضيف بعض الباحثين أنه وعد الوالي بقبول العرض عندما يصبح حاكماً.[4]

وفي الشهر التالي، أشار كمبال في تقرير له بتاريخ 26 يونيو إلى طلب الشيخ عبدالله وقف تردد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية على ميناء الكويت، وذلك لعدم استفزاز نامق باشا والسلطات العثمانية، وعدم إثارة أزمات جديدة معهم. ومع تأكيد كمبال أن

1- د. يوسف جعفر سعادة، الكويت قرنان ونصف من الاستقلال (القاهرة: الدار الشرقية، 1992) ص 21 - 22

2- د. فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 22، انظر أيضاً د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 221

3- مخلد المطيري، مرجع سابق ص 141

4- المرجع السابق، ص 121

السلطات العثمانية لا تملك الحق القانوني في طلب ذلك، ولإدراكه أن رغبة حاكم الكويت هي إقامة علاقات طيبة مع بريطانيا، فقد تفهم الموقف، وأوصى الشركة بتوقف سفنها عن الرسو في الكويت[1].

وجاء في تقريره، أنه ليس من حق الحكومة العثمانية ولا الشيوخ المحليين منع السفن البريطانية من زيارة أي ميناء في منطقة الخليج، ولكنه يتفهم الدوافع التي حدت بشيخ الكويت لإبداء هذا الطلب، ورغبته في عدم إثارة خلاف جديد مع نامق باشا، وأوصى بالموافقة على طلبه بشكل مؤقت، مشيراً إلى أن ذلك "لا يمثل تنازلاً كبيراً لحقوق شركة الملاحة الهندية البريطانية"[2].

وبعد أن عرض كمبال لملابسات طلب الشيخ توقف السفن البريطانية عن الرسو في ميناء الكويت، كتب بالنص أن الجانب الكويتي "رغم رغبته في إقامة أكثر الروابط والعلاقات وداً مع البريطانيين إلا أنهما -يقصد الشيخ صباح والشيخ عبدالله- اضُطرا تحت ضغط الأوضاع الجديدة إلى معارضة هذه الترتيبات، وبالتالي فمن مصلحة الشركة أن أوصى بأن تتخلى مؤقتاً عن امتيازها الذي لا شك فيه"[3]. وفي ضوء تقديره للموقف، كانت توصية كمبال بتلبية طلب شيخ الكويت، وحذّر من أنه في حالة رفض حكومة الهند البريطانية

1- انظر أصل الخطاب باللغة الإنجليزية في الرسالة رقم 56 بتاريخ 26 يونيو 1866 من العقيد أرنولد بوروز كمبال، الوكيل السياسي المسؤول عن مناطق شبه الجزيرة العربية الخاضعة للحكم العثماني، ومقره بغداد إلى سكرتير حكومة بومباي في الإدارة السياسية، ومتاح على الرابط التالي: https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003b3_ar.pdf

2- د. فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 24

3- المرجع السابق ص 23

لطلبه، "وفي حالة إحساسه بالخطر على وضعه السياسي فقد يضطر إلى -يقصد شيخ الكويت- انتهاك مسلك المعارضة أو يصطدم مع حكومة صاحبة الجلالة في الهند"[1]. وقبلت حكومة الهند الشرقية تلك التوصية وتوقفت السفن البريطانية عن الرسو في ميناء الكويت لفترة.

2. المخاوف العثمانية بشأن منافسة الكويت لتجارة البصرة:

ارتبطت هذه الأزمة بسعي نامق باشا والي بغداد إلى تفعيل النفوذ العثماني في مشيخات الخليج العربي، وادعاء سليمان بك أن نشاط ميناء الكويت سبّب خسارة تجارية كبيرة لميناء البصرة. ومثّل هذا الموضوع هاجساً مهمّاً للمسؤولين العثمانيين في البصرة بحكم الأهمية التجارية للميناء، فقد كانت هي حلقة الوصل مع العالم الخارجي، وخصوصاً بعد انتقال وكالة شركة الهند الشرقية البريطانية إليها في عام 1762، ونقطة الاتصال والمدخل للداخل العراقي، وكانت أبرز محطات التجارة في منطقة الخليج.

وعلى مدى الحقب التالية، استفادت الكويت من النوازل التي أصابت البصرة، فعندما انتشر وباء الطاعون فيها عام 1772، انتقل كثير من تجار البصرة وأثريائها إلى الكويت، واستوطنوها، لأنهم وجدوا فيها مكاناً يتسم بالاستقرار، ولسياسة شيوخ الكويت في تشجيع التجارة، وعدم فرض ضرائب عليها، وتأمين طرقها، كما استفادت الكويت من حصار الفرس للبصرة واحتلالهم لها لعامي 1779 – 1781، وكان من شأن ذلك نمو تجارة الكويت، وتحول تجارة الهند إليها، وبروزها كمعبر للقوافل المتجهة إلى الشام. وأدى ذلك إلى زيادة ثروة الكويت.

1- نفس المرجع، ص 24

ازداد حنق نامق باشا على سياسات شيخ الكويت، وتصميمه على فرض النفوذ العثماني في الكويت، عن طريق السياسة والدبلوماسية أو القوة، واقترح على الصدر الأعظم إرسال سفينتين حربيتين عثمانيتين لتحقيق هذا الهدف. ومن خلال اتصالاته ومعارفه في البصرة وبغداد علم الشيخ عبدالله بهذه التحركات، ورغب في عدم استفزاز السلطات العثمانية في هذا الوقت، وعدم الدخول في مواجهة معها[1].

فسجل جونستون في تقريره بتاريخ 24 أبريل 1866، أن الشيخ عبدالله طلب منه عدم الموافقة على قيام السفينة الإنجليزية "الفرات" بالتوقف في ميناء الكويت عند عودتها من البصرة حاملة عدد 35 بالة، وبرر الشيخ طلبه بأن سليمان بك كان يراقب حمولات السفن التي تصل ميناء الكويت ويرفع تقارير مبالغاً فيها عن هذه الحمولات لإيغار صدر السلطات العثمانية على شيخ الكويت وإقناعها برأيه الخاص بأن نشاط ميناء الكويت يمثّل خسارة تجارية للبصرة[2].

واتفق جونستون مع تقدير الشيخ عبدالله، مشيراً إلى متابعة سليمان بك لزيارة السفينة "بينانج" إلى الكويت في مارس 1866 حاملة على متنها 100 بالة، وعدداً من المسافرين، وأبدى استغرابه من أن قائمقام البصرة سأل عدداً من الأشخاص عن حمولة السفينة، وأنه لو رغب في الحصول على معلومات دقيقة لسأل جونستون نفسه الذي كان من ركاب السفينة، ورجح أنه يبالغ في هذه المعلومات لأسبابه.

1- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 222

2- د. فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص21

وأشار الكولونيل كمبال[1] في رسالة له بتاريخ 19 أبريل 1866، إلى أن هذه التطورات تبين توجهات نامق باشا السلبية تجاه السفن البريطانية التي تعمل في مياه الخليج، مؤكداً أن الكويت ميناء حر، وأن سكانها لا يدفعون ضرائب أو مكوساً للخزائن العثمانية، وأن شيخ الكويت يقوم بدور في المحافظة على أمن واستقرار طرق التجارة والمناطق التابعة له، وأنه يحصل على كمية من التمور من ولاية البصرة مقابل ذلك.

3. محاولات فرض نفوذ عثماني فعلي على الكويت:

مع ازدياد نفوذ ما يسمى بالإصلاحيين في دوائر السلطة العثمانية، وتوليهم مناصب الولاة في بغداد والبصرة، بدأت السلطات العثمانية في اقتراح ضرورة أن يكون هناك وجود عثماني فعلي في الكويت، وخصوصاً مكتب للجمارك ومحجر صحي، ومن أمثلة ذلك، اقتراح نامق باشا تطبيق النظام الضريبي العثماني في الكويت، وإقامة حامية عسكرية فيها، وطلب من الشيخ صباح الثاني قبول منصب قائمقام، وإنشاء جمرك عثماني في الكويت، ولكن الشيخ رفض الموافقة على هذه الطلبات، كما رفضها تجار الكويت لأنها كانت سوف تفرض أعباء مالية على النشاط التجاري في الكويت[2]. وفي مايو 1867، كرر والي البصرة محاولته، فأرسل إلى الشيخ عبدالله حاكم الكويت رسالة تضمنت نسخة من التعريفات المقررة في جمرك البصرة وختماً للجمرك لاستخدامهما في إدارة جمرك الكويت، وخوفاً من عدم التزام شيخ الكويت بتطبيق هذه القواعد لعدم درايته بها فإنه سوف

1- تشير بعض المصادر إلى أن اسمه كمبيول.

2- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 143

يرسل موظفاً عثمانياً لتطبيقها وتحصيل الرسوم، وأرسل إلى والي بغداد يخبره بذلك، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق[1].

وإزاء رفض الكويت لهذه المحاولات، حاول نامق باشا فرض هذه الإجراءات بالقوة، فطلب من السلطات العثمانية في إسطنبول -كما ذكرنا من قبل- إرسال سفينتين حربيتين إلى الكويت لتنفيذ هذه الإجراءات، ولكن لم تتم الاستجابة لطلبه.

وفي أعقاب ذلك بفترة قصيرة، تسلم الشيخ عبدالله رسالة من سالم البدر وكيله بالبصرة، أخبره فيها بأنه علم من بعض الدوائر العثمانية أن الحكومة تُعد لإرسال وفد إلى الكويت للاطلاع على أحوالها، وتقدير ما إذا كانت تستحق قيام السلطات العثمانية بالتدخل العسكري لإخضاعها، واقترح البدر في رسالته إظهار أحوال الكويت على النحو الذي لا يشجع الوفد على التوصية بذلك؛ مثل إغلاق جميع دكاكين البلدة بما فيها سوق اللحم، والتوقف عن كل ما يمكن وقفه من مظاهر الحياة، ووافق الشيخ عبدالله على هذه الفكرة وأمر بتنفيذها، وبالفعل، أغلقت الدكاكين، وتم تعطيل مختلف مظاهر الحياة في البلدة. وتحقق الهدف، فلم يوصِ الوفد باتخاذ أي إجراء تجاه الكويت[2].

وفي عام 1869 أرسلت الحكومة العثمانية أحد مسؤوليها، وهو حسن بك، حاملاً معه هدايا إلى الشيخ، ومطالباً بضرورة وجود عثماني فعلي في الكويت، وكان رد فعل الشيخ عبدالله هو تأكيد استمرار رفع العلم العثماني على بيته وعلى السفن الكويتية في البحر

1- عارف مرضي الفتح، مرجع سابق، ص 200

2- عبدالله الحاتم، مرجع سابق، ص ص 282-281

كتعبير عن الهوية الإسلامية، ولكنه لم يقبل بوجود حامية عسكرية أو تمثيل إداري عثماني في بلاده، وفي العام التالي، أوفد مدحت باشا والي بغداد محمد بك وهو أحد المسؤولين العثمانيين لإقناع الشيخ عبدالله بأهمية توثيق علاقات الكويت مع الدولة العثمانية، وبضرورة الموافقة على وجود إداري عثماني، وهو ما لم يستجب له الشيخ[1].

لقد فشلت محاولات نامق باشا ومدحت باشا في إقامة مكتب جمركي عثماني في الكويت[2]، نتيجة حرص الشيخ عبدالله -واستمراراً لنهج من سبقوه في الحكم- في الحفاظ على الاستقلال بشؤون بلادهم. وقد اعترف مدحت باشا في مذكراته بفشل هذه السياسة عندما انتقد سلفه الذي سعى لإخضاع الكويت وإلحاقها بالبصرة ". . فأبى أهلها، لأنهم قد اعتادوا على عدم الإذعان للتكاليف والخضوع للحكومات"[3].

4. عدم الثقة في حكام الكويت:

من مظاهر ذلك، ما تردد من عدم رضاء السلطات العثمانية عن دعم الشيخ عبدالله لآل سعود، وأنها بحثت مقترحات للتدخل وإزاحة أسرة آل صباح من الحكم، فورد في رسالة من غلام حسين صادرة من البحرين وموجهة إلى المقيم البريطاني الكولونيل لويس بلي بتاريخ 13 فبراير 1872 "أن فريق باشا يكنّ في قلبه عداوة لهم ويعتبرهم خونة للحكومة العثمانية، وأنه أثبت للسلطات التركية أن

1- صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها 1750 - 1871 (لندن: دار الحكمة 2005) ص 147، ود. جمال زكريا قاسم، مرجع سابق ص 307

2- جمال قاسم، ص 308

3- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 146

ذلك هو واقع الحال، كذلك كان من أسباب غضب فريق باشا أيضاً رفض مبارك الصباح العودة إلى الأحساء. "[1]، وهو الأمر الذي بلغ مسامع البريطانيين والشيخ عبدالله. وجدير بالملاحظة أن يستمر الشك في الشيخ عبدالله –وآل الصباح– بعد مشاركته الفعالة في دعم الحملة العثمانية على الأحساء والقطيف، والتي سوف ترد تفصيلاً فيما بعد، مما يشير إلى استمرار تخوف بعض المسؤولين العثمانيين في البصرة وبغداد من استقلال الكويت من الناحية الفعلية، وحرية حركة حاكمها في إدارة أمورها.

ثانياً- الصداقة والتحالف:

رغم هذه المظاهر من التوتر وعدم الثقة، شهدت العلاقات الكويتية العثمانية في عهد الشيخ عبدالله عديداً من مظاهر التعاون، حتى إن بعض المؤرخين اعتبروه صديقاً للعثمانيين، وعلى سبيل المثال كتب لوريمر أنه "ظل على علاقة وثيقة بالحكومة التركية طوال مدة حكمه، وأنه كان مطيعاً ومتحمساً لأن يكون أداة للسياسة التركية"[2].

وكان من علامات العلاقات الطيبة بين البلدين قيام الفرقاطة أزمير بزيارة للكويت في 20 يناير 1867، وعندما وصلت الميناء أطلقت مدافعها إحدى وعشرين طلقة كرمز للتحية، وردّت مدافع الميناء بعدد مماثل من الطلقات. وحمل قائد السفينة خطاباً من نامق باشا والي بغداد[3] عبّر فيه عن تهانيه للشيخ عبدالله بتوليه مهمة الحكم في الكويت، وتصديق السلطات العثمانية على تعيينه ودعوته

1- انظر النص في د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص259

2- لوريمر، الجزء 3، مرجع سابق، ص1521

3- تولى ولاية بغداد مرتين: الأولى من 1852 - 1853، والثانية 1861 - 1868

لزيارة بغداد. وخلا الخطاب من أي إشارة من قريب أو بعيد إلى إقامة مركز جمركي أو تطبيق نظام الضرائب العثماني في الكويت، وهو الاقتراح الذي كان يردده نامق باشا، كما حمل قائد السفينة مجموعة من الهدايا للشيخ عبدالله، وردّ شيخ الكويت بخطاب شكر لوالي بغداد على تهانيه وهداياه، ولم يشر إلى قبوله الدعوة لزيارة بغداد، ثم عادت "أزمير" إلى البصرة[1]. ومن علاماتها البارزة أيضاً، مشاركة الكويت في الحملة العثمانية على الأحساء خلال الفترة 1871 – 1873، والتي شارك فيها الشيخ عبدالله بنفسه وكل من أخويه الشيخين محمد ومبارك.

تعود علاقة العثمانيين بشبه الجزيرة العربية إلى منتصف القرن السادس عشر، فبعد احتلالهم للعراق امتد نفوذهم في شرقي الجزيرة، وأرسل السلطان سليمان القانوني حملة بحرية بقيادة محمد فروخ باشا، تمكنت من الاستيلاء على الأحساء من أيدي البرتغاليين، ثم احتلت القطيف عام 1550، ومكافأة له على هذا الانتصار، عين السلطان فروخ حاكماً لمنطقة الأحساء. واستمر الحكم العثماني فيها حتى عام 1670، عندما تمرد براك بن غرير زعيم بني خالد على حكم العثمانيين وطردهم من البلاد، واستمرت أسرته في الحكم حتى عام 1795، عندما سيطرت القوات السعودية على المنطقة فأصبحت جزءاً من الدولة السعودية الأولى[2].

ومع ازدياد المشكلات الداخلية في الدولة العثمانية، وثورات ولاياتها

1- ب.ج.سلوت، مرجع سابق، ص 44

2- إسماعيل أحمد ياغي، سياسة مدحت باشا تجاه الخليج العربي (1869 - 1872)، مجلة الوثيقة (البحرين)، مجلد رقم 14، العدد 27، (يناير 1995) ص 108

الأوروبية في البلقان من أجل الاستقلال ضعف نفوذها في نجد وشرقي شبه الجزيرة، وصار اسمياً ورمزياً. ولم يكن ذلك محل رضى أو قبول من العناصر الإصلاحية في الدولة، والذين كان من أهمهم مدحت باشا الذي تولى ولاية بغداد 1869 – 1872،[1] أي ثلاث سنوات بعد تولي الشيخ عبدالله. ودعا الإصلاحيون العثمانيون إلى تجديد دماء مؤسسات الدولة وإلى مقاومة النفوذ البريطاني المتزايد في الخليج، وتبني مبادرات من شأنها دعم الوجود العثماني في المنطقة. ودعم هذا السعي إلى إعادة بناء قدرات الأسطول الحربي العثماني وتطوير التسهيلات البحرية في ميناء البصرة.

اعتقد مدحت باشا أن الكويت يمكن أن تقوم بدور مهم في مساندة أهدافه في منطقة الخليج بحكم موقعها الإستراتيجي، وقربها من البصرة، واستقرارها السياسي، وأسطولها البحري، وعلاقاتها بالإمارات العربية الأخرى. وفي زيارة له إلى البصرة دعا شيخ الكويت وعدداً من أعيانها لمقابلته، ولما كان الشيخ عبدالله يؤدي فريضة الحج أرسل شقيقه مبارك مندوباً عنه. ويسجل مدحت باشا روايته عما حدث في هذا الاجتماع في تقرير له إلى الصدر الأعظم بتاريخ 10 يناير 1870، ورد فيه "المنطقة المسماة الكويت مستقلة كلياً، بينما هي من ملحقات الممالك المحروسة منذ وقت طويل، ويرفعون الراية العثمانية على السفن التي يملكونها، وفي أثناء سفري إلى البصرة

1- مدحت باشا: هو أحمد شفيق مدحت باشا، ولد 1822 بإسطنبول، وتوفي 1884 في الطائف. من أبرز دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تولى مناصب عديدة منها والي سالونيك وبغداد، وكان أول من جمع بين منصب الوالي وقائد الجيش السادس المتمركز في بغداد، ووزارة العدل والصدر الأعظم. وهو شخصية محل جدل وخلاف، وتم اتهامه بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الباب العالي لتبرير سياساته، وانتهى الأمر بحبسه ومقتله.

دعَونا رؤساءهم ومشايخهم إلى البصرة، فأعربوا عن اعتزازهم بالتبعية للسلطنة السنّية، لكن مبعث خوفهم هو تحميلهم الضرائب الجمركية والرسوم والتكاليف الأخرى، فأفهمناهم أن السلطنة ليست بحاجة إليها، وأنها ترغب بصحبتهم وحمايتهم، وبعد ذلك جرى تكليف شيخهم الحالي بمهمة القائمقام وأبلغت نظارة الداخلية كي تقوم بجلب البراءات الشريفة وتجنيد مئة من الشرطة لضبط الأمن، وتعهدهم بدفع رواتبهم، وتعليق ذلك على عودة القائمقام اللاحق من الحج كي يقوم بتنفيذ ما تقرر"[1]. ولم يتحقق ذلك، ولم يحدث أبداً أن الجنود العثمانيين نزلوا أرض الكويت، ناهيك عن قيامهم بحفظ الأمن فيها، ولم يسجل مدحت باشا تعليق الشيخ مبارك على حديثه.

أما الشيخ مبارك فقد نفى موافقته على وجود حامية عثمانية على أراضي الكويت، أو توقيع أي اتفاقية مع الدولة العثمانية، وهو نفس الموقف الذي اتخذه الشيخ عبدالله بعد عودته من الحج، فقد رفض وجود أي قوات عثمانية على أرض بلاده، وأدى هذا إلى توتر في العلاقات مع مدحت باشا[2].

في 9 فبراير من نفس العام، أرسل مدحت باشا خطاباً إلى الصدر الأعظم، أشار فيه إلى أن الأمر لن يستقيم للدولة العثمانية في الخليج -وبخاصة بعد احتلال الإنجليز للبحرين- من دون التعاون مع

1- نص الرسالة في: عارف مرضي الفتح، مرجع سابق، ص 205، انظر أيضاً فيحان محمد العتيبي "مبارك الصباح والدولة العثمانية: تابعاً لها أم ثائراً عليها (1896 - 1915)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 141، شتاء 2018، ص59

2- المرجع السابق، ص 60

الكويت، وربطها بسياسات الدولة في المنطقة، ثم دعا الشيخ عبدالله لمقابلته في البصرة. واتسم الاجتماع بالروح الودية والابتعاد عن الضغوط والإملاءات العثمانية[1].

وكتب مدحت باشا إلى الصدر الأعظم بنتائج الاجتماع الإيجابية، وأوصى بضرورة كسب صداقة شيخ الكويت، وذلك لقطع الطريق أمام التدخلات البريطانية، وبخاصة أنهم فخورون بالتبعية للدولة العثمانية، ولكنهم يرفضون فرض التزامات ضريبية أو جمركية عليهم، ويحرصون على إدارة شؤونهم الداخلية، وأوصى أن يكون التعامل مع شيخ الكويت من خلال التعاون وكسب الود وتقديم الامتيازات وليس عن طريق الفرض والإكراه. ووافق الصدر الأعظم والباب العالي على هذه السياسة الجديدة تجاه الكويت[2]، فأعلن مدحت باشا الكويت سنجقاً عثمانياً مستقلاً استقلالاً ذاتياً على النحو الذي سبق عرضه في المبحث الأول، وتمت الإشارة إلى أن الشيخ عبد الله لم يستخدم هذا اللقب في حياته، بل إن مدحت باشا ذاته وصف الكويت في مذكراته بأنها "شبه جمهورية مستقلة"، وهذا يفيد عدم تبعيتها للسيادة العثمانية حقيقة.

سعى مدحت باشا إلى استعادة النفوذ العثماني في الأحساء وتحويله من علاقة رمزية إلى نفوذ فعلي، كما سعى إلى وقف توسع النفوذ البريطاني وحماية السفن العسكرية العثمانية من التجاوزات في الموانئ والمناطق التي تخضع لسيطرة الإدارة الهندية البريطانية. ووفر انقسام

1- وردت هذه المعلومة في: آدم قورقماز، مدحت باشا وولاية بغداد، رسالة ماجستير باللغة التركية مقدمة إلى شعبة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة إسطنبول، 2005، ص 97

2- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 151

أبناء الإمام فيصل بن تركي آل سعود الفرصة السانحة له للتدخل. فبعد وفاة الإمام فيصل عام 1865 دبت الخلافات واشتعل الصراع بين نجليه عبدالله وسعود على الحكم، فكسب الأول أغلب سكان الحاضرة، وكان للثاني نفوذه في البادية، واستطاع سعود أن ينتزع الحكم من أخيه الأكبر عبدالله، فطلب الثاني العون من بندر بن الرشيد أمير حائل ومن الشيخ زامل السليم أمير عنيزة في إقليم القصيم، ولكن جهوده لم تكلل بالنجاح، فلجأ إلى الدولة العثمانية، وأرسل مبعوثه عبدالعزيز بابطين برسائل إلى مدحت باشا عام 1869، وخليل بك والي البصرة، ومحمد الرفاعي نقيب أشراف البصرة، يطلب فيها الدعم العسكري العثماني ضد تمرد أخيه سعود[1]، ومر المبعوث في طريقه بالكويت، وطلب من الشيخ عبدالله المساعدة، وكان الشيخ مؤيداً لعبدالله باعتباره الحاكم الشرعي لنجد، وزود عبدالعزيز بابطين برسالة دعم وتأييد لاستخدامها لدى السلطات العثمانية، وبخاصة أنه كانت تربطه وقائمقام البصرة علاقات قديمة، واكتسب هذا الطلب صفة قانونية بالنظر إلى أن الدولة العثمانية كانت قد منحت الأمير عبدالله لقب "قائمقام نجد" بعد وفاة والده وتسلمه مقاليد الأمور في عام 1865، وأنه أعلن في طلبه للمساعدة الولاء والتبعية للدولة العثمانية[2].

سافر البابطين إلى البصرة حيث التقى واليها الذي زوده برسالة

1- أرسل الأمير عبدالله أيضاً رسالة إلى الخديوي إسماعيل حاكم مصر يفيده بالضغوط البريطانية عليه حتى تحصل على موافقته لها بالحصول على ميناء على ساحل الأحساء، وأنه رفض هذا الطلب، وأن بريطانيا تدعم أخاه سعود أملاً في موافقته على هذا الطلب.

2- يرى بعض المؤرخين أن مدحت باشا شجع الأمير عبدالله على طلب المساعدة العثمانية له، انظر مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 159 - 160.

توصية إلى مدحت باشا، وفي بغداد شرح له الموقف المتوتر في نجد والأحساء والحاجة إلى تدخل السلطات العثمانية، وأكد لهم خطر اتصال سعود بالإنجليز طلباً لدعمهم، ولقي طلب الأمير عبدالله آذاناً صاغية لدى مدحت باشا في بغداد، فقد جاء هذا الطلب متسقاً مع رغبة مدحت باشا في استعادة الدولة العثمانية نفوذها في شبه الجزيرة العربية، ورفع مذكرة إلى الصدر الأعظم شرح فيها تطور الأحداث والاضطرابات في نجد، وتأثيراتها المتوقعة على الاستقرار في إمارات الخليج وأهمية دعم الأمير عبدالله ضد شقيقه سعود الذي كان قد اتصل بالسلطات البريطانية[1] طالباً دعمها، فوافقت إسطنبول على هذا التوجه[2].

رأى مدحت باشا ضرورة استخدام القوة العسكرية لفرض النفوذ العثماني في إمارات الخليج، ولوقف امتداد التغلغل البريطاني فيها، واستخدم كافة الحجج في تقاريره إلى الصدر الأعظم والسلطان لإقناعهما بوجهة نظره، وأشار في بعض تقاريره إلى العوائد المالية التي سوف تجنيها الدولة العثمانية، فورد في إحداها "أن الضرائب التي تم تحصيلها من بستان واحد في القطيف يحتوي على مليون ونصف مليون نخلة قدرت بثلاثمئة ألف قرش.. وأنه يوجد في الأحساء بساتين تبلغ مساحتها أضعاف هذا البستان، وهذا يشير إلى أن العائدات المالية المتوقعة ستكون كبيرة جداً"[3]. ومن الواضح أن

1- المرجع السابق.

2- عبدالله بن ناصر بن جاسم آل ثاني، تطور العلاقات بين قطر والدولة العثمانية 1871-1915، رسالة دكتوراه مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الآداب جامعة عين شمس 2010، ص 41

3- د. رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، استراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869-1914 (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2014) ص129

مدحت باشا غالى في تقديراته وتوقعاته في هذا الشأن.

كما حذر مدحت باشا في تقاريره إلى الصدر الأعظم من الأخطار المترتبة على استمرار الصراع بين الأخوين عبدالله وسعود، وأنه يتيح الفرصة لازدياد النفوذ البريطاني، والتدخل الفارسي، وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. وفي 25 يناير 1871، رفع مدحت باشا تقريراً عن الوضع في المنطقة بناء على المعلومات التي وصلته من المبعوث الذي أرسله إلى البحرين، ركز فيه على أن الصراع بين الأخوين سوف يحوّل المنطقة إلى "خراب"، وأن الأوضاع في الأحساء أوجدت الفرصة المناسبة للتدخل العثماني وتحقيق مكاسب مادية من جراء ذلك، وحث مدحت باشا الحكومة على ضرورة زيادة وجودها في منطقة الأحساء وسواحلها. ناقش مجلس الوزراء العثماني التقرير، ووافق على وجهة نظر مدحت باشا، وعلى حملة عسكرية عثمانية على الأحساء والقطيف[1].

حرص مدحت باشا على مشاركة الكويت في هذه الحملة، وذلك بسبب كونها حلقة وصل بين الأحساء وجنوب العراق، والاستفادة من أسطولها البحري الكبير في نقل الجنود والأسلحة والمؤن، ونفوذ شيخ الكويت لدى عدد من القبائل العربية التي يستطيع دعوتها للمشاركة في دعم الحملة، وإن تحقق ذلك فسوف يبعد عن الحملة شبهة أن تبدو وكأنها صراع بين الأتراك والعرب[2].

1- د. محمد بن موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء 1871 - 1913 (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2005)

2- د. فيصل عبدالله الكندري، الحملة العثمانية على الأحساء عام 1288هـ - 1871م من خلال الوثائق العثمانية (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، 2003) ص 52

بلغ عدد أفراد الحملة حوالي ثلاثة آلاف من الجنود والضباط العثمانيين من المشاة والفرسان والمدفعية والذين أسمتهم جريدة الزوراء[1] الفرقة العسكرية النجدية، بالإضافة إلى ألف من فرسان عرب المنتفق، وتولى قيادة الحملة الفريق محمد نافذ باشا أحد قادة الجيش السادس العثماني، وتولى رئاسة الأركان رجب باشا، وشارك فيها ابن نقيب الأشراف في البصرة "محمد سعيد أفندي"، ورافقها الشيخ داود السعدي مفتي بغداد[2]. وفي تقرير بتاريخ 22 أبريل 1871، سجل بلي أنه تكوّنت لجنة في البصرة لاستئجار سفن لنقل 500 بغل إلى القطيف من خليل أفندي وسالم بن بدر[3].

واتجهت الحملة إلى هدفها عبر طريقين:

- طريق بحري، شمل عدداً من السفن الحربية وعدداً كبيراً من السفن الشراعية، أسهمت فيها الكويت بثمانين سفينة. وبدأ التحرك البحري في يوم 20 أبريل عام 1871، واستقل نافذ باشا سفينة القيادة[4]، وتوقف كثير من هذه السفن في الكويت للتزود بالسلاح والمؤن.

- طريق بري مرّ بالكويت، وعند وصول القوات العثمانية إلى المدينة استقبلها الشيخ عبدالله والأعيان ورؤساء القبائل وعدد كبير من الأهالي بالترحاب، ونصب العثمانيون خيامهم في المنطقة الشرقية

1- هي الجريدة التي أنشأها مدحت باشا للتعبير عن أفكاره والدفاع عن سياساته، وكانت تصدر باللغتين العربية والعثمانية.

2- محمد بن موسى القريني، مرجع سابق، ص 93. وكان للشيخ دور في حث أهالي الأحساء وشيوخها على ضرورة طاعة السلطان والتحذير من مغبة الخروج على أوامره.

3- خلف بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص 43

4- نافذ باشا: عين متصرفاً على الأحساء في 1872، وتم عزله خلال عام.

التي مكثوا فيها لمدة يوم، استقلوا بعدها السفن الكويتية التي نقلتهم إلى القطيف. وقدّر لوريمر عددها بثلاثمئة سفينة[1]. واستمر إرسال الجنود والسلاح والمدافع قرابة شهر. وخرج من الكويت براً عدد من المقاتلين بقيادة الشيخ مبارك.

وفي 26 مايو التقت السفن والقوات البرية عند رأس تنورة[2]. وأصدر قائدها بياناً أعلن فيه أن هدف الحملة هو مساندة الأمير عبدالله بن فيصل، وإعادة تنصيبه قائمقام على نجد، ودعا الجميع إلى التعاون مع قوات الحملة ضد الأمير سعود بن فيصل.

تحركت الحملة إلى القطيف في منطقة الخنزية في يوم 3 يونيو، واستسلمت القطيف دون قتال تقريباً فيما عدا القلعة التي احتمى بها عبدالعزيز بن محمد السديري حاكم المدينة الذي عيّنه الأمير سعود بن فيصل، ودارت معركة كان للسفن الكويتية -التي حاصرت القلعة بحراً ووصل عددها إلى مئة سفينة- دور مهمّ فيها، فقامت بقذف الحامية من البحر، في الوقت الذي شنت فيه القوات العثمانية هجوماً برياً عليها، وبعد عدة ساعات من القتال، ظهرت رايات بيضاء من داخل القلعة، فتم وقف إطلاق النار، وأرسل نافذ باشا الشيخ عبدالله ومعه محمد سعيد أفندي للتفاوض مع السديري الذي استسلم بعد أن أعطاه الشيخ عبدالله الأمان لنفسه ولأسرته ولسلاحه ولرجاله.. ويورد نافذ باشا وصفاً تفصيلياً لدخول القوات العثمانية القلعة بكل الهيبة والشجاعة -حسب تعبيره- فكان في مقدمتها طابور

1- د. فيصل عبدالله الكندري، مرجع سابق، ص52 ولوريمر، مرجع سابق الجزء 3، ص 1521
2- يقع رأس تنورة عند النهاية الجنوبية لشريط اليابسة على الجانب الشمالي من خليج القطيف.

الطليعة الثالث، وجوقة الموسيقى، ومدفع جبلي، ثم بقية القوات، ثم أطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة، ورفع العلم العثماني على برج القلعة، وأعطي الأمان للأهالي على أرواحهم وأملاكهم[1].

ويرجع السبب في عدم قيام الأسطول العثماني بقصف القطيف إلى الالتزام العثماني بعدم تعكير صفو السلم البحري الذي أقامته بريطانيا في الخليج، ولـمّا كانت الكويت ليست طرفاً في هذا الاتفاق فقد كان بمقدورها استخدام أسطولها البحري دون إخلال بأي التزام قانوني أو تعاقدي.

تأخر وصول القوات الكويتية القادمة براً، وبرّر الشيخ مبارك هذا التأخر بقيام قبيلة مطير بقطع الطريق عليهم وعلى فرسان المنتفق، مما اضطره للعودة لجلب مزيد من المقاتلين، وعندما اكتمل وصول القوات الكويتية إلى القطيف، قرر نافذ باشا التحرك براً إلى الأحساء مصطحباً معه الشيخين عبدالله ومبارك، فتم الاستيلاء على الدمام يوم 5 يونيو دون قتال، كما سقطت قرى دارين وتاروت، وقام الجنود العثمانيون باستباحة الثانية ونهب أموالها، مما أغضب الشيخ عبدالله، فأرسل مندوباً "يغلّ يدهم ويمنعهم من الاعتداء"[2].

كان لإنجاز الحملة وقعها الإيجابي لدى السلطات العثمانية، فكتب الصدر الأعظم إلى الباب العالي عن قيام الحملة "برفع الظلم عن الأهالي والعشائر الواقع عليهم ظلم بني سعود" . . وتحقيق السيطرة

1- حسين حسن مكي آل سلهام، خليج القطيف والصراع من العام 1500 حتى 1920م (القطيف: أطياف للنشر والتوزيع، 2013) ص ص 297 - 298

2- عبدالعزيز الرشيد، مرجع سابق، ص 134. ويشير حسين حسن مكي آل سلهام إلى هذه الحادثة وإن كان ينسبها إلى بعض المحاربين الكويتيين، مرجع سابق، ص 299

والأمن الكامل على القطيف والدمام[1].

ثم اتجهت الحملة صوب مدينة الأحساء التي حكمها فرحان بن خير الله مندوباً عن الأمير سعود، فحاصرتها القوات، ووجه نافذ باشا إنذاراً إلى حاكمها يطلب منه التسليم دون قتال، وأنه في حالة قبوله ذلك فإنه سوف تتم معاملته معاملة كريمة. وأدرك الحاكم أنه لا قِبَل له بمواجهة قوات الحملة، وأن القتال سوف يجرّ عليه وعلى قوّاته والمدينة وبالاً كبيراً، فوافق على الإنذار وسلّم المدينة دون قتال، وكان ذلك في منتصف يوليو[2]. ووزع جنود الحملة منشوراً من نافذ باشا جمع فيه بين الوعد والوعيد، فأشار إلى أن هدف الحملة "إرجاع أمن البلاد ليستريح الناس ويصرفوا أوقاتهم في مكاسبهم، وازدياد ثرواتهم، واستجلاب دعواتهم الخيرة لدوام أيام الدولة.. فمن يستقبلنا بالطاعة نقابله بعهد الله وأمانه على نفسه وماله ونبذل دونه الرعاية والحماية، ومن يستقبلنا بالعصيان وعدم الطاعة فسنسحقه بحول الله وقوته.."[3].

وحرص كل من نافذ باشا قائد الحملة وناظر الحربية العثماني على إرسال تقارير تفصيلية إلى الصدر الأعظم والباب العالي عن تقدم الحملة، وأن الجنود العثمانيين ضربوا "أروع نماذج البطولة

1- الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم .MKT.MHM.00740.00010.0010 { A.، صورة من مخاطبات الباب العالي العثماني، صورة مما كتب إلى الباب العالي في 2 ربيع الآخر 1288 هجري. الموافق 9 حزيران 1787 ميلادي.

2- "حملة مدحت باشا (1871 - 1872)" في مجلة الواحة (بيروت، العدد الستون، سنة 16، شتاء 2010). متاح إلكترونياً على موقع أرشيف مجلة الواحة.

3- محمد بن موسى القريني، مرجع سابق، ص 95

والشجاعة"، وأنهم في ظروف صحية طيبة، ويتمتعون بروح عالية، وأشارت إلى البيانات والمنشورات التي وُزّعت على السكان، وترحيب العشائر العربية بمقدم القوات العثمانية كالإشارة إلى "دخول عشائر القطيف في الجيش المعظم وجنود المقام الملكي"، وأن الأهالي أيّدوا الحملة وتقدّموا بشكاوى ضد مظالم آل سعود[1]. وأشارت أيضاً إلى "الأعشار التي تم الحصول عليها من أملاك العشائر في القطيف والأحساء"، وأنه تم الدعاء للسلطان في خطب الجمعة في مساجد المدن التي تمت السيطرة عليها[2]. ولتأكيد ذلك أرسل نافذ باشا نسخة من خطبة الجمعة التي ألقيت في المسجد الكبير بمدينة الهفوف[3]. وفي أحد التقارير، أكد ناظر الحربية للصدر الأعظم "أن كافة سواحل القطيف والأحساء باتت تحت السيطرة، وأعدنا الأمن والأمان إلى هذه القطعة من المملكة، وكافة الجنود في صحة وعافية، وعندما وصل جنود الدولة العثمانية إلى أطراف عُمان في نجد أشاعوا رحمة وعدالة الدولة".[4]

وفي أكتوبر، كتب نافذ باشا عن عودة الهدوء والانضباط في نجد، وبيان جباية الأعشار والزكاة والأمور المالية الأخرى، والإنذارات التي وجهها لمعارضي السلطة العثمانية بعد اعتمادها من "العلماء

1- الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم A} MKT.MHM00740.00010.0011.، إلى الصدر الأعظم في حضور قائم العسكرية والحربية السامي.

2- الأرشيف العثماني،، الوثيقة رقم.A} MHT.MHM.00740.00010.004. خلاصة الأخبار والفرمانات

3- الأرشيف العثماني، A.}MKT.MHM.00740.00010.0010، مرجع سابق

4- الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم A.}MKT.MHM00740.00010.0011، مرجع سابق

والمشايخ وبعض الأسماء البارزة الأخرى".[1]

وكما رأينا فقد شارك الشيخ عبدالله والقوات الكويتية في كل مراحل تنفيذ الحملة، والاستيلاء على القطيف والأحساء، ووصل الباحث الهولندي سلوت إلى نتيجة مؤداها: "يبدو أن عبدالله الصباح لعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في غزو الأحساء".[2]

لم يكتف الشيخ عبدالله بدعم الكويت للحملة العثمانية، وإنما سعى لإقناع حاكم قطر الشيخ محمد بن ثاني ونائبه وولي عهده الشيخ جاسم بن محمد لاتخاذ موقف مماثل، فقام بالسفر إلى الدوحة في يوليو 1871، وترتب على ذلك موافقة الشيخ جاسم على رفع العلم العثماني، وتعهده بدعم الحملة بعدد ثلاثمئة رجل[3]. وحسب بعض المصادر، فإن هذه الزيارة كانت استجابة لطلب الشيخ جاسم الذي توجه إلى الأحساء، وطلب من نافذ باشا حماية الدولة العثمانية لبلاده، وأن تقوم بإرسال قوة عسكرية لمساعدة قطر في مواجهة الضغوط والقيود البريطانية، واستخدامها المعاهدة التي وقعها والده معها عام 1868 كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية[4]. وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى تعاون بعض شيوخ قطر مع الإنجليز بهدف فرض الحماية على قطر، "ولكن كان هناك عدد كبير من الشيوخ الآخرين الذين قدموا الدعم العسكري وكافة أنواع

1- الأرشيف العثماني،، الوثيقة رقم MKT.MHM.00740.00010.008{. A صورة من التلغراف الذي أرسله القومندان نافذ باشا قائد الفرقة العسكرية في نجد والمؤرخ في 19 رجب 1288 هجري، الموافق 21 أغسطس 1787 ميلادي.

2- ب.ج.سلوت، مرجع سابق، ص 59

3- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 178

4- د. أحمد زكريا الشلق وآخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة (الدوحة: مطابع رينودا الحديثة، 2006) ص97

الدعم للحملة العسكرية"[1].

كما قامت الكويت بدور مهم كمركز لتموين الحاميات العثمانية في القطيف والدمام والعقير والأحساء بالذخائر والمؤن الغذائية، وإحلال الجنود من فترة لأخرى، وكان الشيخ محمد بن صباح هو المسؤول عن هذه المهمة، وقام بالسفر إلى القطيف والأحساء في نهاية عام 1872 لتفقد الأوضاع بنفسه.

قام الشيخ عبدالله وأخواه بهذا الدور في دعم حملة الأحساء دون طلب أي مقابل مادي، وتشير الوثائق العثمانية إلى أن والي بغداد أرسل إلى الصدر الأعظم بتاريخ 5 أكتوبر 1871 رسالة جاء فيها أنه لما كان الشيخ عبدالله الصباح قد شارك في الحملة العسكرية بنحو سبعين أو ثمانين سفينة، وأن أخاه مبارك قد قدم خدمات جليلة مع فرقته الحربية في البر مجاناً، وأنه لو كانت الدولة العثمانية قد قدمت له مكافأة مالية "لاقتضى ذلك منح أربعة أحمال أو خمسة من النقود إليهم مقابل خدماتهم تلك"، وهو ما يقابل مئة وخمسين طناً من التمر. ورفع الصدر الأعظم هذه الرسالة إلى السلطان الذي أجاب بموافقته على الطلب، وأن الباب العالي قرر: "تخصيص جزء من عائدات التمور من أجل مكافأتهم وإرسالها لهم من جانب قضاء البصرة، وهذا إشعار وقرار منا بذلك"[2]. وقام الصدر الأعظم بدوره بالكتابة إلى نظارة المالية لتنفيذ الأمر السلطاني[3].

1- الأرشيف العثماني، MKT.MHM.00740.00010.0010{A.}، مرجع سابق

2- الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: MKT.MHM.00010.0012{A.}، بتاريخ 10 تموز 1387 عثماني.

3- الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: MKT.MHM.00740.00010.0024{A.}، إلى نظارة المالية الجليلة، بتاريخ 22 أغسطس 1387 عثماني.

وفي 28 أكتوبر من نفس العام غادر مدحت باشا بغداد متجهاً إلى القطيف والأحساء، وذلك لتفقد أحوال الفرق العثمانية المرابطة فيها، وتوقف في الكويت لمدة يوم واحد، حيث استقبله الشيخ عبدالله استقبالاً حافلاً، وأحاطه بكل مظاهر التكريم. وخلال زيارته أعلن موافقة الباب العالي على منح الشيخ كلاً من لقب "باشا" ورتبة "إصطبل عامرة" (مدير لكي بايه سي)[1] وخلعة عثمانية، ومنح شقيقيه محمد ومبارك النيشان المجيدي من الدرجة الخامسة، ومنح هدايا لرؤساء قبائل الكويت، كما مُنِح الشيخ عبدالله أراضي كبيرة في الفاو على شط العرب[2]، إضافة إلى كمية التمور التي سبقت الإشارة إليها.

سارت الأمور في الأحساء على نحو مخالف للهدف الذي أعلنته السلطات العثمانية من وراء الحملة، وهو إعادة آل سعود إلى الحكم، فبعد أن استتب الأمر لها تغير موقفها، وأصبح الهدف هو الإدارة العثمانية المباشرة لهذه المنطقة. فحين وصل مدحت باشا للأحساء، أعلن نهاية حكم آل سعود، وأن كلاً من نجد والأحساء تخضعان للإدارة العثمانية المباشرة، وعيّن نافذ باشا قائد الحملة متصرفاً عليها وعلى المقاطعات التابعة لها، وجعلها لواء تابعاً لولاية بغداد، وأطلق عليها لواء نجد[3].

1- رتبة عسكرية وإدارية عثمانية تمنح لمن أسدوا خدمات جليلة للدولة، ويذكر الشيخ سلطان القاسمي أن الدولة العثمانية منحت هذه الرتبة أيضاً إلى الشيخ مبارك، وأنها منحت الشيخ محمد الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة وذلك لأنه قام بتسيير "الأمور في الكويت وتأمين المخابرة مع الفرقة العسكرية". في بيان الكويت سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2 2006)، ص 19.

2- رحيم كاظم محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 48، ود.سلطان فالح الأصقة، مرجع سابق، ص 98

3- عبدالله بن ناصر بن جاسم آل ثاني، مرجع سابق، ص 52. وكان لواء نجد يضم ثلاثة أقضية

لم يستقر الأمر للعثمانيين في الأحساء بسبب نقص الذخائر ومؤن الجنود، وتدهور أوضاعهم الصحية، وهجمات القوات الموالية للسعوديين عليهم. وبسبب هذا الموقف المتدهور، طلب مدحت باشا في 1872 من الشيخ عبدالله إرسال قوة كويتية إلى الأحساء تحت قيادة الشيخ وأخيه مبارك لكي تحل محل جزء من القوات العثمانية المرابطة هناك، ملوّحاً بإمكانية إسناد إدارة الأمور إليهما مقابل دفع حصة مالية سنوية للدولة، وأدرك الشيخ عبدالله عدم صواب هذا الرأي الذي يضع الكويت في موقع "المحتل"، ويدخلها في صراعات لا جدوى منها مع قبائل شبه الجزيرة العربية، فاعتذر لمدحت باشا بأن هناك استحالة في إقناع الكويتيين بالمشاركة في هذا العمل، وللتخفيف من وقع هذا الرد أضاف أنه على استعداد لأن يذهب بمفرده لمعالجة الموقف. أدركت السلطات العثمانية أن رد الشيخ عبدالله ليس سوى ذريعة لعدم قبول مطلبهم، واستمروا في إلحاحهم عليه للتدخل العسكري في الأحساء لعدة شهور دون جدوى، وإن كان الشيخ قد استمر في التزامه بنقل المؤن والذخائر القادمة إلى الجنود في الأحساء، ونقل الجنود أنفسهم عندما يتم استبدالهم بآخرين.

وحسب إحدى وثائق حكومة الهند البريطانية، فإن تقدير الشيخ عبدالله للموقف في الأحساء أنه ينبغي إسناد مهمة الحكم إلى الأمير عبدالله بن فيصل، باعتباره الحاكم الشرعي، ودعمه عسكرياً حتى يستطيع مجابهة خصومه، وأنه من الصعب أن تحتفظ الدولة العثمانية

وهي: قضاء الهفوف وتوابعها، وهي مركز اللواء ومقر إقامة المتصرف، وقضاء القطيف على الساحل وتوابعه، والذي جعله مركزاً لتمويل الأقضية الأخرى، وقضاء قطر ويحكمه قائمقام من شيوخها.

بأعداد كبيرة من القوات هناك في ظل ظروف المنطقة الجغرافية وأحوالها السياسية[1].

واستمر الحكم العثماني في الأحساء إلى مارس 1874، فبسبب تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للجنود العثمانيين وعدم انتظام وصول الدعم والمواد الغذائية من إسطنبول، أدركت السلطات العثمانية استحالة استمرار الإدارة المباشرة لهذه المناطق، فكلفت ناصر السعدون (متصرف لواء البصرة) بتدبير الموقف، فقام بزيارة الأحساء وأسند حكمها إلى برّاك بن عريعر أكبر شيوخ بني خالد، وتلا ذلك سحب القوات العثمانية من المنطقة وعودتها إلى البصرة وبغداد[2].

كانت حملة الأحساء اختباراً لرجاحة عقل الشيخ عبدالله ولقدرته على إدارة الأمور وسط صراعات إقليمية ودولية متداخلة، فقد أدرك من ناحية أولى أهمية مشاركة الكويت في الحملة تجنباً لغضب مدحت باشا والسلطات العثمانية ضد الكويت، وبخاصة في ضوء المصالح التجارية الواسعة التي ربطت الكويت بالبصرة ومزارع النخيل المملوكة للكويتيين في العراق، ورغبته في إنهاء سيطرة الأمير سعود على السواحل المتاخمة للكويت. ويضيف بعض الباحثين أن الشيخ مبارك -الشقيق الأصغر للحاكم- رحّب بهذه المشاركة اعتقاداً منه أن السلطات العثمانية سوف تعطي لآل الصباح حكم

1- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 166

2- انظر ترجمة باللغة العربية لعدد من التقارير البريطانية عن تطور الأوضاع في الأحساء قام بتجميعها سلدانها ونشرها في عام 1904 في: هيئة التحرير، تقرير أجنبي عن الأوضاع الداخلية في الأحساء والقطيف 1872 - 1904. مجلة الواحة العدد الستون، السنة السادسة عشرة (شتاء 2010). متاح إلكترونياً.

منطقة الأحساء، وأن شيوخ الكويت انزعجوا من تدخل البريطانيين في الشؤون الداخلية للبحرين وقطر[1]. وأدرك من ناحية ثانية النوايا الحقيقية للدولة العثمانية، وأن الهدف المعلن من الحملة -وهو إعادة الحاكم الشرعي إلى نجد- انتهى بتنحية حكم آل سعود برمّته وفرض السيطرة العثمانية المباشرة، ومع ذلك فإنه لم يكن في مقدوره وقف مشاركته في الحملة، وإنما تعامل مع العثمانيين بحذر ودون أن يأمن جانبهم تماماً، وأدرك من ناحية ثالثة أن قراره بدعم الحملة لم يكن يحظى برضاء الإنجليز أو موافقة حكام الإمارات العربية في الخليج، وأن عليه أن يعيد بناء هذه الصلات تأكيداً لاستقلال الكويت.

وكان تقييم د. أحمد أبو حاكمة لأداء الشيخ عبدالله أنه "قد استطاع بما أوتي من بُعد نظر وحكمة في معالجة موقف الكويت أثناء تلك الفترة الحرجة من الحملة على الأحساء، أن يجنب الكويت الوقوع في قبضة ولاة بغداد العثمانيين، وهكذا تكون الكويت قد استطاعت المحافظة على استقلالها في هذه الفترة، بنفس الطريقة التي جنبها عبدالله الأول بن صباح الأول مخاطر مماثلة"[2].

وعلى مدى السنوات التالية في حقبتي السبعينيات والثمانينيات لم تشهد العلاقات الكويتية العثمانية أحداثاً كبرى أو حاسمة، وتراوحت بين المد والجزر وفقاً للسياسات التي اتبعها ولاة البصرة وبغداد. ففي بعض الأحيان، اتسمت العلاقة بالتعاون والاعتماد على شيخ الكويت في تصريف بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالدولة، فعندما ازداد عدد الأفراد من سكان نجد الراغبين بالإقامة في العراق

1- د. إبراهيم علي عبد العال، مرجع سابق، ص 323

2- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 259 - 260

والعمل بالزراعة، صدر خطاب إلى شيخ الكويت يفيد بأن "الناس الذين يرغبون في المجيء لإقليم العراق يلزم عليهم أن يحرروا لكم عن مقدار النفوس التي تريد التوجه لهذا الطرف، وأنتم تحررون لمتصرفية البصرة حتى يتحرر لنا عن ذلك لأجل أن نأمر بإرسال وابور أو سفن تنقلهم إلى المحل الذي يسكنونه من دون أخذ أجرة منهم. "[1]، وأنه تم إعداد بيان بهذه المعلومات، وأرسلت له ثلاثمئة نسخة منه حتى يقوم الشيخ عبدالله بنشره وتوزيعه.

وفي أحيان أخرى قام المسؤولون العثمانيون بالتعدي أو بتشجيع آخرين على التعدي على أملاك آل الصباح في مزارع الفاو. وحرص الشيخ عبدالله على معالجة هذه التوترات بشكل ودي، ويدل على ذلك الخطاب الذي أرسله هو وشقيقه محمد عام 1874 إلى السلطات العثمانية يستوضحان فيه عن الأراضي المملوكة لأسرة الصباح في الفاو، والتي تعرضت وقتذاك لعمليات استيلاء من جانب والي البصرة وبناء معسكرات للجنود فيها، مشيرين إلى عدم تجاوب ولاة العراق معهم لحل هذه المشكلة. وذكّر الشيخان عبدالله ومحمد بالعلاقة الودية التي تربط الكويت بالدولة العثمانية والخدمات التي قدماها للدولة[2].

وفي عام 1878، دعمت الكويت الدولة العثمانية إبان حربها مع روسيا، مما استوجب تكوين الفيلق السادس ومركزه بغداد، فأرسل

1- الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: MKT.MHM.00740.00010.0027.} A. لم تذكر الوثيقة شخص المرسل وتاريخ الإرسال.

2- مخلد بن قبل رابح الحريص المطيري، "علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1113 - 1342/ 1701 - 1887، ص 182

الصدر الأعظم رسالة إلى شيخ الكويت بطلب دعم مالي قدره 4000 ليرة ذهبية عثمانية، فتشاور الشيخ عبدالله مع أعيان الكويت بشأن تنفيذ هذا الطلب، ونظراً لتعرض كثير من التجار لضائقة مالية في هذا العام بسبب العاصفة التي أغرقت سفنهم، تعهد كل من يوسف الإبراهيم ويوسف البدر بدفع 1500 ليرة أي بإجمالي 3000 ليرة ذهبية قاما بتسليمها للشيخ عبدالله الذي أكمل المبلغ الذي احتاجت إليه الحكومة العثمانية.

وفي عام 1887، طلب والي البصرة من الشيخ عبدالله دعم الكويت لمواجهة الاضطرابات التي وقعت في القطيف، بسبب أعمال أعوان محمد بن سعود، فسافر الشيخ إلى البصرة ووصلها في 8 أكتوبر، وأبدى موافقته واستعداده لتحمل هذه المسؤولية، وكتب الوالي برقيّة إلى الصدر الأعظم في إسطنبول ورد فيها أنه التقى "الشيخ عبدالله، المشهود له بحسن الخدمات في المنطقة، بغية توفير الأمن لمنطقة القطيف، وتم تكريمه بإلباسه الخلعة. ولقد أشير إليه بجمع عدد من العساكر على ألّا يكون عددهم أقل من سبعمئة شخص، وهو متأهب الآن للتوجه إلى القطيف، بخمس عشرة سفينة أو عشرين.. ونظراً لعدم وجود وقت كاف للانتظار، فإنه سوف يتم دفع المبالغ المالية من الحسابات الطارئة. أما أفراد العساكر النظامية القادمون من بغداد فإنهم لم يصلوا إلى الآن. وفي حال وصولهم فإنه سوف يتم توجيههم إلى القطيف أيضاً". ولقد كتب لمحمد بن سعود الذي يعتقد أنه السبب في نشوب الأحداث الأخيرة ورفاقه بالعودة إلى ديارهم وترك الأعمال التي قاموا بها، كما كتب إلى عشائر سنجق نجد بعدم اتباع المذكور وأعوانه، ووجوب خضوعهم

للدولة العثمانية في كافة الأحوال[1].

ولكن الشيخ لم يقم بهذا العمل، فقد تغير الموقف بانسحاب قوات ابن سعود وعودة الهدوء إلى المنطقة.

وفي الفترة نفسها، نشب توتر بين الكويت والسلطات العثمانية بشأن قيام الثانية بالبدء في تشييد حصن عسكري في الفاو على أراضٍ مملوكة لآل الصباح، وحسب ما ورد في المراسلات الدبلوماسية البريطانية فإن والي البصرة أبلغ القنصل البريطاني فيها بأن السلطان العثمانية استعدت لإقامة حصن ضخم في منطقة الفاو، وأرسل الكولونيل تويدي في 11 مارس 1887 تقريراً يؤكد هذا الأمر، مضيفاً أنه من عام 1883 يقوم الجنود "الأتراك" بزيارات متكررة للمنطقة، وأن الحصن سوف تتم إقامته في مزارع للنخيل تطلّ على شطّ العرب ويملكها شيخ الكويت[2]، وأن الشيخ قدم إلى البصرة لمقابلة الوالي والاحتجاج على هذا الاعتداء على ممتلكاته، ولكن لم يتم التوصل إلى أي تفاهم بينهما.

وتشير الوثائق العثمانية إلى الخطاب الذي أرسله الشيخان عبدالله ومحمد إلى الصدر الأعظم، والذي أشارا في بدايته إلى الخدمات التي قدمتها الكويت للدولة العثمانية، وإلى علاقة شيوخ الكويت بمنطقة الفاو، "وتشبث أجدادنا بإعمار الفاو وزراعته"، والأموال الكثيرة التي أنفقت من أجل إصلاح هذه الأرض وزراعتها، وأنه: "بناء على ما صدر من أمر بخصوص بناء استحكام بالفاو وصل العسكر وبدؤوا بالعمل مع جملة من الفلاحين من المناطق المذكورة،

1- الأرشيف العثماني بإسطنبول، برقيّة من والي البصرة إلى مقام الصدر الأعظم رقم 1055، بتاريخ 9 أكتوبر 1878

2- ورد في التقرير خطأً أن الشيخ محمد الصباح هو حاكم الكويت.

دون أن يسألنا أحد أو يستشيرنا، والحال أن الملك ملكنا، وليس لنا شريك ولا مجاور، وقد سألنا حكومة البصرة عن هذا العمل ومقدار الأراضي التي يراد تسويتها وأخذها، ولم يعلمنا أحد بذلك، وبحسب ما سمعنا من الخارج فإن الذي يريدون العمل به مسافة ساعتين (الإشارة إلى مساحة الأراضي)، وهو ما لن يبقي من الملك شيئاً. وبناء عليه وجب أن نعرض هذه الحال، فحاشا للعدالة السنيّة أن تقبل بإتلاف ملك علمنا به سنين عديدة". وناشد الخطاب الصدر الأعظم التدخل لوقف هذا العمل[1].

وأضافت التقارير أنه في مايو 1886 توجه مئة وستون جندياً إلى الفاو حاملين معهم مواد البناء والمعدات اللازمة، وأن البناء بدأ على الفور، وهو الأمر الذي أكده مستر مردوخ سميث مدير شركة التليغراف الهندية الأوروبية الذي زار المنطقة بعد عام تقريباً، ووجد كميات كبيرة من الطوب ومواد البناء، وأن العمل قائم على قدم وساق. وقدّم إلى نيكلسون القائم بالأعمال البريطاني في طهران رسمين بخط اليد يوضحان شكل قرية الفاو وموقع الحصن ومحطة التليغراف. وكان التقدير البريطاني أن الحصن عند إتمام بنائه، فإنه سوف يسيطر على الملاحة في شط العرب. وقرر اللورد سالسبوري التدخل، وطلب من سفيره في الأستانة إبلاغ السلطات العثمانية بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تؤيد أي مطالب يتقدم بها شاه إيران اعتراضاً على إقامة الحصن ولضمان حرية الملاحة في شط العرب[2].

1- الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: HR.TO.00391.00050.002، إلى المقام السامي جناب الصدر الأعظم. لم تذكر الوثيقة التاريخ.

2- ملخص شؤون الجزيرة العربية 1801 - 1905، وهي مجموعة الوثائق التي جمعها ج. أ. سالدانها باللغة الإنجليزية، وصدرت في عام 1906. وتتضمن المجموعة ملخصاً للمراسلات من

والخلاصة، أن العلاقات الكويتية العثمانية، تراوحت بين الصداقة والتعاون أحياناً والريبة والعداء أحياناً أخرى، واختلط الأمران في أحيان ثالثة. وكانت تربطهما المصلحة المشتركة، حيث أدرك المسؤولون العثمانيون الأهمية الإستراتيجية لموقع الكويت ولقوة أسطولها البحري التي احتاجت الدولة العثمانية إلى دعمه في أكثر من مناسبة، واستخدم شيوخ الكويت الصلة معها كعنصر توازن لمساعي التغلغل البريطاني فيها. وكان مصدر التوتر هو رغبة ولاة البصرة وبغداد فرض النفوذ الفعلي للسلطنة في الكويت، وإخضاعها لنظام الضرائب العثماني، ورفْضُ شيخها والكويتيين الامتثال لذلك. أضف إلى هذا فساد بعض المسؤولين العثمانيين، وضعف الأجهزة الحكومية وسوء إدارتها[1].

سجلات حكومة الهند البريطانية، وتتكون من أربعة أجزاء وواحد وعشرين فصلاً، ص ص 239 - 240. متاحة في مكتبة قطر الرقمية على الرابط
http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100000000884.0x0001b6/ العربية

1- هذه هي النتيجة التي توصلتْ لها واحدة من أهم الدراسات عن العلاقات العثمانية مع الكويت والسعودية وقطر. انظر:
Fredrick F. Anscombe، The Ottoman Gulf. The creation of Kuwait، Saudi Arabia، and Qatar (New York: Columbia University Press، 1997)، p.91.
وانظر أيضاً: Michael S. Casey، The History of Kuwait، 1st edition (USA: Green Wood Press، 2007)، pp. 43-44.

المبحث الخامس

العلاقات مع نجد والإمارات العربية في الخليج

على مدى تاريخها، أجارت الكويت كل من لجأ إليها طلباً للأمن. ففي فترة حكم الشيخ عبدالله الأول عام 1787، لجأ إليها مصطفى آغا الكردي متسلم البصرة وأخوه معروف هرباً من هجوم سليمان باشا والي بغداد للقبض عليه بتهمة الخروج عن طاعة الدولة العثمانية[1]، ورفض الشيخ تسليمه.

وتكرر المشهد في عهد الشيخ صباح الثاني، ففي عام 1859، عندما شن الأمير عبدالله بن فيصل هجوماً على قبائل العجمان في منطقة "ملح" بالقرب من الكويت، وذلك بسبب تكرر غاراتها على مناطق تابعة للدولة السعودية الثانية، هرب كثير من العجمان إلى الكويت، فأرسل الأمير عبدالله مبعوثاً إلى الشيخ صباح يطلب منه تسليم الفارين، ويبدو أنه لم يحسن الحديث أمام شيخ الكويت، مما أثار غضبه، وعندما بلغ الخبر الأمير عبدالله سارع بإظهار أسفه واعتذاره عن الخطأ الذي وقع فيه رسوله، وعادت العلاقات الودية بين الأمير والشيخ، وتبادلا الرسل والهدايا، مما يكشف عن حرص الطرفين على إبقاء العلاقات الطيبة بين نجد والكويت[2].

1- طلال المطيري، مرجع سابق، ص 125

2- أحمد بن إبراهيم بن عبده آل مسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية

وفي عهد الشيخ عبدالله، استضافت الكويت الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين في عام 1867 بعد النزاع الذي نشب بينه وأخيه علي، وانتهى باستيلاء الثاني على الحكم. واستضافت أيضاً الأمير عبدالله بن فيصل في أعقاب تفاقم النزاع مع شقيقه سعود في عام 1872.

واستقبلت الكويت مبعوثين من القوة المسيطرة على نجد، وعندما سيطرت القوات المصرية على الرياض، أوفد خورشيد باشا موفداً له، وهو محمد أفندي، لتمثيله في الكويت، وكان ذلك في عهد الشيخ جابر الثاني جد الشيخ عبدالله، والذي وضعه في مكان الصدارة في مجلسه. وأرسل الإمام فيصل بن تركي وكيلاً مقيماً له في الكويت عام 1851، وحرص على استمرار العلاقات الودية بين نجد والكويت.

أولاً- العلاقة مع نجد:

خلال القرن التاسع عشر، ارتبطت الكويت ونجد بعلاقات وثيقة مرجعها الجوار الجغرافي من ناحية والقرابة بين آل الصباح وآل سعود، وهي إحدى أكبر القبائل العربية النجدية، وتراوحت العلاقات بين الكويت ونجد ما بين الصداقة والعلاقات الطيبة من ناحية، والتوتر والتهديد بالقتال من ناحية أخرى[1].

وتقلبت العلاقات بين الطرفين أثناء فترة الصراع داخل البيت السعودي في أعقاب وفاة الأمير فيصل بن تركي، والتي امتدت بين

والكويت (1373 - 1402/ 1953 - 1982)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1435 - 2014، ص26 - 27

1- قامت حملات من نجد بشن هجمات عسكرية لغزو الكويت في 1793 - 1795، و1797، و1805

عامي 1866 و1892، فعندما وصلت العلاقات بين الأميرين عبدالله وسعود بن فيصل إلى حد القطيعة لجأ الأول وعدد من أتباعه إلى الكويت عام 1871، وأقام قرب مياه الصبيحية عند بادية قحطان، وعندما علم الشيخ عبدالله حاكم الكويت بمقدمه أحسن وفادته، وقام له بأتم واجبات الإكرام والضيافة. وتكرر قدوم الأمير عبدالله إلى الكويت في السنوات الثلاث التالية[1].

وكردّ فعل لتأييد الشيخ عبدالله للأمير عبدالله، عارض الأمير سعود مشاركة الكويت في الحملة العثمانية على الأحساء، وأرسل إلى المقيم البريطاني في عام 1872، طالباً منه الضغط على حاكم الكويت لمنعه من الاستمرار في دعم الحملة، وهدد بالهجوم على الكويت في حالة عدم موافقة شيخها على ذلك، وبالفعل وصلت قواته إلى منطقة "الوفرة"، ولكنها عادت دون قتال، ربما تقديراً منه لعدم قدرتها على مواجهة القوات الكويتية التي كان قد وصلها الخبر، واستعدت للقتال تحت قيادة الشيخ مبارك، أو ربما لإدراكه أن خصومه في نجد سوف يستغلون فرصة انشغاله في الحرب ضد الكويت ويقضون على ما تبقى له من نفوذ في الداخل[2].

وفي هذه الفترة، ومع استمرار الخلافات بين أمراء آل سعود، ازداد النفوذ السياسي للأمير محمد بن عبدالله بن رشيد في نجد، وفي عام 1877 قدم ابن رشيد وجنوده، وضربوا بخيامهم على أطراف الكويت، وتعرضوا للقبائل القاطنة في المنطقة وتهديد مصالحها، وأغاروا على قبيلة العوازم -وهي من القبائل الموالية لشيخ الكويت-

1- أحمد بن إبراهيم عسيري، مرجع سابق، ص 27

2- مخلد المطيري، مرجع سابق ص 169

في منطقة الصبيحية، ونهبوا أموالها وإبلها، وعندما وصل الخبر إلى الشيخ عبدالله، خرج على رأس قواته لمعاقبة ابن رشيد واسترداد "حلال" العوازم، ولكنه علم بانسحاب قوات ابن رشيد من الكويت، وعودتها إلى داخل نجد، فعاد بجنوده إلى المدينة بعدما كان وصل إلى منطقة "ملح"[1].

استمر نجم ابن رشيد في الصعود، وحقق انتصاراً كبيراً على الإمام عبدالرحمن آل سعود في معركة الحريملاء، فنزح الإمام إلى الأحساء، وأقام في مكان عرف باسم عين النجا قرب المبرز، وفي يناير 1890 عرض عاكف باشا متصرف الأحساء من خلال أحد معاونيه على الإمام دعم الدولة العثمانية له لاستعادة حكم الرياض في مقابل إعلان الولاء والتبعية للباب العالي، ورفض الإمام عبدالرحمن العرض، وانتقل للإقامة في القطيف.

لم تطل إقامة الإمام في القطيف واتجه إلى الكويت. ولم يكن هذا الأمر يسيراً على الشيخ عبدالله، ورغم تعاطفه مع آل سعود فإنه لم يجد من مصلحة الكويت الترحيب بالإمام، فاعتذر عن عدم استقباله، فعاد الأمير عبدالرحمن إلى البادية وأقام عدة شهور مع قبيلة العجمان، وذهب إلى قطر حيث أقام بها مدة شهرين.

رغبت السلطات العثمانية في استمرار الاتصال مع الإمام عبدالرحمن، وذلك كورقة ضغط ضد آل الرشيد، فاستدعاه متصرف الأحساء، وتم الاتفاق معه على أن يقيم وأسرته في الكويت، وأن تدفع له الدولة العثمانية معاشاً شهرياً قدره ستون ليرة عثمانية،

1- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص 136

واتصلت بالشيخ عبدالله لإقناعه بذلك فقصد الإمام الكويت مرة أخرى في عام 1891، فاستقبله الشيخ عبدالله استقبالاً حافلاً.

ثانياً- العلاقة مع البحرين:

نشأت علاقة خاصة بين آل الصباح وآل خليفة في البحرين، بحكم القرابة والانتساب المشترك إلى العتوب، وتابع حكام الكويت مجريات الأمور في البحرين، ولم يترددوا في التدخل والوساطة من أجل استقرارها. وعلى سبيل المثال في عام 1840، نشب صراع داخل أسرة آل خليفة بين الشيخ عبدالله بن أحمد حاكم البحرين والشيخ محمد بن خليفة الذي نازعه الحكم، فسعى حاكم الكويت -الشيخ جابر- خلال الفترة 1840 - 1843 للوساطة بين الطرفين والوصول إلى حل سلمي، وأحاط المقيم البريطاني في بوشهر بهذا المسعى. فسافر في أغسطس 1843 إلى البحرين ترافقه ثماني سفن كبيرة، فاجتمع أولاً بالشيخ محمد، ووصل معه إلى اتفاق بعقد اجتماع مشترك مع الشيخ عبدالله، ولكن إزاء رفض الأخير لهذه الفكرة لم تنجح جهود الوساطة[1].

وتكرر نفس المشهد في عهد الشيخ عبدالله، ففي عام 1867، نشب صراع على السلطة في البحرين بين الأخوين محمد وعلي آل خليفة، وذلك عندما قام علي بالاستيلاء على الحكم عنوة، مما أدى إلى مغادرة شقيقه البحرين ولجوئه إلى الكويت. وصل الشيخ محمد يرافقه الشيخ خالد بن علي بن خليفة والشيخ فهد بن أحمد آل خليفة، اللذان عادا إلى البحرين بعد ذلك، وطلب الشيخ محمد من

1- د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص240-238

الشيخ عبدالله مساعدته في استعادة حقه. رحّب الشيخ عبدالله بضيفه ترحيباً كبيراً، وأكرم وفادته[1]، واستجاب لطلبه بالتدخل في الخلاف، فأرسل في عام 1868 شقيقه محمد إلى البحرين ومعه رسالة للشيخ علي يعاتبه فيها على ما وقع منه، محذراً إياه من عاقبة الانقسامات والانشقاقات في داخل أسرة آل خليفة، وناصحاً له بأهمية إعادة الأمور إلى نصابها، وأن يتنازل لأخيه عن الحكم.

سافر الشيخ محمد إلى البحرين كمبعوث سلام وخير بين الأخوين، وقابل الشيخ علي، فسلم له الرسالة. وتم التشاور مع عدد من شيوخ البحرين، وانتهى الأمر بنجاح مهمته وموافقة الشيخ علي على عودة شقيقه الشيخ محمد لتولي الحكم. وكان لنجاح الشيخ محمد في هذه الوساطة وقع طيب في البحرين والكويت.

واعترافاً بدور كل من الشيخين عبدالله ومحمد الصباح في لم شمل أسرة آل خليفة فقد دعاهما الشيخ محمد للسفر معه إلى البحرين لحضور توليه الحكم حسب الاتفاق، فسافرا على رأس وفد من أعيان الكويت، وحسب رواية حسين خلف الشيخ خزعل فإنه عندما قارب ركبهم المدينة تقدَّمهم الشيخ عبدالله لإخبار الشيخ علي بمقدم أخيه الأكبر محمد، ولكنه "تعجب أشد العجب حينما وجد الشيخ علي الخليفة قد تراجع عن الوعد الذي قطعه على نفسه في تنازله عن الحكم لأخيه. ."[2]، فعاد الشيخ عبدالله إلى الركب والحزن يملأ نفسه،

1- تروي بعض المصادر أن الشيخ محمد تزوج الشيخة حبابة ابنة الشيخ صباح الثاني وشقيقة الشيخ عبدالله، وأنجب منها كلاً من سعود ورقية. في الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة ود.علي أباحسين، تاريخ آل خليفة في البحرين الجزء 2 (البحرين: مركز الوثائق التاريخية، 2005) ص78

2- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، 1962)، ص 135

وأخبر الشيخ محمد بما حدث، وطلب منه العودة معه إلى الكويت، فرفض هذا العرض شاكراً للشيخ عبدالله دوره وموقفه، ورحل إلى "دارين"، حيث جهز جيشاً من بني هاجر -وقد دعمه الشيخ عبدالله بالسلاح والمؤن- هاجم به قوات أخيه، كما دعمه الشيخ ناصر بن مبارك من آل عبدالله، وسار الجيش صوب البحرين ونجح في هزيمة قوات الشيخ علي في معركة أطلق عليها حادثة "الضلع" 1869، والتي أسفرت عن مقتل الشيخ علي وتفرق أنصاره، واسترجع الشيخ محمد حكم الإمارة، واستتبّ الأمر له[1].

ورغم هذه العلاقات الوثيقة بين البلدين والأسرتين الحاكمتين، فقد تخوف شيخ البحرين 1871 من الحملة العثمانية على الأحساء ودعم الكويت لها، ونقل مخاوفه إلى المقيم البريطاني الذي أكد له التزام بلاده بحماية البحرين وأمنها.

وفي ديسمبر 1880، وقع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين، اتفاقية مع الحكومة البريطانية التزم فيها بالامتناع عن الدخول في أي مفاوضات أو إبرام أي معاهدات مع الدول الأجنبية قبل التشاور والحصول على موافقة الحكومة البريطانية، كما التزم بعدم الموافقة على أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي أجنبي على أرض البحرين دون موافقة الحكومة البريطانية، وامتد هذا الالتزام -وفقاً لأحكام الاتفاقية- إلى خلفاء الشيخ.

وفي عام 1883، قام الشيخ مبارك بزيارة للبحرين، حيث استُقبل استقبالاً حافلاً، ويرجع ذلك إلى تقدير آل خليفة لآل الصباح

1- عبد العزيز الرشيد، ص 136

ولعلاقات القرابة التاريخية بين الأسرتين. ومع أن الزيارة كانت زيارة مجاملة، فقد أثارت مخاوف السلطات البريطانية التي كانت قد وقّعت اتفاقية حماية مع البحرين عام 1861، وعبّر لوريمر عن هذه المخاوف بقوله: "سبق للسلطات التركية أن استخدمت مبارك مندوباً سياسياً لها غير مرة، وكانت هذه الحقيقة تستدعي أن يكون في البحرين تحت مراقبة دقيقة، ولكن لم يتضح أنه كان لزيارته تلك أي دوافع سياسية"[1]، ويبدو أن السلطات البريطانية خشيت من أن يكون مع الشيخ مبارك رسالة من العثمانيين لحاكم البحرين، أو ربما خشيت من توطيد العلاقات بين الكويت ذات النزعات الاستقلالية والبحرين.

ثالثاً- العلاقة مع قطر:

في عهد الشيخ عبدالله، تولى حكم قطر الشيخ محمد بن ثاني، وكان يساعده في الحكم ولي عهده الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الذي تولى الحكم عام 1876، وتراوحت علاقات قطر مع الحكومة البريطانية والسلطات العثمانية بين مرحلة وأخرى، ففي 12 سبتمبر عام 1868، وقّع الشيخ محمد بن ثاني اتفاقية مع لويس بلي المقيم البريطاني في بوشهر، والتي -وفقاً لها- التزم الشيخ بألا يقدم على أي تصرّف يكون من شأنه تعكير صفو السلام في مياه الخليج، وبأن يقيم علاقات ودّية مع شيخ البحرين، وأن يحيل الخلافات والنزاعات التي تحدث مع الإمارات الأخرى إلى السلطات البريطانية لحلها، وتغير موقف الشيخ في عام 1871 بإعلان تبعيته وطاعته للباب

1- لوريمر، مرجع سابق، ص 1523، انظر أيضاً د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 261

العالي، وطلب من السلطات العثمانية في الأحساء حمايته من أي اعتداء خارجي.

وما يهمنا في هذا الأمر هو دور الشيخ عبدالله إبان حملة الأحساء. فعندما علم نافذ باشا قائد الحملة برغبة الشيخ جاسم بتحسين العلاقة مع الدولة العثمانية، أدرك أن أفضل من يقوم بهذه المهمة هو الشيخ عبدالله حاكم الكويت، فهو عربي مثل الشيخ جاسم، ويستطيع أن يقنعه بحسن نوايا الدولة العثمانية تجاه قطر، فسافر الشيخ في يوليو عام 1871، على سفينة من نوع البغلة، ورافقها مركب آخر. ووصلت السفينة إلى ميناء البدع -وهي المدينة الرئيسية في قطر ومقر حكم آل ثاني- وأطلقت قذيفة مدفع لتحية الميناء، وردّت مدافع الميناء بثلاث قذائف. ذهب الشيخ جاسم لاستقباله على متن السفينة، ثم اصطحبه إلى داره، وتسلم منه رسالة خطية من قائد الحملة يشرح فيها مزايا الحكم العثماني، وعلى مدى يومين، جرت مشاورات بين الرجلين.

ومن الأرجح أن شيخ قطر محمد بن ثاني لم يكن بعيداً عن هذه الاتصالات، فليس من المتصور أن يقوم نجله وولي عهده بها دون علمه، ولعل الشيخ محمد لم يشترك بشكل مباشر حفاظاً على خط الرجعة مع الإنجليز إذا ما تطلّب الأمر ذلك، فكأنه كان هناك نوع من التنسيق وتقسيم العمل بين الشيخين، "فالشيخ محمد يوالي الإنجليز سادة البحر حفاظاً على سلامة الملاحة القطرية من التعرض لأعمال القرصنة البحرية، وفي الوقت نفسه كان ابنه جاسم يوالي الأتراك لضمان سلامة الحدود البرية القطرية المفتوحة مع الأحساء، وهذه

السياسة المزدوجة حفظت البلاد من أي عدوان بحري أو بري"[1].

وصلت المناقشات بين الشيخين عبدالله وجاسم إلى نتائج إيجابية، ووافق الشيخ جاسم على رفع الأعلام العثمانية في قطر، وتسلم الأعلام العثمانية الأربعة، ورفع أحدها على بيته في البدع، وأرسل الرايات الأخرى ليتم رفعها في الوكرة، والخور "شجيج"، وخور العديد. بينما استمر والده الشيخ محمد في رفع علم الهدنة على داره، ولم يرفع العلم العثماني.

ويمكن تفسير موقف الشيخ جاسم برغبته في إنهاء نفوذ آل سعود وآل خليفة في بلاده، وبسط السيادة على خور العديد الذي أراد الإنجليز انتزاعه من قطر، وإعادة بناء مدينة الزبارة، وإعادة نشاط مينائها التجاري، والتخلص من منافسة التجار الهنود من رعايا الحكومة البريطانية للتجار القطريين في أنشطة صيد اللؤلؤ وبيعه[2]. ويذكر أحد الباحثين أن الشيخ جاسم برر موقفه بأنه "يعيش في البر وبأن لتركيا قوة برية عظيمة، وبأن الحكومة البريطانية قد أخفقت في تحقيق العدالة لرعاياه في كثير من حوادث السلب والنهب"[3].

وشمل التفاهم صدور فرمان عثماني بمنح حاكم قطر لقب قائمقام، وإعفاء قطر من دفع أي رسوم أو ضرائب، وإقامة حامية عثمانية فيها. وعندما وصلت السفينة البريطانية هيوروز إلى الدوحة

1- د. عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (الدوحة: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2008) ص 14

2- المرجع السابق.

3- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، نشوء قطر وتطورها دراسة تاريخية (الكويت: ذات السلاسل، 1977) ص 12

في نفس الشهر (يوليو 1871)، فوجئ قائدها بوجود العلم العثماني يرفرف فوق الميناء، فأبرق على الفور إلى المقيم السياسي بلي بما شاهده، فقام الثاني بإرسال مساعده الميجر سميث إلى الدوحة، لمعرفة تفاصيل ما حدث، فأخبره الشيخ محمد آل ثاني بوصول شيخ الكويت ترافقه سفينة عثمانية بناء على تعليمات من نافذ باشا، لإقناعه بقبول الوجود العثماني في بلاده، وأنه رفض ذلك، ولكن ابنه الشيخ جاسم وافق عليه، وهو الذي قام برفع العلم. أرسل بلي رسالة بالوضع في قطر إلى القنصل العام البريطاني في بغداد الرائد بيل هربرت الذي قابل مدحت باشا، واستفسر منه عن الأمر، فكانت إجابة والي بغداد مراوغة، حيث أنكر علمه برفع العلم العثماني على ميناء قطر، وأنه حتى لو صحت هذه المعلومات فإنه لا يوجد مبرر أو سبب للاحتجاج البريطاني عليه، لأن قطر لم تكن ضمن المناطق التي التزمت السلطات العثمانية بالحفاظ على الأمر الواقع فيها[1].

وفي نهاية العام، حدث تطور مهم أثّر على الوجود العثماني في قطر، ففي نوفمبر تراجعت قوات الأمير سعود المتمرد على السلطة العثمانية إلى أراضي قطر، واتخذ منها مركزاً له، وأجبر الأهالي على تزويد أتباعه بالمؤن حتى لا تتعرض ممتلكاتهم للنهب. وإزاء هذا التطور، ورغبة من نافذ باشا في تأكيد الوجود العثماني في قطر، قرر في يناير 1872، إرسال قوة عسكرية كان على رأسها الشيخ عبدالله، والذي وصل ميناء البدع على متن السفينة العسكرية العثمانية آشور، ورافقته

1- جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج 1795 - 1870، ترجمة محمد أمين عبدالله (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة: 1979)، ص 606

قطع بحرية عسكرية عثمانية أخرى. تكونت القوة العسكرية التي نزلت إلى البر من مئة جندي وضابط مسلحين[1] بمدفع ميدان كبير، واستقرت هذه القوة في قلعة آل مسلم، والتي يشار إليها أيضاً باسم قلعة البدع. وتمّت هذه الإجراءات بتعليمات من مدحت باشا والي بغداد[2]. وحسب لوريمر فإن هذه القوة استمرت لمدة عام فقط، وتم سحبها بعد ذلك ليحل محلها ثلاثون رجلاً من رجال الشرطة، التي عرفت باسم "الضبطيات" أو "الجندرما"، ولم يكن للدولة العثمانية أي وجود خارج مدينه الدوحة والمناطق القريبة منها[3].

رابعاً- العلاقة مع المحمرة:

نشأت علاقة وثيقة بين الشيخين جابر بن عبدالله ونجله صباح بن جابر من جهة مع إمارة المحمرة العربية على الساحل الفارسي وحاكمها الحاج جابر المرداو شيخ قبيلة بني كعب من جهة أخرى، ولذلك عرف أيضاً باسم جابر الكعبي، وهو والد الشيخ خزعل آخر أمراء المحمرة قبل السيطرة الفارسية عليها. وحرص الشيخ عبدالله الثاني على الاستمرار في هذا النهج وتدعيم العلاقات بين الكويت والمحمرة، ولم يتردد في نصرة شيخ المحمرة إذا تطلّب الأمر ذلك؛ كما حدث في عام 1868 عندما قامت قبيلة النصار من بني كعب[4] في القصبة بالتمرد على الحاج جابر، ونشب قتال بين الطرفين، وعندما طلب شيخ المحمرة دعم الشيخ عبدالله له، أسرع الثاني بتجهيز

1- تشير أغلب الدراسات إلى هذا الرقم، وإن كان البعض يرفعه إلى 300.

2- مخلد المطيري، مرجع سابق ص ص177 - 188، وراشد توفيق أبو زيد، مرجع سابق، ص 184.

3- د. فيصل عبدالله الكندري، مرجع سابق، ص 74.

4- قبيلة عربية عريقة جاءت من نجد، وينتشر أبناؤها في السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات.

عشرين سفينة شراعية مليئة بالرجال والمؤن والسلاح، ورأى الشيخ عبدالله ألّا تأخذ كل السفن طريقاً واحداً، فأمر سفينتين بالتحرك عبر "بهمشير"، وباقي السفن بالتحرك تجاه الفاو، وبعث برسالة إلى أخيه الشيخ جراح الذي كان موجوداً فيها وقتذاك بالانضمام إلى الحملة وقيادتها لنصرة الشيخ جابر. وقبل أن تصل الحملة الكويتية إلى أطراف المحمرة أو تشترك في القتال، كان الشيخ جابر المرداو قد هزم قبيلة النصار وأخمد التمرد وفرض سيطرته على كل أرجاء المنطقة، بفضل المساعدة العسكرية التي قدّمها ناصر السعدون أمير المنتفق. ومع ذلك، فقد قدّر موقف الشيخ عبدالله وإخلاصه، وبعث برسالة له مع الشيخ جراح "يشكره فيها على حميّته التي بذلها وكافأه على ذلك العمل بسبعين كارة من التمر معاشاً سنوياً"[1]، وكررت قبيلة النصار فعلتها في العام التالي (1868)، وتمردت مرة ثانية على الحاج جابر المرداو، وامتنع قادتها عن دفع الأموال المقررة، فعزم حاكم المحمرة على قتالها. ولما علم الشيخ عبدالله الذي كان موجوداً في منطقة الفاو بالأمر تدخل للوصول إلى حل ودّي، وعرض أن يقوم بضمان قبيلة النصار في دفع ما عليها من أموال، فقبل الحاج جابر وساطته، وبذلك تجنّب الطرفان نشوب القتال بينهما.

ولكن قادة قبيلة النصار كانوا قد أضمروا شراً، فلم يفوا بوعودهم للشيخ عبدالله، ولم يدفعوا الأموال المستحقة لحاكم المحمرة في موعدها. وهال هذا الموقف الشيخ عبدالله الذي اعتبره انتهاكاً لكل القيم والتقاليد التي تعارف عليها العرب وإهانة منهم للضمان الذي قطعه على نفسه، فقام بتجريد حملة عسكرية كويتية قادها بنفسه،

1- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص 132

قامت بقتالهم وهزيمتهم، واحتلت حصونهم في القصبة، وفرض الشيخ عبدالله عليهم دفع ما عليهم من أموال للشيخ جابر، وعندما تأكد من امتثالهم لذلك، عاد إلى الكويت بقواته[1].

وفي عام 1880، حدث تنسيق بين الكويت والمحمرة بشأن مصير آل السعدون وأنصارهم الذين كانت السلطات العثمانية قد أصدرت أمراً بإبعادهم عن أراضيهم في المنتفق خشية قيامهم بأعمال ضد الدولة، فرحلوا إلى بر الشامية، حيث مكثوا فيها شهرين. ولما وصلت إلى علمهم أخبار عن نية الأمير محمد الرشيد الهجوم عليهم للاستيلاء على ما يحملونه من أموال، عبروا شط العرب قاصدين "الحويزة"، واستقروا في حماية الشيخ مزعل بن الحاج جابر المرداو أمير عربستان، فاستقبلهم ومنحهم الأمان، واستمرت إقامتهم قرابة العامين.

وعندما عفت عنهم الدولة العثمانية، وسمحت لهم بالعودة إلى ديارهم، خشي الشيخ مزعل من أن ينتهز محمد الرشيد الفرصة ويهاجمهم في رحلة العودة، فدعا الشيخ مبارك الذي كان في الفاو للقدوم إلى المحمرة للتشاور معه، وطلب منه أن ترسل الكويت قوة برية إلى الناصرية، وقوة بحرية إلى سوق الشيوخ عن طريق شط العرب، وأن تطلب من ماجد الدويش الحفاظ على أمن الحدود الكويتية الشمالية والرد على أي هجوم مُحتمل يقوم به ابن الرشيد على آل السعدون.

فدعا الشيخ مبارك شقيقه الأكبر الشيخ محمد لمقابلته في الفاو، حيث إن الشيخ عبدالله كان خارج المدينة، وكان الشيخ محمد ينوب

1- حسين خلف الشيخ خزعل، مرجع سابق، ص 133 - 134

عنه في غيابه . فوافق على تنفيذ طلب الشيخ مزعل ، وذلك بحكم صلات المودة والتعاون التي ربطت آل الصباح بكل من حكام المحمرة وآل السعدون . وكتب الشيخ مبارك إلى الشيخ مزعل رسالة يخبره فيها بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه[1] .

1- نص الرسالة في حسين خلف الشيخ خزعل، مرجع سابق، ص146

المبحث السادس

العلاقات مع الدول الأوروبية

بحكم أنها ميناء تجاري مفتوح على العالم، كان لشيوخ الكويت علاقاتهم الخارجية، كما كانت الكويت محلاً لاهتمام الدول الأوروبية ذات التأثير في منطقة الخليج. ففي القرن السادس عشر، انتشر النفوذ البرتغالي والذي دام حوالي قرن، وأقام البرتغاليون سلسلة من الحصون والقلاع على طول شواطئ الخليج، وانعقدت صلات بين شيوخ الكويت والهولنديين من خمسينيات القرن الثامن عشر. وبرزت الأهمية الجيواستراتيجية للكويت في القرن التاسع عشر نتيجة لثلاثة عوامل: إستراتيجي، واقتصادي، وسياسي.

فبالنسبة للعامل الإستراتيجي، فإنه يتعلق بموقعها الفريد في الشمال الغربي للخليج، جنوب العراق من ناحية، وشمالي الإحساء من ناحية أخرى، فالكويت بذلك هي مدخل الساحل الشرقي للخليج، ومنها يمتد طريق القوافل إلى قلب الجزيرة العربية، ومنها أيضاً يخرج الطريق إلى العراق، وهو الطريق الذي تلافى العقبات التي وضعتها السلطات العثمانية في بعض الفترات في البصرة. وكان "جون الكويت" بمثابة مرفأ بحري طبيعي صالح لرسو السفن الكبيرة أو على الأقل الاقتراب منه، ويتم نقل الركاب والبضائع منها بالقوارب الصغيرة، كما كانت الكويت هي المخرج البحري الوحيد لنجد[1].

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص ص 38 - 39.

وبالنسبة للعامل الاقتصادي، فإنه تعلق بدور الكويت في تجارة منطقة الخليج، والتي أخذت دفعة في نهاية القرن الثامن عشر بعد حصار الدولة الفارسية للبصرة واحتلالها خلال الفترة 1776 - 1779، فقام فريق من أهل البصرة وتجارها بالهجرة إلى الكويت، وتحولت معظم تجارة البصرة مع الهند وبغداد وحلب وأزمير والأستانة إلى الكويت، وتطورت الكويت خلال القرن التاسع عشر كأحد أهم المراكز التجارية في الخليج. وتدل على ذلك الإشارات التي أوردها بروكس وبالجريف وبلي، وكذلك كتابات خير الدين الزركلي وأمين الريحاني وحافظ وهبة عن المكانة التجارية للكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أما بشأن العامل السياسي، فإنه يشير إلى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي التي سادت الكويت، فقد كان هو المظلة التي حمت التجارة والتجار. وخلافاً لحالة الصراع على الحكم والحروب الداخلية التي اجتاحت عديداً من إمارات الخليج وشبه الجزيرة العربية، فقد اتسمت الكويت بالاستقرار وانتقال الحكم بشكل سلمي.

لذلك، جذبت الكويت اهتمام الدول الكبرى التي اعتبرت السيطرة عليها مفتاحاً لبسط النفوذ في الخليج والدولة العثمانية، وهو ما ظهر بشكل جلي في التقرير الذي أعده بلي بعد زيارته للكويت عام 1865.

في هذا السياق، حرص شيوخ الكويت على استقلال بلادهم وعدم الدخول في التزامات سياسية أو قانونية مع الدول الأوروبية صاحبة

النفوذ في الخليج، ويدل على ذلك أن الكويت لم تنضم إلى معاهدة الصلح العامة لعام 1820 أو للمعاهدة البحرية التي وقع عليها أغلب حكام إمارات الخليج عام 1861، وربما يرجع السبب في نجاح هذه السياسة إلى أن بريطانيا فرضت هذه المعاهدات على الإمارات التي ارتبطت بأعمال القرصنة في مياه الخليج، وهو الأمر الذي لم يعرفه أهالي الكويت.

كما سعى حكام الكويت للاستفادة من تنافس الدول الأوروبية بين بعضها، أو بينها وبين الدولة العثمانية، أو بين الإمبراطورية الفارسية والدولة العثمانية. ولكنهم حرصوا في جميع الأحوال على الحفاظ على العلاقة الاسمية مع الباب العالي باعتباره ممثل "دولة الخلافة" و"حاضرة الإسلام".

وهناك ما يشير إلى أن بعضاً من أهل الكويت كانوا على معرفة بمجريات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، فسجل بلي أن الشيخ صباح الثاني وقومه كانوا على دراية بتطورات الأحداث في أوروبا نتيجة اطلاعهم على جريدة "أورينتال باريس جازيت"، وهي جريدة عربية كانت تصدر في باريس، وتصل بعض أعدادها إلى الكويت[1].

أولاً- بريطانيا:

أقام شيوخ الكويت وتجارها في القرن الثامن عشر علاقات طيبة مع شركة الهند الشرقية البريطانية حتى إن الوكالة استأجرت أحياناً بعض

1- د. خليفة الوقيان، مرجع سابق، ص 96

السفن الكويتية لنقل رسائلها إلى الكويت ومسقط. وبدأت أهمية الكويت التجارية والسياسية بالظهور في سبعينيات هذا القرن بسبب وباء الطاعون الذي انتشر في البصرة 1773، وأدى إلى انتقال أنشطة الشركة إلى الكويت[1]، كما رحل إليها عدد من تجار البصرة الذين فضّل بعضهم الاستقرار فيها. وما كاد وباء الطاعون ينتهي، إلا وبدأ الحصار الفارسي على البصرة الذي قاده كريم خان الزندي[2]، وكان ذلك في عهد دولة نادر شاه عام 1775، وبسقوطها، أدى ذلك إلى انتقال جزء من تجارة البصرة إلى الكويت، واتخاذ الكويت مركزاً لنقل بريد الصحراء البريطاني المتجه إلى حلب، وذلك خشية امتداد النفوذ الفارسي إلى طريق البريد المار عبر الزبير، واستمر ذلك حتى عام 1779.[3]

ومرة ثانية، انتقلت الوكالة البريطانية في البصرة إلى الكويت خلال

1- تأسست في يناير 1600 بواسطة التجار البريطانيين لتشجيع التجارة، وفي 1623 أنشأت الشركة أول وكالة لها في بندر عباس، وذلك إثر الانتصار الفارسي البريطاني على البرتغاليين عام 1622م. وأسست الشركة وكالة مؤقتة لها في البصرة عام 1723 والتي تحولت إلى دائمة في عام 1763، بعد انتقال وكالة بندر عباس إليها، وأقامت الشركة عدداً من الأنشطة الاقتصادية على طول الساحل، واندلع التنافس بين بريطانيا والبرتغال وهولندا للسيطرة على الخليج. شغل هذا المنصب في فترة الدراسة كل من أدل برت سيسل تالبوت في مارس 1891، ثم ستيورت هل جيفري في مايو 1893، وهييز سادلر في يونيو 1893 كقائم بالأعمال، فجمس أدير كروفورد في يوليو 1893، ثم فردريك ألكسندر ولسون في ديسمبر من نفس العام. وكان مالكولم جون ميد هو المقيم الذي بدأت في عهده الاتصالات التي أدت إلى توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1899.

2- كريم خان الزندي: حكم فارس 1173 - 1193 كان من رجال نادر شاه، ثم استولى على الحكم بعد وفاته، واتخذ شيراز عاصمة لحكمه.

3- صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها 1750 - 1871 (لندن: دار الحكمة، 2005)، ص 136.

الفترة 1793 – 1795، وذلك نتيجة القيود والمعيقات التي فرضتها السلطات العثمانية على نشاطها، وتزامن ذلك مع هجوم عسكري من نجد على الكويت، الأمر الذي جعل حكومة بومباي البريطانية تقوم بتزويد مركز الشركة الجديد بحراس لحمايته، وشارك هؤلاء الحراس مع أهالي الكويت في صد هجوم القوات الآتية من نجد عام 1793، وأعلنت رئاسة الشركة وقتذاك أن مشيخة الكويت مستقلة عن السلطة العثمانية[1]. وكان قرار حكومة الهند البريطانية بنقل نشاط الشركة إلى الكويت إدراكاً منها لأهمية موقع الكويت، وكانت موافقة شيخها على استضافة هذه الأنشطة دليلاً على استقلال بلاده، وأن ارتباط الكويت بالدولة العثمانية كان ارتباطاً اسمياً[2]. فلو كانت الكويت تابعة من الناحية الفعلية للدولة العثمانية لما كان يمكن لشيخ الكويت أن يقوم بذلك.

وفي القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا "سيدة البحار" هي أكثر الدول الأوروبية وجوداً ونشاطاً في الخليج لحماية خطوط مواصلاتها إلى الهند "جوهرة التاج البريطاني"، ومنع أي قوة أجنبية من الاقتراب من هذه الخطوط أو إيجاد موقع نفوذ يمكن من خلاله التأثير عليها وتهديدها. وفي هذا السياق، تم إنشاء قنصلية بريطانية في بغداد، وموافقة حكومة ولاية بغداد على تطبيق الامتيازات الأجنبية التي أقرتها الدولة العثمانية على التجار البريطانيين، مما أدى إلى تزايد

1- Mubarak Al – Otabi: The Qawasim and British Control of the Arabian Gulf، Thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy، University of Salford، International Studies Unit، 1989، P. 51..

2- لوريمر، مرجع سابق، ص 1507.

النشاط التجاري البريطاني في الخليج[1].

وإضافة إلى الدور الرائد الذي قامت به شركة الهند الشرقية في إرساء أسس النفوذ البريطاني في الخليج، سعت الدبلوماسية البريطانية إلى إبرام اتفاقيات حماية مع إمارات ومشيخات الخليج العربي، وتعيين ممثلين دبلوماسيين لها في هذه الأرجاء، والذين حملوا لقب الوكيل السياسي Political Agent على مستوى الإمارة أو المشيخة، والمقيم البريطاني[2] British Resident الذي أشرف على عمل هؤلاء الوكلاء، وكان يُطلق عليه "رئيس الخليج"، ومقره بوشهر[3].

وتطور الاهتمام البريطاني بالكويت، ففي عام 1820، طلبت السلطات البريطانية من حاكمها الشيخ جابر الارتباط بمعاهدة الصلح العامة أو اتفاقيات الهدنة البحرية، وأن ترفع السفن الكويتية راية ساحل الصلح البحري، فرفض الشيخ. وفي العامين التاليين: 1821 – 1822، انتقلت المقيمية البريطانية في البصرة إلى جزيرة فيلكا التابعة للكويت بسبب الصعوبات التي فرضتها السلطات العثمانية على نشاطها. واستخلص لوريمر من ذلك أن الكويت لم تكن خاضعة خضوعاً فعلياً للسلطات العثمانية، فلو كان الأمر كذلك لما كان يمكن

1- فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السباسية البريطانية الكويتية 1890 - 1921، (الكويت: ذات السلاسل، 1974) ص 19،

2- يشير عدد من المؤلفين إلى هذا المنصب باسم المعتمد البريطاني.

3- شغل هذا المنصب في فترة الدراسة كل من أدل برت سيسل تالبوت في مارس 1891، ثم ستيورت هل جيفري في مايو 1893، وهييز سادلر في يونيو 1893 كقائم بالأعمال، فجمس أدير كروفورد في يوليو 1893، ثم فردريك ألكسندر ولسون في ديسمبر من نفس العام. وكان مالكولم جون ميد هو المقيم الذي بدأ في عهده الاتصالات التي أدت إلى توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1899.

لشيخ الكويت الموافقة على هذا الإجراء[1].

وأشار تقرير للقنصل الفرنسي في البصرة عام 1839 إلى أن السلطات البريطانية تتفاوض مع شيخ الكويت بشأن إنشاء قاعدة بريطانية في جزيرة فيلكا[2]، ويبدو أن هذه المعلومة غير الصحيحة كانت جزءاً من التنافس البريطاني الفرنسي على النفوذ، ولا يوجد ما يدعمها.

وفي عام 1841، وافق الشيخ جابر على إبرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية، وذلك لحفظ الأمن في البحر ضد القراصنة ومكافحة تجارة الرق، وكلف ابنه الشيخ صباح التوقيع على الاتفاقية نيابة عنه، ويلاحظ أن الشيخ جابر رفض أن تكون الاتفاقية جزءاً من الاتفاقية الجماعية التي أبرمتها بريطانيا مع إمارات الخليج، وطلب أن تكون بين الكويت وبريطانيا فقط، وتضمنت الاتفاقية نصوصاً تستوجب التنسيق مع السلطات البريطانية في مجال الأمن، وذكر سلوت قول الشيخ صباح في هذا الصدد إنه "إذا –لا قدّر الله– قام فرد ما بالاعتداء على رعاياي وأتباعي بحراً فلا أقوم بالانتقام في الحال، ولكن عليّ أن أبلغ المقيم في بوشهر حتى يقوم بإنزال العقاب الضروري بعد التحقق من هذا الموضوع"[3]، وكانت مدة الاتفاقية سنة واحدة على أن يتم تجديدها بعد ذلك، ولا يوجد ما يشير إلى تجديد الاتفاقية مرة أُخرى، وجدير بالذكر أن الشيخ جابر وافق على إبرام الاتفاقية دون العودة إلى السلطات العثمانية، مما أدى إلى احتجاجها على اتخاذ هذا الإجراء.

1- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث، الجزء الثاني، مرجع سابق، 1513. د.أحمد أبو حاكمة، مرجع سابق، ص ص 228 - 237

2- سلوت، مرجع سابق، ص 36

3- المرجع السابق، ص 35.

وفي عهد الشيخ جابر أيضاً، انزعجت السلطات البريطانية من وجود محمد أفندي مبعوث خورشيد باشا قائد القوات المصرية في شبه الجزيرة، ومن حضوره المتكرر في مجلس الشيخ، ومن الشائعات التي ترددت من أنه يقوم بجمع المعلومات التي تساعد خورشيد باشا في مد سيطرته إلى العراق، فأرسلت الملازم أدموند -مساعد المقيم البريطاني في بوشهر- لمقابلة الشيخ والتعرف على تحركات الموفد المصري وخورشيد باشا، ولبحث فكرة إقامة خط بريد بريطاني من الكويت إلى البصرة فبغداد والشام. ويسجل المؤرخون أن الشيخ جابر لم يحسن وفادة المبعوث البريطاني، الذي وصل إلى ميناء الكويت على متن سفينة حربية بريطانية، وعندما رست السفينة أطلقت مدافعها عدداً من الطلقات تحية للميناء، ولكن مدافع الميناء لم ترد التحية، وأرسل أدموند رسالة إلى الشيخ جابر يخبره فيها بوصوله ويطلب مقابلته، ولم يرد الشيخ عليها. ويبدو أن الشيخ جابر أراد التمويه على محمد أفندي بحيثُ لا يعرف طبيعة علاقات الشيخ بالبريطانيين، وهو المغزى الذي أدركته السلطات البريطانية في الخليج، ولم يؤثر هذا الحادث على العلاقات الطيبة بين الطرفين. ويبدو أن السلطات البريطانية درست فكرة إنشاء قاعدة عسكرية لها في جزيرة فيلكا الكويتية بدلاً من جزيرة "خارج"، فقام الملازم أدموند بزيارة الجزيرة، وأفاد تقريره بأن الجزيرة لا تصلح لهذا الغرض، وسجل إعجابه بميناء الكويت وصلاحيته لكثير من الأغراض التي تفيد الحكومة البريطانية[1].

1- د. راشد توفيق أبو زيد ووداد خليفة النابودة، تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر، (دبي: مطابع البيان التجارية 1998) ص 306

لقد أدرك المسؤولون البريطانيون في الخليج وحكومة الهند الأهمية الإستراتيجية لموقع الكويت، فتكررت محاولة إقناع حاكمها بتوقيع اتفاقية معها، وفي عهد الشيخ جابر أيضاً عام 1856، وإبان الحرب بين بريطانيا وفارس، رست عدة سفن بريطانية في ميناء الكويت، وقام قادتها بلقاء حاكم الكويت وعرضوا عليه أن تكون الكويت تحت الحماية البريطانية، فرفض الشيخ مبيناً لهم أن مصالح الكويت وأهلها مرتبطة بالدولة العثمانية، وأن قيامه بقبول الحماية سوف يترتب عليه منع رعاياه من السفر إلى المناطق والبلاد التابعة لها، وأن في ذلك ضرراً كبيراً على مصالح بلاده، وعندما رد عليه القائد البريطاني بأن بريطانيا تقدم له بديلاً، وأنه في وسع الكويت أن تتاجر مع الهند، وأن السفن الكويتية تسافر كثيراً إلى الموانئ التي تقع تحت النفوذ البريطاني، مضيفاً "فإذا كانت مصالحكم تقتضي عدم قطع علاقاتكم مع الدولة العثمانية فلا بأس بذلك، ولكن نطلب إليك أن تسمح لنا أن نشيّد في الكويت لتموين بواخرنا"[1]. وقصد بذلك أن تنشئ بريطانيا بعض المنشآت على الساحل الكويتي لتموين سفنها.

فرفض الشيخ أيضاً هذه الفكرة. وإزاء هذا الإصرار على الرفض، طلب البريطانيون منه أن يسمح بإقامة مثل هذه الحامية لأي دولة أخرى بما فيها الدولة العثمانية، فوعدهم بالنظر في هذا الأمر، وعندما طلبوا منه إعطاءهم "صكاً كتابياً" بهذا المعنى رفض الشيخ،

1- حسين خلف مرجع سابق، ص 119. وكان القائد البريطاني بتعبير نشيد السماح لبريطانيا بإقامة حامية.

جدير بالذكر أن بيل لم يتمكن من دخول الرياض، فبسبب احتجاجات رجال الدين على هذه الزيارة وإثارتهم لمشاعر الناس، اضطر الأمير تركي إلى مقابلته خارج سور المدينة. نفس المرجع، ص ص 129 - 130. المرجع السابق، ص 1518.

واكتفى بوعده الشفهي، وعندما عرف رشيد باشا والي البصرة بما حدث وموقف الشيخ صباح وعدم خضوعه للطلب البريطاني، قام بزيارة للكويت وأبلغ الشيخ رضا الدولة العثمانية عن موقفه.

وفي الثلث الأخير من هذا القرن أصبحت السياسة البريطانية في الخليج جزءاً متمماً لوجودها الاستعماري في مصر والسودان، ولضمان نفوذها على قناة السويس، وذلك لإدراكها أن الطريق البري من الكويت والعراق إلى ساحل المتوسط يمثل أفضل طريق لمواصلاتها.

لابد أن يتوقف الباحث كثيراً أمام زيارتي الكولونيل لويس بلي المقيم السياسي في بوشهر للكويت عامي 1863 و1865، وأهمية ما ورد في تقاريره عن هاتين الزيارتين. فقد جَمع هذا الرجل الحاذق بين العسكرية والدبلوماسية، والتحق بالعمل في حكومة الهند البريطانية عام 1841 وهو في سن السادسة عشرة، حتى حصل على رتبة الجنرال عام 1887، وشغل منصب المقيم السياسي عام 1862، وحتى 1873. وعمل في مناصب دبلوماسية في طهران وأفغانستان والهند بحيث يمكن اعتباره أحد عتاة الدبلوماسية البريطانية في منطقة الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كانت زيارته الأولى في 4 مارس 1863، حيث أمضى فيها 3 أيام. ويكشف تقريره عن الزيارة في 16 يوليو من نفس العام إدراكه للأهمية الإستراتيجية لموقع الكويت راهناً ومستقبلاً، فورد فيه: "ولا شك أن كثيراً من رخاء الكويت إنما يرجع إلى موقعها وإلى مناخها الصحي نسبياً. وقد كانت في العصور القديمة النقطة التي تنتقل عندها تجارة

البحر إلى القوافل أو إلى النقل النهري، وهي ما زالت تتمتع بمزاياها الطبيعية. ورغم أنني لا أوصي بأي تغيير مفتعل للطريق الراهن للتجار إلا أنني أولي اهتماماً كبيراً بالكويت لأغراض المستقبل، فمن المستحيل بأي حال من الأحوال، في رأيي، أن نستبعد إمكانية تحويل الكويت -مع التطور الفعال لتجارة الخليج- إلى نقطة النهاية بالنسبة لسفننا، ومحطة للفحم، ومركز للبرق"[1]. وأكد تفضيله لموقع ميناء الكويت مقارنة بالبصرة.

وكانت الزيارة الثانية في 18 فبراير 1865، وهو في طريقه إلى الرياض لمقابلة الأمير فيصل بن تركي، ومكث بلي في الكويت ثلاثة أسابيع في انتظار موافقة الأمير على هذا اللقاء. استقبل الشيخ صباح المقيم البريطاني استقبالاً طيباً، ويدل على ذلك أن الشيخ أرسل نجله مبارك لمرافقته أثناء زيارته لقرية "الجهرة"، وأنه أرسل نجله الأكبر عبدالله لاستقباله عند مشارف مدينة الكويت في 4 مارس[2].

ورافقه الدكتور و. هـ. كولفيل طبيب المقيمية، الذي قام بجمع العينات النباتية والصخرية، واللفتنانت دوس، الذي تخصص في تحديد مواقع المدن والأماكن وفقاً لخطوط الطول والعرض، والمترجم جورج لوكاس عبدالله من أهل الموصل، إضافة إلى اثنين من الموظفين الهنود المسلمين وخادم فارسي وطاه برتغالي، وذلك على متن باخرة بريطانية، وكان ذلك يوم 15 يناير 1865، ونزل في ضيافة

1- د. فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين. تأليف ج.ج. سلدانها 1896 - 1904 (الكويت: ذات السلاسل، 1990) ص 12 - 13

2- خالد سالم محمد، الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حوادث وأخبار (الكويت: د.ن، 1995) ص 153

يوسف البدر الشخصية الكويتية البارزة، والذي أشرنا إليه في أكثر من موضع سلفاً[1]، وأخبر الشيخ صباح وأعيان الكويت على عزمه السفر عبر الصحراء متجهاً إلى الرياض، وبعد التشاور استقر الرأي على ضرورة التريث حتى يتم الاتصال بالأمير فيصل بن تركي آل سعود لطلب موافقته على الزيارة. وبالفعل وصلت الموافقة، وفي يوم 17 فبراير 1865 غادر بلي الكويت متجهاً إلى الرياض، وأرسل الشيخ صباح عدداً من رجاله لحمايته وحراسته في الطريق[2].

ويبدو أن الفترة التي أقامها بلي في الكويت أغنت معرفته بأوضاع المنطقة وثقافتها وتقاليدها، وسجّل في تقريره: "مكنتني إقامتي في الكويت من رؤية الداخل والحياة اليومية في بيت شيخ عربي. ولا أعتقد أن هناك (جنتلمان) إنجليزياً يمكن أن يكون ودوداً ومضيافاً مثل يوسف بن بدر"، وأشار بلي إلى الأهمية الإستراتيجية للكويت،

1- كان يوسف البدر الذي ناهز عمره اثنتين وسبعين سنة في هذا العام معروفاً في البصرة وبغداد وبومباي، وعمل وكيلاً لآل الصباح، وتمتع بصلة وثيقة مع الشيخين صباح وعبدالله. واشتهر بحب الخير ومساعدة الفقراء، وسجل بلي في تقريره أن يوسف البدر تمتع بصحة نفسية وجسدية عالية تعود إلى بذله الصدقة لمن يقصده، وأنه تزوج ستاً وعشرين امرأة، أنجب منهن كثيراً من الأولاد.. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، روايات غربية عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، الجزء الثاني 1850 - 1880، (بيروت: دار الساقي، 2013) ص231

2- نص تقرير بلي عن الزيارة في سمير عطا الله، قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (1762 - 1950)، (بيروت: دار الساقي، 1994)ص 171 - 172. انظر ترجمة أخرى للتقرير في د. عبدالرحمن عبدالله الشيخ، وعويضة بن متيريك حامد الجهني (ترجمة وتحقيق) رحلة إلى الرياض (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب قسم التاريخ، 1991). ويمكن الرجوع إلى النص الأصلي باللغة الإنجليزية على الرابط.. https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003c6_ar.pdf

وجدير بالتسجيل خطأ رواية لوريمر عن زيارة بلي، فقد ذكر أن بلي قدم إلى الكويت بالسيارة ووصل إلى الجهرة في 3 مارس عن طريق البصرة، ومن هناك صحبه الشيخ مبارك إلى الكويت. لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث الجزء الثاني، ص 1518.

وضرورة وصول السفن البريطانية إلى خور عبدالله وهي في طريقها إلى البصرة، وإمكانية أن تكون مركزاً لمحطة تلغراف بريطاني أو مخازن للفحم، أو نهاية لمشروعات سكة حديد البحر المتوسط، والتي اقترحت إنشاء خط حديدي يربط بين الإسكندرونة والكويت[1].

وابتداءً من أبريل 1866، بدأت بواخر شركة الهند البريطانية البخارية تتردد على ميناء الكويت، وكان مبعث ذلك الرغبة في إيجاد بديل للبصرة التي سيطر عليها النفوذ العثماني. وكردّ فعل لهذا التطور، طلب نامق باشا والي بغداد من الشيخ عبدالله وقف هذا التردد بدعوى إضراره بالنشاط التجاري لميناء البصرة على النحو الذي تم شرحه في المبحث الرابع من الكتاب، والذي انتهى بموافقة السلطات البريطانية على هذا الطلب بشكل مؤقت.

ورغم أن رفع السفن الكويتية للعلم العثماني كان لمصلحة خاصة، وباعتباره علماً يمثّل الهوية الإسلامية، كما أشير سابقاً، فقد اختلفت تقديرات الدبلوماسيين البريطانيين حول علاقة الكويت بالدولة العثمانية ما بين الإشارة إلى وجود هذه الصلة، والتأكيد على استقلال الكويت، ومن أمثلة وجهة النظر الأولى ما أشار إليه المقيم البريطاني في بغداد الكولونيل كمبال في تقرير له في 19 أبريل عام 1866، والذي ورد فيه: "الكويت ميناء حر له أهميته الكبيرة، وحاكمه تابع معترف به من جانب السلطان، وسفنه العديدة ترفع العلم العثماني. ."[2]. وما ورد في تقرير آخر له بتاريخ 26 يوليو من

1- ولم تكن فكرة إنشاء هذا الخط الحديدي جديدة، ففي عام 1851 حصلت شركة إنجليزية على عقد امتياز بمد خط حديدي بين الكويت والسويد على خليج الإسكندرونة، ولكن المشروع تعثر.

2- د. فتوح الخترش، سلدانها، مرجع سابق، ص 21

نفس العام من أن الكويت تعترف بسيادة الباب العالي، وأن الدولة العثمانية تعتبرها تابعة له.

وأكد هذا المعنى خلفه اللفتنانت كولونيل بريدوكس عام 1876، عندما ذكر في تقرير له أن الكويت والقطيف والعُقير "موانئ تركية على الخليج". وبعد عامين، في مايو 1878 اقترحت حكومة الهند البريطانية على وزير الخارجية اللورد سالسبوري أنه "ينبغي الاعتراف بسيادة الباب العالي من البصرة إلى العقير (والتي تقع على الشاطئ جنوبي الكويت) على الأرض فقط، أما في البحر فعلى الحكومة البريطانية أن تواصل ممارسة نوع من الحماية المشتركة، وأن تطارد أعمال القرصنة إذا لزم الأمر داخل المياه التركية، وأن تتصدى لها أينما ظهرت؛ سواء كان في البحر أو على السواحل.."[1].

وافق سالسبوري على هذا الاقتراح بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وطلب من السير هنري لايارد السفير البريطاني في القسطنطينية (إسطنبول) مناقشة الفكرة مع السلطات العثمانية. وقام السفير بعرض الموضوع مع وزير الخارجية العثماني الذي ناقشه بدوره في مجلس الوزراء، وانتهى الأمر عند هذا الحد، ولكن المهم أن الاقتراح تضمّن اعتراف بريطانيا بالسيادة العثمانية على الأرض حتى منطقة العديد والتي تقع جنوبي العقير وغربي قطر. وسجل لوريمر في دليل الخليج أنه في عهد الشيخ عبدالله "لم تكن السلطات البريطانية في الخليج لها علاقة مباشرة بالكويت حيث كان ينظر إلى هذا المكان على أنه تابع

1- ج. ج. سلدانها، مرجع سابق، ص 25.، ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث الجزء الثاني، ص 1521.

لسيطرة تركيا إلى حد كبير أو قليل"[1].

أما وجهة النظر الثانية، فقد أكدت استقلال حاكم الكويت وحريته في إدارة شؤون بلاده، وشككت في جدية العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية مثل تقرير لويس بلي بعد زيارته الأولى عام 1863، والذي ذكر فيه: "بالنسبة للسيادة على الميناء فهي سيادة اسمية، سواء فيما مضى أو في الوقت الراهن"، وعقد مقارنة طريفة بين هذا الوضع واعتراف الإنجليز بالعقائد الـ 39 للكنيسة الأنجليكانية، فالكل يقبلها ولكن أحداً لا يتذكرها[2]. وكان تقدير بلي أن الكويت كانت تعترف بسلطة الباب العالي في الحدود التي تحقق مصالحها، وتيسر علاقاتها ومعاملاتها مع البلدان الأخرى، ولكن إذا تعارضت مصالحها مع هذا الاعتراف فإنها تتجاهله. وهي نفس المعاني التي أشار إليها كمبال في تقريره المؤرخ في 19 أبريل 1866 من أن أهل الكويت لا يدفعون ضرائب أو مكوساً للدولة العثمانية.

تابع الدبلوماسيون البريطانيون الضغوط التي مارسها نامق باشا على شيخ الكويت، فكتب كمبال تقريراً عن الموقف، وكان تقديره أنه إذا اقتصرت مطالبات نامق باشا على فرض رسوم أو مخصصات مالية متواضعة تدفعها الكويت للدولة العثمانية، فإن الشيخ عبدالله سوف يوافق على ذلك، أما إذا حاول فرض النفوذ العثماني بالقوة فإنه سوف يتعرض لمقاومة شديدة. وأضاف كمبال أنه سوف يستمر في مراقبة الوضع، وأنه إذا أتيحت له فرصة مقابلة والي بغداد فإنه سوف

1- لوريمر، مرجع سابق جزء 3، ص 1522

2- د. فتوح الخترش، مرجع سابق، ص 14، ومخلد المطيري، مرجع سابق، ص 145،

يؤكد له أن الحكومة البريطانية لا توافق على تغيير شكل العلاقات القائمة بين الدولة العثمانية والإمارات العربية في الخليج، والتي ترتبط مع الحكومة البريطانية بعلاقات واتفاقيات مستقرة. وفي مجال تأكيده على الوضع الخاص للكويت، ذكر أنها لا تدفع رسوماً أو ضرائب للدولة العثمانية، بل على العكس هي تتلقى منها سنوياً مبالغ مالية وكميات من التمر.

وفي تقرير تالٍ له، أشار كمبال إلى نجاح شيوخ الكويت في عدم الامتثال لتوجهات نامق باشا، وعدم موافقتهم على إقامة مركز للجمارك العثمانية في بلادهم[1]، ومع أنه لا توجد معلومات مباشرة عن هذا الأمر، فمن الأرجح أن تكون السلطات البريطانية قد اتصلت بالباب العالي أو الصدر الأعظم لوقف طموحات نامق باشا والتحذير من مغبتها على حالة الاستقرار والأمن في الخليج[2]، وأن تكون قد اتصلت أيضاً بالشيخ عبدالله أو وكيله في البصرة لدعم موقفه الرافض لمطالب والي بغداد.

وفي نفس السياق، تابعت السلطات البريطانية استعدادات الحملة العثمانية على الأحساء والقطيف عام 1871،[3] ورغم أن مدحت

1- مخلد المطيري، مرجع سابق، ص ص 142 - 145

2- لم تتصرف بريطانيا منفردة في هذا الشأن، بل شاركتها فيه فرنسا التي ازدادت مصالحها في الخليج. انظر مخلد المطيري، مرجع سابق، ص 146، وسلوت ص 46

3- انظر نصوص المراسلات المتبادلة بين كل من وزارة الخارجية البريطانية في لندن وحكومة الهند البريطانية في بومباي وممثليهم في الاستانة وبغداد وبوشهر، وتطور المواقف البريطانية تجاه الحملة في: "دليل الخليج. الجزء الأول. المواد التاريخية والسياسية. ملخص عن التوسع التركي على السواحل العربية للخليج العربي وشؤون الأحساء والقطيف"، وهي مجموعة الوثائق التي جمعها وكتب مقدمة لها جيروم أنتوني سالدانها، ونشرته وزارة الخارجية بحكومة الهند البريطانية عام 1904، ص ص 13 - 19. ويتضمن المراسلات بتطور الموقف البريطاني تجاه الحملة

باشا أحاط هذه الاستعدادات بسياج كثيف من السرية، فقد علمت لندن بها في 20 ديسمبر 1870 من ستانتون قنصلها العام في القاهرة، والذي أخبره الخديوي إسماعيل بأن مدحت باشا يعد لحملة عثمانية تستهدف السيطرة على وسط وشرق شبه الجزيرة العربية وإلحاقها بولاية بغداد. رفع القنصل العام البريطاني بالقاهرة تقريراً عن هذه المعلومات إلى وزير الخارجية جرانفيل الذي طلب من السفير البريطاني لدى الباب العالي السير هنري إليوت التأكد من صحة هذه المعلومات، وعندما قام كل من السفير والقنصل العام البريطاني في بغداد الكولونيل هربرت، والذي كان بدوره قد تلقى تقارير من حكومة بومباي بشأن الشائعات التي ترددت حول هذه الحملة، بالاتصال بالسلطات العثمانية والاستفسار عن هذه المعلومات، أجاب المسؤولون العثمانيون بعدم وجود أي أساس من الحقيقة لها. وجاء هذا الإنكار على لسان الصدر الأعظم علي باشا، وأرسل كلاهما تقارير بمضمون الرد العثماني إلى رؤسائهما في حكومة بومباي ووزارة الخارجية البريطانية.

استمرت الأخبار بشأن الحملة العثمانية المرتقبة، واستمر الاهتمام البريطاني بنوايا الحملة وعواقبها. وتوضح ذلك المراسلات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية في لندن وحكومة الهند البريطانية وبين السفير البريطاني في إسطنبول خلال شهري أبريل ومايو 1871، حيث أشارت هذه الرسائل إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها بريطانيا

العثمانية على الأحساء والقطيف، متاح على الرابط التالي: http://www.qdl.qa/ العربية / archive/81055/vdc_100000000884.0x0001b8

لإقرار السلم والأمن ومكافحة القرصنة في المنطقة، وإقامة علاقات تجارية سلمية مع الإمارات العربية في الخليج، وأن الأعمال العسكرية العثمانية يمكن أن تهدد صفو السلام والأمن، وتهدد المصالح البريطانية في الخليج.

وركزت هذه المراسلات على معرفة النوايا الحقيقية للباب العالي من هذه الحملة، ومدى صحة ما تردد من أنها بداية لتوسيع السيادة العثمانية الفعلية على البحرين ومسقط و"الساحل العربي للخليج الفارسي". ونبعت هذه المخاوف من أن السلطات البريطانية كانت قد مدت نفوذها في المناطق القريبة من الأحساء، فوقعت معاهدة بحرية مع إمارات الساحل المتصالح عام 1861، وكل من البحرين ومسقط، كما تخوف البريطانيون من مشاركة الإمارات العربية الأخرى القريبة من نجد والأحساء في دعم الحملة، وبخاصة مع معرفتهم تضامن حاكم الكويت مع الأمير عبدالله بن تركي آل سعود، ودعمه للحملة. ونفى الباب العالي نفياً واضحاً وقاطعاً التخوفات البريطانية مؤكداً أن الحملة ليس لها هدف سوى وقف الاضطرابات وإعادة الهدوء إلى نجد[1].

ومن دراسة المراسلات الدبلوماسية البريطانية في هذه الفترة، يتضح أن لندن كانت معارضة لهذه الحملة، ولكن لم يكن لديها القدرة على منعها بالقوة، خشية أن يفتح الباب لصراع أكبر، ويدل على ذلك رد المقيم البريطاني بلي على طلب الأمير سعود والشيخ عيسى بن علي

1- هيئة التحرير "ملخص تصريحات الاحتجاج البريطاني على الاختراقات الإقليمية التركية في الخليج وتطمينات الباب العالي 1871 - 1904" مجلة الواحة (بيروت، العدد الستون، سنة 16، 2010) متاح الكترونياً على مواقع أرشيف مجلة الواحة.

آل خليفة حاكم البحرين بضرورة الضغط على شيخ الكويت لمنعه من دعم الحملة، بأن بريطانيا ليست على استعداد لمواجهة العثمانيين والوهابيين والكويت في نفس الوقت، وبخاصة أن الكويت لم توقع اتفاقية الصلح الدائم مع بريطانيا، وأنها تلتزم بالاستمرار في حماية البحرين وإمارات الساحل المتصالح في حال التعرض لخطر خارجي. لذلك تمثل الموقف البريطاني في تحذير الدولة العثمانية من التدخل في البحرين وإمارات الساحل المتصالح، وتذكير حكام المشيخات والإمارات بمعاهداتهم مع بريطانيا، وعدم الاشتراك في هذه الحملة أو القبول بالوجود العثماني[1].

وصدرت التعليمات إلى المقيم السياسي بلي بتطمين حكام المشيخات العربية، وخولته سلطة استخدام القوة لوقف أي تدخل عثماني عسكري في شؤونها ومنع مشاركة أي منها في دعم الحملة. ولوحت السلطات البريطانية بإمكانية استخدام القوة المسلحة فصدرت الأوامر إلى السفينتين الحربيتين "ماجبي" و"بولفننش" بالتحرك صوب البحرين مع سفن أخرى، وذلك لمراقبة تطور الأحداث في شمال الخليج والتأكد من تنفيذ السلطات العثمانية وعودها[2].

وكان التقدير الإستراتيجي البريطاني أن الحملة العثمانية لا تمثل تهديداً عسكرياً جاداً على وضع بريطانيا في الخليج، وأنه "إذا نجحت خطة توغل الأتراك إلى الداخل ففي تلك الحالة يسهل تدمير قواتهم، أما من يبقى من قواتهم فسوف يموتون من العطش والجوع

1- د. راشد توفيق أبو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 2002، ص 20،، وانظر أيضاً عبدالله بن ناصر بن جاسم آل ثاني، مرجع سابق، ص62

2- المرجع سابق، ص 22-21

داخل صحراء الدمام بين الأحساء والرياض. وأما بالنسبة للحاميات الساحلية فهذه سوف يتم قطع المؤن عنها وإرغامها على الاستسلام بعد قطع اتصالاتها بقيادتها في البصرة"[1].

وكشفت المراسلات الدبلوماسية البريطانية عن انزعاجها من مشاركة شيخ الكويت في الحملة، والتي وصفتها بالمؤامرة، ففي تقرير من المقيم البريطاني في بوشهر إلى حكومة بومباي بتاريخ 5 يونيو 1871: ". . أدت المؤامرات التي يقوم بها شيخ الكويت لمصلحة الأتراك إلى حدوث بلبلة واضطراب بين بعض القبائل العربية، وبخاصة لدى المتآمرين القديمين جاسم ابن حاكم قطر وناصر بن مبارك القرصان الهارب، اللذين كانا يستعدان لمؤازرة الحكم التركي في نجد. ."[2].

واختلطت الحقائق بالإشاعات والأخبار غير الدقيقة بشكل متزايد، وفي رسالة من الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين إلى المقيم البريطاني في بوشهر بتاريخ 19 مايو 1871، عن مخاوفه من اعتداء قطر على بلاده، ورد: ". . إن أحد عبيد صباح في الكويت -ويدعى ابن زين- قد وصل إلى البدع ليبلغ جاسم بن ثاني بعض الأنباء التي يطول الحديث عنها، وموجزها أن المقيم قد أقيل من منصبه في الخليج الفارسي، وأن الحكومة العثمانية تجري استعدادات حربية ضد البحرين ومناطق أخرى، وكل أقاليم الخليج"[3].

وفي تقرير من فهد بن أحمد من البحرين إلى المقيم البريطاني بتاريخ

1- جون. ب. كيلي، مرجع سابق، ص 601

2- حسن بن محمد بن علي آل ثاني، تاريخ قطر الحديث (1811 - 1871)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ، كلية البنات بجامعة عين شمس، 2004، ص468

3- المرجع السابق، ص 469

2 يوليو 1871، زعم أن" . . كتب عبدالله بن صباح رسالة لعيسى بن علي للحضور بطريقة ودية لزيارة قائد قوات الحملة التركية، وأنه إن لم يحضر عيسى بن علي فإن القائد التركي قد يفكر في حاكم آخر للبحرين . . " .[1]

تأكدت الشكوك البريطانية بشأن دور الشيخ عبدالله حاكم الكويت، وأشار تقرير أعده فيليب دورهام هندرسون وكيل وزارة خارجية حكومة الهند البريطانية في مارس 1872 إلى مؤامرات شيخ الكويت، وأنه -حسب تقرير بلي- حليف قوي للأتراك (Active ally)، ويدل على ذلك أنه أقام في الجناح الخاص لقائد الحملة[2].

ورغم غضب السلطات البريطانية وانزعاجها من دعمه للحملة العثمانية، ودوره في إقناع الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني في قطر برفع العلم العثماني، فإنها أدركت أنه ليس تابعاً للعثمانيين، بل يسعى إلى تحقيق مصالح بلده، فسعت لكسب وده، فطلبت حكومة بومباي البريطانية من ممثليها في البصرة توثيق عرى الصداقة مع شيوخ الكويت[3].

وفي حقبة الثمانينيات، عادت الفكرة التي طرحها بلي بشأن صلاحية

1- نفس المرجع، ص 470

2- "ملخص حول حملة نجد" أعده فيليب دورهام هندرسون وكيل وزير الخارجية بحكومة الهند البريطانية، المكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند OR/L/PS/18/B99، مارس 1872. ومتاحة في مكتبة قطر الرقمية على الرابط:
https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100000000833.0x000122

3- Arnold. Wilson، The Persian Gulf- An historical Sketch from the Earliest times to the beginning of the Twentieth century، second edition، (London: George Allen& Unwin، 1959) pp. 251

موقع الكويت ليكون نهاية لخطوط السكك الحديدية، وذلك على يد خلفه إدوارد تشارلس روس الذي شغل منصب المقيم البريطاني لمدة طويلة قاربت العشرين عاماً 1872 – 1891، والذي تابع تحركات عدد من الدول الأوروبية للحصول على عقود امتياز من الدولة العثمانية لمد خطوط سكك حديدية إلى الخليج، ورأى أن الكويت هي المكان المناسب لنهاية الخط القادم من بورسعيد أو الإسكندرونة، وذلك لسببين؛ فهي سوف تدعم وتوسع من حجم التجارة البريطانية مع البصرة ونجد والشام، ولأن الكويت تمثل موطئ قدم لمحاربة القرصنة في الخليج مما يسهم في ازدياد النفوذ البريطاني فيه. واهتم مجلس العموم البريطاني بالفكرة، وفي عام 1882، تشكلت لجنة لبحث فكرة إنشاء خط حديدي من الإسكندرية إلى بغداد فالبصرة والكويت، ورغم أن التقرير أشار إلى مزايا هذا المشروع باعتباره طريقاً أسرع من قناة السويس، فإن السلطات البريطانية لم تتبنّه رسمياً لمعرفتها بمعارضة السلطان العثماني له، فأوعزت لإحدى الشركات التي يمتلكها أرمني للتقدم بمشروع مماثل، ولكن السلطان عبدالحميد الثاني (1876 – 1909)، أدرك أهدافه السياسية ورفضه[1].

استمرت الاتصالات بين ممثلي الحكومة البريطانية في الخليج والشيخ عبدالله، ففي عام 1886 عندما حاولت السلطات العثمانية تجديد بناء الحصن العسكري في الفاو، شجع الدبلوماسيون البريطانيون شيخ الكويت على عدم الموافقة، فكتب[2] القنصل البريطاني في بغداد

1- د. سلطان صالح، مرجع سابق، ص ص 67 - 70

2- د. نبيل عبد الجواد سرحان، دراسات وبحوث في تاريخ الخليج الحديث وجنوب الجزيرة العربية (بيشة: مصر- مكتبة الخبتي الثقافية، 2006)، ص187.

تويدي (1885 – 1888) في تقرير له أنه حصل على معلومات تفيد بأن الباب العالي أصدر أوامره إلى والي البصرة بتوسيع الحصن، وبزيادة المبالغ المالية المخصصة لذلك، وأن كامل بك والي البصرة –وبرفقته مئة وستون جندياً– التقى شيخ الكويت في الفاو، وقدم له هدايا قيمة حتى يحصل على موافقته على هذا العمل، وأضاف القنصل أنه خشي من حدوث تقارب كويتي عثماني، ونصح الشيخ بعدم الموافقة على توسعات الحصن، وأن الحكومة البريطانية سوف تدعم موقفه[1].

والحقيقة، أن شيوخ الكويت أداروا علاقاتهم مع السلطات العثمانية والحكومة البريطانية بما يحقق التوازن بينهما ويحفظ استقلال الكويت، فعندما سعت السلطات العثمانية لتغيير العلاقة الاسمية مع الكويت وبسط سيطرتها عليها، قام شيوخ الكويت بتطوير علاقاتهم مع السلطات البريطانية من خلال مقيمها في الخليج أو القناصل البريطانيين في البصرة وبغداد، والموافقة على استقبال ميناء الكويت لسفن شركة الهند الشرقية أو بالامتناع عن ذلك[2].

والحقيقة أيضاً أن موقف بريطانيا تجاه علاقة الكويت القانونية بالدولة العثمانية اختلف من فترة لأخرى حسب مصالحها وأهدافها، فبينما

1- د. صالح خضر محمد، "نشاط القنصلية البريطانية في الكويت 1886 - 1945، مجلة كلية التربية للبنات يصدرها قسم التاريخ بجامعة كركوك، المجلد 22، عدد 2 (2011) ص 344، ود.نبيل عبد الجواد سرحان، دراسات وبحوث في تاريخ الخليج الحديث وجنوب الجزيرة العربية (بيشة: مصر- مكتبة الخبتي الثقافية، 2006)، ص187.

2- د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1840 - 1914، المجلد الثاني بعنوان "تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية" (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001)، ص 306.

قبلت تلك السلطات لحقب متوالية وجود علاقة بين الدولة العثمانية والإمارات العربية على النحو الذي تمت الإشارة إليه، تغير الموقف في عام 1888، وصدرت تعليمات من الحكومة البريطانية إلى سفيرها في القسطنطينية بأنها "لا توافق على الاعتراف بأية حقوق لتركيا على الساحل العربي جنوبي القطيف، وأن على الحكومة العثمانية ممارسة اختصاصها وفقاً له. . أما شيوخ وحكام الإمارات جنوب القطيف فإن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد أنهم مستقلون". ويذكر لوريمر أن السفير البريطاني لم يبلغ السلطات العثمانية مضمون هذه الرسالة. وفي هذا السياق، كانت الأوامر الصادرة لضباط البحرية البريطانية في1881، بالعمل لمحاربة القرصنة في سواحل الكويت وقطر والأحساء، بل وفي المياه "التركية" إذا تطلب الأمر ذلك[1].

وهكذا، فقد وجدت بريطانيا في الكويت الميناء الصالح لرسو سفنها، والطريق الآمن لقوافلها التجارية، والمكان الذي تبدأ فيه وتنتهي أفكار ومشروعات خطوط سكك حديد المتوسط، وذلك في مناخ من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وخلافاً للحال مع بريطانيا، لم تكن فرنسا فاعلاً مهمّاً، ولم تشهد الكويت تنافساً بريطانياً – فرنسياً كذلك التي شهدته مسقط خلال القرن التاسع عشر.

ثانياً- روسيا:

في القرن التاسع عشر، تطلعت القيصرية الروسية إلى منطقة الخليج كمجال للنفوذ والتجارة، ومثّلت مياه الخليج معبراً لسفنها للوصول إلى مضيق هرمز فالمحيط الهندي، وتكون بذلك في موقع يسمح

1- لوريمر، مرجع سابق، ص 1522

لها بتهديد المصالح البريطانية في الهند. وازداد التوجه الآسيوي في السياسة الروسية بعد توقيعها معاهدة التهدئة مع ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية. وترتب على ذلك ازدياد الاهتمام بالدولة العثمانية وفارس ومنطقة الخليج العربي. وسعت إلى توسيع تجارتها مع هذه البلاد، ومنافسة النفوذ البريطاني فيها.

اهتمت روسيا بتطوير مصالحها وعلاقاتها مع فارس، واتخذ ذلك صور ازدياد حجم النشاط التجاري، وإنشاء المشروعات الاقتصادية وإرسال البعثات الطبية، وإنشاء قنصليات روسية كما حدث في مدن أصفهان وسيستان وكرمان شاه وبندر عباس وبوشهر[1]. كما قامت روسيا بإرسال بعثات لاستكشاف الأوضاع في المنطقة والتعرف على أحوال سكانها، كان من أبرزها جولة كابتن فونبلومر عام 1887 التي شملت أصفهان وشيراز وبوشهر، وأعقبتها جولة أخرى في العام التالي انتهى تقريرها الذي رفعته للسلطات الروسية إلى أهمية إبرام اتفاقية مع فارس، وذلك للحد من النفوذ البريطاني.

وكان رأي الدبلوماسي الروسي بيوتر بونافيدين الذي عمل قنصلاً لبلاده في استراباد وتبريز أن منطقة الخليج سوف تصبح أحد أهم مجالات التنافس بين الدول الاستعمارية في العالم، وأن موانئ المنطقة –ومنها ميناء الكويت– سوف تزداد أهميتها الاقتصادية والسياسية[2].

وفي الثمانينيات، استغلت روسيا التوتر الذي أصاب العلاقات العثمانية البريطانية بسبب احتلال بريطانيا كلاً من قبرص في 1878

1- د.بدر الدين الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي 1887 - 1907، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 18، السنة الخامسة، أبريل 1979

2- سلطان الأصقة، مرجع سابق، ص 74.

ومصر 1882، فقامت بخطب ود السلطات العثمانية واستثارتهم ضد المطامع البريطانية في الخليج.

كان أول تطور ملحوظ في الاهتمام الروسي بالبصرة وإمارات الخليج، هو صدور الفرمان بتعيين ليف أفجوستوفتش أبارجارديت قنصلاً إمبراطورياً في بغداد. وصل القنصل الجديد إلى بغداد في 3 نوفمبر 1880، وقام بتسليم أوراق اعتماده لواليها تقي الدين[1]. وحتى هذا الوقت، لم تكن السلطات الروسية على معرفة مباشرة بما يحدث في الكويت وغيرها من إمارات الخليج، وكانت القنصلية الروسية في حلب تتولى الشؤون المتعلقة ببغداد والعراق.

ويدل على ذلك الرسالة التي وجهها السفير الروسي في القسطنطينية نوفيكوف في عام 1880 إلى أبارجارديت القنصل في بغداد، والتي ورد فيها: "لا نعرف الظروف المحلية التي تدخل في دائرة تخصصكم، والتي لا يوجد لنا ممثل فيها حتى الآن، لهذا لا أستطيع أن أمدكم بتعليمات تفصيلية"[2].

ونشط أبارجارديت في جمع المعلومات عن إمارات الخليج من القناصل الأوروبيين في بغداد، وأهمهم القنصلان البريطاني والفرنسي، ومن المصادر المحلية التي كانت على صلة بالمنطقة، وأرسل أكثر من تقرير عن الكويت إلى رؤسائه في القسطنطينية،

1- جينادي جارياتشيكن، من هم القناصل الروس في شبه الجزيرة العربية؟ وبداية القرن العشرين، مجلة الوثيقة (البحرين)، المجلد 23، عدد 46 (يوليو 2004)132. ود. صبري فالح الحمدي، الخليج والجزيرة العربية في المصادر الروسية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013) ص27

2- جينادي جارياتشيكن، مرجع سابق، ص132

مما زاد من الاهتمام الروسي بالكويت، وخصوصاً تقاريره في عام 1884.

قام أبارجارديت بجهد كبير في عمله الدبلوماسي لمدة ست سنوات في ظروف صعبة ودون الإجازات الاعتيادية للمبعوثين الدبلوماسيين حتى أصابه الإعياء والإرهاق واضطر لترك منصبه، وتولت القنصلية الفرنسية إدارة الشؤون المتعلقة بروسيا.

ظل المنصب شاغراً حتى عام 1889، عندما عين بيوتر بونافيدين، الذي تخرج في كلية الدراسات الشرقية بجامعة سان بطرسبرج عام 1875، قنصلاً في بغداد، وقام بزيارة موانئ الخليج وهو في طريقه بحراً إلى مقر عمله، وذلك لإدراكه أن هذه البلاد سوف تكون في المستقبل القريب مجالاً للتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى، وشملت الزيارة مسقط وبندر عباس وبوشهر والكويت والبحرين والمحمرة. وقام بونافيدين بتطوير علاقاته مع المصادر المحلية لضمان تزويده بالأخبار، وفي تقرير له عن أداء القنصلية خلال الفترة 1891 – 1892، ورد أنه "تغيرت طبيعة العمل إلى حد ما. تسلمنا إمكانية الحصول على المعلومات الصحيحة من بعض أقاليم الفرس وتركيا، وسلكنا طريقاً مستقلاً، ولم نعد نعتمد على المصادفة كما كان يحدث من قبل. وقد أصبح باستطاعتنا الانتقال بالتدريج، مع مراعاة الحذر، من دور المراقب غير النشيط إلى المراقب الفعال، بمعنى مواجهة النفوذ الإنجليزي مما أدى إلى تحسن العلاقات مع السلطات المحلية، التي كانت تتمتع بعناية ودعم القنصلية باستمرار دون الإضرار بكرامتها[1]" .

1- جينادي جارياتشيكن، مرجع سابق، ص 133

وتزخر تقارير بونافيدين إلى السفير الروسي في القسطنطينة نيليدوف، بمعلومات وإشارات عن شبه الجزيرة العربية وإمارات الخليج، ومنها الكويت التي خصص لها مكانة متميزة في تقاريره[1]. وواجه بونافيدين ظروفاً شخصية مماثلة لسلفه، فقد تعرض في عام 1892 لحمّى شديدة اضطرته إلى السفر لى كراتشي للعلاج[2].

وهكذا، زاد اهتمام القناصل الروس في بغداد والبصرة بمتابعة الوضع في الكويت من النواحي الاقتصادية والسياسية، وبخاصة أن روسيا وقتذاك ربطت بين الشؤون القنصلية والأمور التجارية، ورغبت في الاستفادة من موقع الكويت التي أصبحت الميناء التجاري الأساسي الذي تعبر من خلاله تجارة شبه الجزيرة العربية تصديراً واستيراداً[3]. ووصف ألكسندر آداموف، الذي عمل قنصلاً لبلاده في البصرة، الأهمية التجارية للكويت عام 1912 بقوله: "تحتل الكويت أهمية تجارية، فهي الميناء الوحيد لدواخل شبه الجزيرة العربية، ومنها تتجه يومياً تقريباً القوافل المحملة بمختلف البضائع إلى نجد وحائل[4]".

1- المرجع السابق

2- استمر بونافيدين في عمله الدبلوماسي لدى الدولة العثمانية، وعين قنصلاً عاماً لروسيا في القسطنطينية 1903.

3- عبدالله الهاجري، "الشيخ مبارك بين التطلعات الروسية والمصالح البريطانية في الكويت 1896 - 1904م"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 110. ص99.

4- د. صبري فالح الحمدي، مرجع سابق، ص 98

ثالثاً- ألمانيا:

ازدادت تطلعات ألمانيا في منطقة الخليج خصوصاً بعد انتصارها على فرنسا في 1871، فسعت إلى زيادة نفوذها في أقاليم الدولة العثمانية والخليج، وبخاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، والذي اعتبره السلطان العثماني اعتداء على إحدى الولايات التابعة للدولة. وفي الثمانينيات، عملت على تحقيق أهدافها من خلال التقارب مع الأستانة، فقامت بتسليح وإعادة تنظيم الجيش العثماني، وكان للقائد العسكري فون دير جولتز دور مهمّ في هذا الشأن. وازداد الدور الألماني بعد تولي الإمبراطور ولهليم الثاني الحكم -والذي يعرف أيضاً باسم غليوم الثاني- في 1888،[1] وزيارته للدولة العثمانية التي التقى فيها السلطان عبدالحميد.

وكانت هذه الزيارة بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، فقامت ألمانيا بتنفيذ عدد من مشروعات خطوط السكك الحديدية، مثل خط حديد البسفور في وسط الإمبراطورية إلى أنقرة في عام 1891، والذي بلغ طوله 485 كيلو متر، وأنشئت شركة "ونكحوس" لشراء اللؤلؤ والصدف على سواحل لنجة عام 1892 بهدف الاستفادة من المواد الأولية الموجودة فيها، وكان تنفيذ مشروع سكة حديد البسفور وغيره من المشروعات المماثلة تحقيقاً لرغبة السلطان عبدالحميد في توسيع شبكة السكك الحديدية في الدولة، فقد اعتقد أن هذا الهدف له الأولوية على غيره من الأهداف لأسباب عسكرية تتعلق بالحفاظ على وحدة الإمبراطورية وتماسكها، وذلك لأن هزيمة

1- فلهلم الثاني أو غليوم الثاني: ولد في برلين 1859، توج قيصراً على ألمانيا 1888م.

الدولة في البلقان عام 1887، كان مرجعها عدم وجود شبكة سكك حديدية لنقل الجنود والمعدات إلى ميادين القتال.

اقترحت السلطات العثمانية مشروع إنشاء خط سكة حديد أنقرة – بغداد، وتحمست ألمانيا لتنفيذه، ولكنه واجه معارضة بريطانية شديدة، فقد كان من شأن تنفيذه اقتراب النفوذ الألماني من الطريق إلى الهند[1]، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً أن تسمح به بريطانيا. فعارضت بقوة في 1888 فكرة إنشاء مشروع خط سكة حديد يربط بين برلين وبغداد والبصرة أو كاظمة (الكويت)، وذلك لإدراكها بأهمية هذا الخط من الناحية العسكرية، فقد كان يعطي ألمانيا إمكانية نقل قواتها إلى الهند دون المرور في قناة السويس والتعرض للأسطول البريطاني[2].

1- ب.ج. سلوت، مرجع سابق، ص ص 76-75.

2- السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص 184.

الخاتمة

وبعد . . في يوم 29 مايو 1892، توفي الشيخ عبدالله بعد أن حكم الكويت لأكثر من ربع قرن، وفي فترة زخرت بالأحداث الجسام داخلياً وخارجياً كما سجلت صفحات هذا الكتاب، والتي تُبين أن الشيخ تمتع بسمات الكرم والجرأة والشجاعة والحصافة السياسية، التي مكنته من أن يدير دفة سفينة البلاد بحكمة وتؤدة واقتدار.

اهتم الشيخ بحسن إدارة أحوال الكويت في المدينة والبادية، وضمان أمن القبائل والأسواق والتجارة، مما أدى إلى انتعاش الكويت اقتصادياً وازدياد أهمية مينائها كأحد الموانئ الرئيسة في الخليج، وذلك إضافة إلى دوره في تحقيق التماسك الاجتماعي والتكافل الذي ساد بين أبناء الكويت في عهده. وامتد دوره على المستوى الإقليمي، فقام بعدد من الوساطات السياسية والمشاركات العسكرية التي جعلت الكويت طرفاً مؤثراً وعنصراً فاعلاً في المعادلات السياسية في المنطقة.

كان انتقال السلطة إلى أخيه محمد هادئاً، فقد كان الشيخ محمد نائبه، وهو من يمثله عند غيابه، فبايعه شيوخ الكويت وأعيانها في نفس اليوم حاكماً على الكويت، وتلا ذلك صدور فرمان عثماني يعترف بالحاكم الجديد، وقدمت سفينة بريطانية لتقديم واجب العزاء.

رحم الله الشيخ عبدالله حاكم الكويت الخامس رحمة واسعة.

قائمة المراجع

أولاً- الوثائق العثمانية:

1. الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم {A MKT.MHM.00740.00010.0010.، صورة من مخاطبات الباب العالي العثماني، صورة مما كتب إلى الباب العالي في 2 ربيع الآخر 1288 هجري الموافق 9 حزيران 1387 عثماني
2. الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم {A MKT.MHM.00740.00010.008.، صورة من التلغراف الذي أرسله القومندان نافذ باشا قائد الفرقة العسكرية في نجد والمؤرخ في 19 رجب 1288 هجري الموافق 21 أغسطس 1387 عثماني
3. الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم {A.} MHT.MHM.00740.00010.004، خلاصة الأخبار والفرمانات
4. الأرشيف العثماني، الوثيقة رقم {A.} MKT.MHM00740.00010.0011، إلى الصدر الأعظم في حضور قائم العسكرية والحربية السامي
5. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: {A.}MKT.MHM.00010.0012، بتاريخ 10 تموز 1387 عثماني
6. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: {A.}{A MKT.MHM.00740.00010.0024، إلى نظارة المالية الجليلة، بتاريخ 22 أغسطس 1387 عثماني
7. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: {A.} MKT.MHM.00740.00010.0027
8. الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: HR.TO.00391.00050.002، إلى المقام السامي جناب الصدر الأعظم.. لم تذكر الوثيقة التاريخ.

9. تقرير عن زيارة بلي إلى الكويت وهو في طريقه إلى الرياض واتصالاته ومقابلاته في الكويت على الرابط التالي:

10. https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003c6_ar.pdf

ثانياً- الوثائق البريطانية:

1. "ملخص حول حملة نجد" أعده فيليب دورهام هندرسون وكيل وزير الخارجية بحكومة الهند البريطانية، المكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند OR/L/PS/18/B99، مارس 1872. ومتاحة على الرابط: https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100000000833.0x000122

2. خطاب باللغة الإنجليزية في الرسالة رقم ٥٦ بتاريخ 26 يونيو 1866 من العقيد أرنولد بوروز كمبال، الوكيل السياسي المسؤول عن مناطق شبه الجزيرة العربية الخاضعة للحكم العثماني، ومقره بغداد إلى سكرتير حكومة بومباي في الإدارة السياسية، ومتاح على الرابط التالي:

https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003b3_ar.pdf

3. مذكرة مُختصرة بشأن تجارة الكويت مع بدو نجد في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، وتُشير إلى أنها تكونت من الأخشاب والقهوة والأرز والخيزران وأثواب القماش إضافة إلى بيان بأماكن شرائها، أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند. متاح على الرابط التالي:

https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/live.archive.pdf/81055_vdc_100000001524.0x0003c6_ar.pdf

4. دليل الخليج. الجزء الأول. المواد التاريخية والسياسية. ملخص عن التوسع التركي على السواحل العربية للخليج العربي وشؤون الأحساء والقطيف، وهي مجموعة

الوثائق التي جمعها وكتب مقدمة لها جيروم أنتوني سالدانها باللغة الإنجليزية، ونشرته وزارة الخارجية بحكومة الهند البريطانية عام 1904. وتتضمن المراسلات تطور الموقف البريطاني تجاه الحملة العثمانية على الأحساء والقطيف، متاح على رابط:

http://www.qdl.qa/العربية/archive/81055/vdc_100000000884.0x0001b8

5. ملخص شؤون الجزيرة العربية 1801 - 1905، وهي مجموعة الوثائق التي جمعها ج. أ. سالدانها باللغة الإنجليزية، وصدرت في عام 1906. وتتضمن المجموعة ملخصاً للمراسلات من سجلات حكومة الهند البريطانية، وتتكون من أربعة أجزاء وواحد وعشرين فصلاً. متاحة على الرابط

http://www.qdl.qa/ العربية /archive/81055/vdc_100000000884.0x0001b6

ثالثاً- الكتب:

1. أحمد الرشيدي، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993)
2. أحمد الشرقاوي، أشهر 50 شخصية في تاريخ الكويت (القاهرة: مركز الراية للنشر والإعلام، 2014)
3. أحمد الواصل، سحارة الخليج دراسات في غناء الجزيرة العربية (بيروت: منشورات ضفاف، 2014)
4. أحمد حسين العقبي، التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي (السعودية: دارة الملك عبدالعزيز، 2009)
5. أحمد زكريا الشلق وآخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة حتى استقلال الدولة (الدوحة: مطابع رينودا الحديثة، 2006)

6. أحمد عبدالرحيم مصطفى، نشوء قطر وتطورها. دراسة تاريخية (الكويت: ذات السلاسل، 1977)

7. أحمد عبدالله العلي وأحمد محمد عيسوي ومحمد بدوي، قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1998)

8. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1968)

9. ألويس موسيل، آل سعود في تاريخ الدولة السعودية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003)

10. أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية الجزء الثاني، سلطنة نجد وملحقاتها: الكويت – البحرين - العراق (بيروت: دار الجيل، 1995).

11. باركلي رونكيير، عبر الأراضي الوهابية على ظهر جمل، ترجمة منصور محمد الخريجي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

12. ب.ج.سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 - 1915، ترجمة السيد عيسوي أيوب (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008)

13. ت. ويلسون، تاريخ الخليج (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1981)

14. جان جاك بيربي، جزيرة العرب (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1960)

15. ج ج لوريمر، دليل الخليج 7 أجزاء، طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر.

16. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840 - 1914)، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1966)

17. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني: تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001).

18. جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج 1795: 1870، ترجمة محمد أمين عبدالله (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1979)

19. حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1935).

20. حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها (الكويت: المكتبة الأهلية، 1986)

21. حسين حسن مكي آل سلهام، خليج القطيف والصراع من العام 1500 حتى 1920م (القطيف: أطياف للنشر والتوزيع، 2013)

22. حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، 6 أجزاء (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، 1962).

23. حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت والزلفي هجرات وعلاقات وأسر (بيروت: الدر العربية للعلوم ناشرون، 2010)

24. حمزة عليان، يهود الكويت وقائع وأحداث (الكويت: ذات السلاسل، 2012)

25. خالد سالم محمد، الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حوادث وأخبار (الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1995)

26. خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، الجزء الأول (الكويت: المطبعة العصرية، 1967).

27. خالد فهد الجار الله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996).

28. دوا خانة دراسة توثيقية في تاريخ الكويت الصحي من خلال دفاتر عبدالإله القناعي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005)

29. خالد النزر، آل عصفور أسرة حكمت الخليج مئة وخمسين عاماً (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)

30. خلف بن صغير الشمري، المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك ويوسف الإبراهيم 1896 - 1906 (الكويت: د.ن، 2006)

31. خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت بواكير – اتجاهات- ريادات (الكويت: مكتبة الكويت الأهلية، 2007)

32. خليل محمد عودة أبو ملال، علماء الكويت دعاة الإصلاح (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987)

33. خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم، الجزء الرابع (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)

34. راشد الفرحان، مختصر تاريخ الكويت (الكويت: دار العروبة، 1960)

35. راشد توفيق أبو زايد، ووداد خليفة النابودة، تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر (دبي: مطابع البيان التجارية، 1998)

36. راشد توفيق أبو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (دبي: مطابع البيان التجارية، 2002)

37. رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869 - 1914 (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2004)

38. رضا حداد، الكويت في ظل حكم آل الصباح (الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، 2016)

39. سعد الهاجري، العلاقات التاريخية بين آل صباح وآل سعود (مركز الراية للنشر والإعلام، 2015)

40. سلطان فالح الأصقة، إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915 (الكويت: ذات السلاسل، 2014)

41. سلوى المغربي، الحليّ قديماً في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)

42. سليمان الشطي، الشعر في الكويت، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)

43. سمير عطا الله، قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (1762 - 1950) (بيروت: دار الساقي، 1994)

44. سهيل صابان، من تاريخ الجزيرة العربية الحديث بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005)

45. شفاء مهدرس المطيري: علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال 1746 – 1961، (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1996).

46. صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها 1750 - 1871 (لندن: دار الحكمة، 2005)

47. الخليج والجزيرة العربية في المصادر الروسية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)

48. طلال سعد الرميضي، أعلام الغوص عند العوازم خلال قرن 1850 - 1950 بإمارة الكويت (الإسكندرية: دار الكتاب الحديث، 2001)

49. الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، 2009)

50. عادل محمد العبدالمغني، تاريخ العملة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992)

51. عارف مرضي الفتح: الإيجاز في تاريخ البصرة ونجد والأحساء والحجاز، (مج 2، الدار العربية للموسوعات، 2009)

52. عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج (بيروت: فراديس للنشر والتوزيع، 2011)

53. عبدالله بن خالد آل خليفة ود. علي أبا حسين، تاريخ آل خليفة في البحرين (البحرين: مركز الوثائق التاريخية، 2005)

54. عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980).

55. عبدالله النوري، حكايات من الكويت (الكويت: الدار الكويتية للطباعة والنشر والتوزيع، 1985)

56. عبدالله يوسف الغنيم، الكويت قراءة في الخرائط التاريخية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992).

57. بحوث مختارة من تاريخ الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005)

58. حديث الوثائق. صفحات من وثائق أسرة العبدالجليل (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2014).

59. وثائق من تاريخ الخيول العربية الأصيلة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2016)

60. عبدالمالك خلف التميمي، الكويت والخليج العربي المعاصر (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1992)

61. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، النوخذة عبدالوهاب عبدالعزيز العثمان، ريادة عائلية.. وتميز إنسان (الكويت: د. ن، 2003)

62. الأيادي البيض سجل الوفاء للمحسنين الكويتيين في مجال دعم الخدمات الصحية(الكويت: د. ن، 2004)

63. الوصول إلى الأصول خواطر كويتية... في سياق السيرة العائلية، عائلة الجار الله الخرافي (الكويت: د. ن، 2007)

64. عائلة الغنام رمز الضيافة الأصيلة للديوان الكويتي (الكويت: د. ن، 2008)

65. عبدالمحسن يوسف جمال، لمحات من حياة الشيعة في الكويت "الفترة من نشأة الكويت إلى الاستقلال" (الكويت: دار النبأ للنشر، 2005)

66. عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة. وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبدالعزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978)

67. عبدالعزيز سعود العويد، معجم مساجد الكويت (الكويت: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، 2011،)

68. معجم شوارع الكويت (الكويت: د. ن، 2013)

69. سحابة الكويت تمطر العالم (الكويت: مؤسسة الجديد النافع للنشر والتوزيع، 2015)

70. عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968)

71. عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، روايات غربية عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، الجزء الثاني 1850 - 1880 (بيروت: دار الساقي، 2013)

72. عبدالقادر حمود عبدالعزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (الدوحة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، 2008)

73. عبدالكريم موسى وعبدالوهاب العسكر، إمارة الكويت (بغداد: مطبعة الراعي، 1952)

74. عيسى عبدالله العثمان، المختار في مجاري البحار دليل الملاحة التقليدية في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000)

75. غانم سلطان، الملاحة البحرية وأهميتها للكويت قديماً وحديثاً (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1988)

76. فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية 1890 - 1921 (بيروت: ذات السلاسل، 1974)

77. ج.ج. سلدانها، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك الكبير (الكويت: ذات السلاسل، 1990)

78. فهد الظفيري، الكويت والشيخ مبارك الصباح برؤية روسية (القاهرة: الطوبجي للطباعة، 2017)

79. فيصل عبدالله الكندري، الحملة العثمانية على الأحساء 1288هـ 1871م من خلال الوثائق العثمانية (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، 2003)

80. مجموعة مؤلفين، الذكرى والتاريخ. بحوث تاريخية مهداة من أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ إلى جامعة الكويت بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها (الكويت: جامعة الكويت، 1990)

81. مجموعة مؤلفين، الكويت في خرائط العالم حقائق ووثائق (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مشروع الوثائق الكويتية، 1992)

82. مجموعة مؤلفين، تاريخ التعليم في الكويت. دراسة توثيقية. المجلد الأول (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002)

83. محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الكويت. سكرتير الحكومة. الملا (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1402هـ)

84. طبعات السفن والقرصنة عليها في تاريخ الكويت (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2013)

85. محمد بن موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء 1871 - 1913 (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 2005)

86. محمد حسن عبدالله، الشعر والشعراء في الكويت (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).

87. محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (دبي: دار العيدروس للكتاب الحديث، 2002)

88. محمد عبدالهادي جمال، أسواق الكويت القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001)

89. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره

التاريخية وأبعاده، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1982)

90. محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي (الأردن: دار أسامة للنشر، 2003)

91. الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003)

92. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثاني عشر عن العالم الإسلامي (بيروت: إصدار خاص سن الفيل - القلعة، 1998)

93. مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة، 1975)

94. دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1987)

95. نبيل عبدالجواد سرحان، دراسات وبحوث في تاريخ الخليج الحديث وجنوب الجزيرة العربية (بيشة - السعودية: مكتبة الخبتي الثقافية، 2006)

96. نورية محمد ناصر الصالح، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني 1866 - 1902(الكويت: ذات السلاسل، 1977)

97. يعقوب يوسف الحجي، الشيخ عبدالعزيز الرشيد دوره في الحركة الأدبية والثقافية في الكويت (الكويت: رابطة الأدباء في الكويت. سلسلة كتاب الرابطة رقم 13 ،2001)

98. الكويت القديمة صور وذكريات (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)

99. من الفلوكلور البحري الكويتي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009)

100. يوسف جعفر سعادة، الكويت قرنان ونصف من الاستقلال (القاهرة: الدار الشرقية، 1992).

101. يوسف عبدالمعطي، الكويت بعيون الآخرين ملامح من حياة الكويت وخصائصه قبل النفط (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002).

102. يوسف علي المطيري، اليهود في الخليج. دراسة في تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين (دبي: دار مدارك للنشر، 2011).

103. يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلاسل، 1988م).

104. يوسف حمد البسام، الزبير قبل خمسين عاماً مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت (الكويت: المطبعة العصرية،1971).

رابعاً - الدوريات:

1. إبراهيم علي عبدالعال، "آل صباح والعلاقات البريطانية / العثمانية حول الكويت 1766 - 1899"، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا مصر، عدد 8 (يناير 1995)

2. إسماعيل أحمد ياغي، "سياسة مدحت باشا تجاه الخليج العربي (1869 1872-)"، مجلة الوثيقة (البحرين)، مجلد رقم 14، العدد 27 (يناير 1995)ص ص 108 - 141

3. بدر الدين الخصوصي، "النشاط الروسي في الخليج العربي 1887 - 1907"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 18 (1979)

4. جينادي جارياتشيكن، "من هم القناصل الروس في شبه الجزيرة العربية؟ وبداية القرن العشرين"، مجلة الوثيقة (البحرين)، المجلد 23، عدد 46 (يوليو 2004) ص ص 130 - 143

5. صالح خضر محمد، " نشاط القنصلية البريطانية في الكويت 1886 - 1945"، مجلة كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، جامعة كركوك، المجلد 22، عدد 2 (2011) ص ص344 - 351

6. عبدالله محمد الهاجري، "مبارك الصباح وخزعل الكعبي عوامل النجاح وتداعيات الانهيار (1896 - 1915)"، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية –جامعة الكويت (يوليو 2013)

7. عبدالله يوسف الغنيم،" قراءة في وثائق النصف. رسائل أحمد بن نعمة إلى نصف البدر النصف"، رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 53، يناير 2016، ص ص 17 - 29

8. فائق حمدي طهبوب، "الحملة العثمانية على شرق الجزيرة العربية عام 1871 ودورها في تشكيل القوى السياسية في المنطقة"، مجلة الوثيقة (البحرين)، مجلد 15، العدد 30 (يوليو 1996)، ص ص 53 - 86

9. فيحان محمد العتيبي، "مبارك الصباح والدولة العثمانية: تابع لها أم ثائر عليها (1896 - 1915)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد 141 (شتاء 2018)، ص ص 53 - 86

10. مصطفى عبدالقادر النجار، "البصرة أول قاعدة بحرية للتوسع العثماني في الخليج 1546 - 1869"، دراسات تاريخية، العدد الثالث، (ديسمبر 1980)

11. هيئة التحرير، "الكويت وشيوخها"، مجلة المشرق، السنة الثامنة عشرة، العدد 8، آب 1920.

12. هيئة التحرير، "الكويت وأمراؤها"، مجلة الزهراء، المجلد الرابع، الجزء الثالث (جمادى الأولى) 1346.

13. هيئة التحرير، "الشيخ عبدالله بن صباح خامس أمراء الكويت (1866 - 1892)"، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 9، (يناير 2005) ص ص 3 - 7

14. هيئة التحرير، "وثيقة جديدة حول تعمير الكويتيين لجوامع البصرة ومساجدها"، رسالة الكويت، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، السنه الرابعة، العدد 14، (2006)، ص ص3 - 11

15. هيئة التحرير، "وثائق أسرة العسعوسي"، في رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 20 (أكتوبر 2007) ص ص 3 - 9

16. هيئة التحرير، تقرير أجنبي عن الأوضاع الداخلية في الأحساء والقطيف 1872 -

1904. مجلة الواحة العدد الستون، السنة السادسة عشرة (شتاء 2010)

17. هيئة التحرير، "وثيقة عدسانية تبعث من جديد"، رسالة الكويت التي تصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 32، (أكتوبر 2010) ص ص 11 - 20

18. هيئة التحرير،" الكويت في تقرير يوشيدا ماساهارو، أول ذكر للكويت في المصادر اليابانية"، رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 37، (يناير 2012)، ص ص 8 - 12

19. هيئة التحرير، "نحو توثيق لحوادث غرق السفن الشراعية الكويتية – إضافات جديدة"، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، السنة 11، العدد 44، (أكتوبر 2013).

20. هيئة التحرير "العمل الإنساني الكويتي.. البدايات والريادات"، مجلة تراثنا، العدد 61، مارس / أبريل 2017، ص ص 3 - 7

21. هيئة التحرير، "وثائق آل عبدالجليل" رسالة الكويت التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 42، (أبريل2013) ص ص 3 - 11

خامساً- الرسائل الجامعية:

1. أحمد عبدالعزيز البسام: التطور السياسي في بلاد غرب الخليج في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ والحضارة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1405 هـ.

2. آدم قورقماز: مدحت باشا وولاية بغداد، رسالة ماجستير باللغة التركية مقدمة إلى شعبة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة إسطنبول، 2005

3. بدر فالح عواد العازمي، الكويت وتأسيس الدولة السعودية الثالثة 1902 - 1932، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014

4. حسن بن محمد بن علي آل ثاني، تاريخ قطر الحديث (1811 - 1871)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية البنات – جامعة عين شمس، 2004

5. عبدالله بن ناصر بن جاسم آل ثاني، تطور العلاقات بين قطر والدولة العثمانية 1871 - 1915، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة عين شمس، 2010

6. عبدالقوي فهمي محمد، مشيخات الساحل العماني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس، 1988

7. عمر بن صالح السليمان العمري: التطور السياسي للبحرين 1800 – 1892، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1984

8. عمر ناصر الدوسري: تطور الجمارك الكويتية 1790 – 1961، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2008.

9. محمد معيض عبدالله العازمي، "المقابر والشواهد القبرية في الكويت مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الاجتماعي الكويتي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين" رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة آل البيت، 2016.

10. مخلد بن قبل رابح المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1701 - 1924، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة القصيم، 2012

سادساً- المواقع الإلكترونية:

مذكرات خالد سليمان العدساني، متاحة إلكترونياً على موقع صوت الحقيقة دروازة: Drwaazah.wordpress.com

سابعاً- كتب باللغة الإنجليزية:

1. Anscombe، Fredrick F.، The Ottoman Gulf. The Creation of Kuwait، Saudi Arabia، and Qatar (New York: Columbia University Press، 1997)
2. Casey، Michael S.، The History of Kuwait، 1st edition (USA: Green Wood Press، 2007).
3. Dickson، H.R.P.، The Arab of the desert، London: George Allen، 1967.
4. Locher، A. With Star and Crescent (Philadelphia: Aetna Publishing Company، 1891)
5. Potter، G. Lawrence، The Persian Gulf in History (London: Palgrave Macmillan، 2009.
6. Wilson، Arnold. The Persian Gulf- An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century، second edition، (London: George Allen& Unwin، 1959

ثامناً- رسائل جامعية باللغة الإنجليزية:

1. Al-Khatrash، F. A. British Political Relation with Kuwait 1890-1921. MA thesis submitted to Durham University، 1970.
2. Baz، Ahmed Abdullah Saad. Plitical Elite and Political development in Kuwait، PhD dissertation Submitted to the George Washington University، 1981.
3. Pikkert، Pieter، Protestant Missionaries to the Middle East: Ambassadors of Christ or Culture، PhD Thesis submitted to the University of South Africa، 2006.

قائمة المحتويات

إهداء 5
لماذا هذا الكتاب؟..... 7
المقدمة..... 9

المبحث الأول سيرة حياة 13
أولاً- صفاته الشخصية 13
ثانياً- مدحت باشا والسعي لتغيير العلاقة مع حاكم الكويت 27
ثالثاً- نهج الحكم والإدارة..... 31

المبحث الثاني الأوضاع الاقتصادية.. نمو الأسواق وازدهار التجارة.....39
أولاً- الأنشطة الاقتصادية 42
ثانياً- الأسواق..... 52
ثالثاً- التجارة مع الخارج 60

المبحث الثالث الأوضاع الاجتماعية.. البشر والخدمات ونسق القيم ...71
أولاً- السكان ومظاهر الحياة اليومية..... 73
ثانياً- الصحة 83
ثالثاً- التعليم..... 88
رابعاً- الأديان والتسامح الديني 96
خامساً- الشعر والشعراء..... 102

المبحث الرابع العلاقات مع الدولة العثمانية 108
أولاً- الريبة والتوتر 112
1. أزمة مزارع الفاو والصوفية 113
2. المخاوف العثمانية بشأن منافسة الكويت لتجارة البصرة..... 120
3. محاولات فرض نفوذ عثماني فعلي على الكويت..... 122
4. عدم الثقة في حكام الكويت 124
ثانياً- الصداقة والتحالف..... 125

المبحث الخامس العلاقات مع نجد والإمارات العربية في الخليج 149
أولاً- العلاقة مع نجد..... 150
ثانياً- العلاقة مع البحرين 153
ثالثاً- العلاقة مع قطر 156
رابعاً- العلاقة مع المحمرة 160

المبحث السادس العلاقات مع الدول الأوروبية 164
أولاً- بريطانيا..... 166
ثانياً- روسيا..... 187
ثالثاً- ألمانيا 192
الخاتمة 194
قائمة المراجع..... 195

صدر للمؤلفة

الكتب المتخصصة:

1 التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة
2 أضواء على الاقتصاد الكويتي
3 المرأة الخليجية ومشاركتها في القوى العاملة
4 الأوبك: التجربة السابقة والتوقعات المستقبلية
5 السوق النفطي الجديد: السعودية تسترد زمام المبادرة
6 أزمة الموارد في الوطن العربي
7 هل تسمحون لي أن أحب وطني
8 صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح
9 حقوق الإنسان في العالم المعاصر
10 حقوق الإنسان: بين النظرية والتطبيق
11 ماذا تعرف عن حقوق الإنسان؟
12 أوراق في قضايا الكويت (1, 2)
13 أوراق في الاقتصاد الخليجي
14 أوراق في السياسة الدولية
15 أوراق في الاقتصاد السياسي الدولي (1, 2)
16 أوراق في السياسة النفطية (1, 2)
17 مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة
18 كلمات خارج حدود الزمن
19 تاريخ الشيخ عبدالله مبارك الصباح في صور
20 مرت السنوات ومازالت كما هي الكلمات

الإصدارات الشعرية:

1 من عمري
2 أمنيــة
3 إليك يا ولدي
4 فتافيت امرأة
5 في البدء كانت الأنثى
6 حوار الورد والبنادق
7 برقيات عاجلة إلى وطني
8 آخر السيوف
9 قصائد حب
10 امرأة بلا سواحل
11 خذني إلى حدود الشمس
12 القصيدة أنثى والأنثى قصيدة
13 والورود تعرف الغضب
14 رسائل من الزمن الجميل
15 الشعر والنثر.. لك وحدك
16 وللعصافيرِ أظافرُ تكتبُ الشِّعر
17 قراءة في كف الوطن

لماذا هذا الكتاب؟

تستمد الشعوب من تاريخها عناصر قوتها وتماسكها الاجتماعي وإرادتها المشتركة في مواجهة الصعاب والشدائد، ولذلك اهتممتُ بالكتابة عن الشخصيات التي أثّرت في تاريخ الكويت، فأصدرتُ كتابين؛ أحدهما عن الشيخ عبدالله مبارك الصباح، والثاني عن والده الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع، ثم هذا الكتاب عن الشيخ عبدالله بن صباح الصباح الحاكم الخامس للكويت.

وتوضِّح صفحات هذا الكتاب العلاقة الوثيقة التي جمعت بين أهل الكويت حكّاماً ومحكومين، وأن حُكْم الكويت اتّسم بروح التشاور والتسامح، وهو ما أعطى لتاريخها نكهة خاصة تميّزت بها عن الآخرين.

وإنني أدعو الله أن يمكّنني من استكمال الكتابة عن الرعيل الأوّل من حكّام الكويت الذين ثبّتوا أركان الحكم والمجتمع، وأرسوا المبادئ التي تهتدي بها الكويت حتى يومنا هذا.

سعاد محمد الصباح

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

978-99906-2-093-1